

خالد محمد خالد

أزمة الحرية في عالمنا

الناشر
مكتبة وهبه
١٤٠٠ هـ الجمهورية بباين

اهداءات ٢٠٠٢

أ/ثروت اباظة

القاهرة

خالد محمد خالد

أزمة الحرية في عالمنا

الطبعة الأولى
أول يناير — ١٩٦٤

الناشر
مكتبة وهبة

١٤ ش. الجمهورية بالقاهرة
تليفون ٥٠٤٤٣

فصول الكتاب

ص

- ١١ الفصل الأول : دَعَةُ يُنْتَج . . دَعَةُ يَبِيعُ
- ٢١ الفصل الثاني : مِنْ أَغْصَانِ الزَيْتُون ، إِلَى الْمَطْرَقَةِ
- ٤٩ الفصل الثالث : مَظَاهِرُ الْأَزْمَةِ ، فِي الْمَجْتَمَعِ الرَّأْسِمَالِيِّ
- ٩٥ الفصل الرابع : فِلْسَفَةُ الْأَزْمَةِ ، وَمَصْبِرُهَا
- ١٣١ الفصل الخامس : مَظَاهِرُ الْأَزْمَةِ ، فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِشْتِرَاكِيِّ
- ١٦١ الفصل السادس : فِلْسَفَةُ الْأَزْمَةِ ، وَمَصْبِرُهَا
- ٢٤١ الفصل السابع : نَحْنُ ، وَالْأَزْمَةُ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

● هذا الكتاب يريد أن يقول: إن حرية الإنسان في عصرنا هذا، تعاني أزمة حقيقية ..

وإن أزمة الحرية في عالمنا ، هي أزمة عالمنا ..

وإذا كان لهذه الأزمة أكثر من سبب ، فإن سببها الأول ، والأهم ، هو أن كل نظام من النظم السائدة في العالم ينظر إلى الحرية بوصفها أداةً عليها أن تخدم أغراضه ، بدلا من أن يراها القسيمةَ الأم ، التي يجب أن تدور في فلكها ، جميع القسيم ، والنظم ، والاتجاهات ... !!

● والحرية ، هي ذلك الشيء الذي يصعب تعريفه ؛ لفرط بداهته .. وبداهة حتميته ، وقداسته ..

يُبيد أن الحرية التي نعالج أزمته في هذا الكتاب ، هي — أولا وأساساً — الحرية السياسية .

وذلك لا يعني التهوين من شأن الحريات الأخرى، كحرية الفكر، وحرية القول ، وحرية الضمير ..

بل يعني أن الحرية السياسية ، هي المجال الحيوي ، الذي تذرعرع فيه كل الحريات .

فحيث تبلغ « الحرية السياسية » رشدها ، وتبسط نفوذها تتألق الحريات كلها ، وتتحول الحياة إلى مهرجان عظيم ..

● والحرية السياسية ، هي « الديمقراطية » ..

والديمقراطية — كما نراها — بسيطة ، بساطة الحقيقة ..

فهي ليست نظاماً للحكم وحده ، بقدر ما هي منهج للحياة كلها — غايتها أن تردَّ الأوطان إلى شعوبها .. وأن تضع جميع قوى الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، في خدمة الإنسان ، معتمدة في إنجاز ذلك كله على العدل ، والحقيقة ، والحرية ..

● بيد أن مفهومها السياسى ، كنظام للحكم ، يشكل قاعدتها الأساسية .

وهذا المفهوم أيضاً ، مُستبين ، وواضح .

فهي تعنى : أن تكون الدولة ، التى هي « سلطة السيادة » — والدستور ، الذى هو « قانون السيادة » — والحكومة ، التى هي « سلطة التنفيذ » — أن يكون هذا كله ، ممثلاً لسيادة الشعب على جميع مقدّرات سلطته ، وسياسته ..

تعنى : أن تكون الأمة ، مصدر الحكومة ، ومصدر القانون .. وأن تملك حقها الكامل فى نقد الحكومة ، ونقد القانون ..

تعنى : أن يكون للشعب ممثلين ونواباً ، يجيئون مرة اقتراعه

الحر — يمثلون السيادة المباشرة للشعب ، ويتمتع من إشاء
منهم بحق المعارضة السياسية في شكلها القانوني، وكيانها المستقل..
تعني : أن يكون هناك « رأى عام » يتمتع أفراده بحقوق
الإنسان الحر ، تغذية صحافة حرة .. وأفكار طليقة : ..
ومناقشات ، لاتعرف التردد ولا الإحجام ..

تعني . أن يتوفر الأمن النفسى ، والاجتماعى ، والقانونى ،
لكل أفراد المجتمع ومواطنيه .

تعني : أن تتحقق الامتيازات السياسية ، ليأخذ مكانها حق تكافؤ
الفرص . على جميع مستويات العمل السياسى والوطنى .

● هذه هي الديمقراطية ، كنظام للحكم ..

فليكن اسمها ، ما يكون ؛ لكن لنذكر دائماً ، أن هذا هو
جوهرها .. وهذه هي خصائصها .

وهي حين تعمل وفق خصائصها هذه ، دون تعويق لها ، أو
لنقص من نفوذها ؛ فإنها لاتقف عند حدود وظيفتها السياسية،
بل تتخطاها إلى وظيفتها الاجتماعية ، فتجعل الثروة القومية
ملكاً للشعب .. كما جعلت السلطة السياسية في يد الشعب ..

● ولما كان العالم اليوم يسوده — فى معظمه — نظامان لها
نفوذهما الواسع العريض ، النظام الرأسمالى .. والنظام
الاشتراكى الماركسى .

ولما كان هذان النظامان ينطويان كلاهما على عوامل فعالة وثابتة، تشكل أزمة الحرية وتضاعفها؛ فقد كان علينا أن نتعقب هذه العوامل في مظاهرها، وأن نكتشف فلسفة الأزمة في أعماق كل من النظامين المذكورين .

● ولقد جعلنا حقل دراستنا هذه — دول القمة — في كل من المجتمع الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي، باعتبارها الدول التي بلغت التجربة الاقتصادية والسياسية في كُُلِّ منها، ولكُلِّ منها — النمو الهائل الذي يمكننا من رؤية التجربة على حقيقتها، وبالتالي يتيح لنا صدق الحكم لها أو عليها ..

كما وأنه على الرغم من عدم اعترافنا بالنظام الطبقي في التركيب العالمي، فإننا لانتجاهل الواقع المائل أمامنا، حيث توجد دول « كبرى »، ودول « أخرى » .. وحيث تساق الدول الكبرى في كل من المعسكرين انعكاسها، وقودتها، ونفوذها على بقية الدول المشابهة لها في النظام، أو الدائرة معها في الفلك ..

● وحين نضرب هذه الدول الكبرى في كلتا الجبهتين — الرأسمالية والاشتراكية الماركسية مثلاً لما نقول ..

وحين نستمد من واقع حياتها مظاهر أزمة الحرية، فإن الرغبة في التشهير أو الإحراج، لا تخطر قط، ببالنا .. ولا تهوم، حول تفكيرنا ..

الموضوع كله ، يتلخص في أن الكاتب يحمل الحرية كل الولاء ،
ويؤمن بها كل الإيمان ، ويرى أن المهمة الأساسية لكل فلسفة
وكل نظام ، هو توفير المزيد من الحرية للبشر .

فإذا عجز نظام ما ، أو تعثر في مهمته هذه ، فإن واجبنا أن
نبحث عن أسباب عجزه وتعثره ، ونعاونه بالرأى الأمين الصادق
على النهوض إلى مستوى هذه المهمة الجليلة . .

● وعلى الرغم من أن البحث يدور داخل الأفق الذي رسمنا حدوده؛
فإنه لم يكن من الطبيعي أن يغفل الكاتب دور مجتمعه ودولته
تجاه هذه الأزمة ، وهكذا عقدنا لها الفصل الأخير من الكتاب
— « نحن ، والأزمة ، .. »

● وسيلتقي القارئ أول الكتاب بفصلين: يتحدث أولهما في إيجاز،
عن قصة الرأسمالية ، وهي تتكون عبر التاريخ ، في الفكر
والتطبيق . .

ويتحدث ثانيهما ، عن قصة الاشتراكية ، وهي تتكون أيضاً
وتنمو ، داخل الفكر والتطبيق .

وقد أردنا بهذين الفصلين ، أن يكونا قاعدة للتفكير ، نطلق
منها إلى مواجهة القضية ودراستها .
والآن ؛ تعالوا ، نقرأ معاً . .

ومهما يكن حظنا من الاتفاق في الرأي ، أو الاختلاف فيه ،
فإن صفحات الكتاب ستكشف لنا عن حقيقة لن تكون
موضع خلاف .

تلك هي : أن أزمة الحرية في عالمنا ، أزمة حقيقية ..
وأن البحث عن علاج سريع وجاد ، هو واجب البشر أجمعين ؛
لأن مستقبل الحرية ، هو مستقبل الإنسان ..

خالد محمد خالد

الفصل الأول

دَعُهُ بِسَيْتِجْ ، دَعُهُ بِسَبْعْ

عندما انهارت الامبراطورية الرومانية تحت وطأة الغزو الجرمانى ، وغطى مدنها الخراب ، واضمحلت تجارتها - تقدم البرابرة الغزاة ليرثوا البلاد والعباد .

وتحول قادتهم إلى ملوك ، يحيط بكل ملك منهم كبار أنصاره الذين منحهم قاندهم ، الملك ، الإقطاعيات الواسعة .

وما لبث هؤلاء السادة الإقطاعيون أن انفصلوا عن ملوكهم ، مستقلين بسلطانهم - يملكون الأرض المُنْعَطية ، ويحمون الاتباع الذين يُفْلِحونها لهم ، أو يستأجرونها منهم .

كانت الغلال التى تخرجها الأرض تتطلب مطاحن .. والكروم التى ثمرها الأرض تتطلب معاصر .. والزراعة ذاتها تتطلب آلات للفلاحة وأخرى لنقل المحاصيل .

وهكذا كان الإقطاع يتضمن الصناعة .
وكان تسمت في بقاع أخرى من العالم - سيما في الحوض الشرقي للبحر
الأيض المتوسط - تجارة رابحة . وأسواق عامرة . اتصل بها سادة
الإقطاع هؤلاء ، حاملين إليها ذهب روما ، وعائدين منها بمنتجات
الشرق وإنتاجه .

واتسع مجال الحياة ، وعادت المدن للظهور ، وصار هناك حرقبون
وتجار - تخدام أول الأمر سادة الإقطاع ، ثم ما لبثوا تحت ضغطهم
النامي المتكثف أن تخلواهم عن بعض الامتيازات ، لبقاء أموال يتقاضونها .
وهكذا - كما يقولون - ولدت البرجوازية . . . (١)

* * *

كانت وسائل الإنتاج بدائية ، ومن ثم كان الإنتاج بطيئاً . . ومن
ثم - مرة أخرى - تفوقت التجارة على الصناعة . وتفوق التجار على
الحرفيين فامتازوا عنهم بثرائهم وبمصالحهم الخاصة ، وذهبوا يحمون
هذا الثراء بمزيد من الدعم لوجودهم الطبقي وامتيازاتهم الطبقية .
يبدأ أنما أعني البرجوازية حتى ذلك الحين كانت واقعة - على
نحو ما - تحت سيادة النبلاء - أمراء الإقطاع .
ورأى الملك ، في البرجوازية ، هذه الطبقة الوسطى النامية قوة
يمكن استغلالها للحد من سلطة النبلاء ، كما يمكن الاستفادة من ثروتها
في بناء الدولة .

* * *

(١) راجع كتاب « القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي » الفصل الثالث ، والرابع
- تأليف : جان يابى - ترجمة : شريف حتاتة - محمد خليل قاسم - سعد كامل -
لميم طوسون

وجاءت الحملة الصليبية الأولى ، تتلوها حملات ، فدفعت قوى التجارة إلى الأمام . وأخذت قوافلها تروح وتغدو بين أوروبا والشرق الأدنى وانتعشت المدن التجارية ، وسقطت مقاليد الحكم في أيدي كبار التجار ، وأصحاب المصارف ، ومالكي السفن .

كذلك نمت قوى الزراعة ، وجُففت المستنقعات ، وتقلص الرق ، واشتد ونما كيان الفلاحين .

وكان يصاحب ازدهار التجارة ، تعارض المصالح بين التجار والحرفيين تعارضاً يؤدي إلى أزمات وانتفاضات لم يكن يفيد منها سوى الملك ، أو الإقطاعي ، أو هما معا ..

وفي هذه الحقبة انتصرت الماسكية سياسياً ، وعظم نفوذها ؛ فاهتمت بالتجارة والصناعة لتشيدهما دولة قوية فارهة . وهكذا وجدت البرجوازية التجارية والصناعية فرصتها .

كان العرب في تلك المرحلة التاريخية من أهم القوى المُكيفة لهذا التطور الذي يجري فوق أرض أوروبا .

فقد كانوا بحكم تقدمهم الحضارى وموقع بلادهم ، الوسيط بين الأوربيين وكل تقدم يحرزونه في دنيا التجارة والصناعة والمعرفة .

وأخذت هذه الروابط تخف عندما اكتشف طريق آخر ربط أوروبا بالبلاد المنتجة للسلع التي تحتاجها .

وأيامئذ ، اكتُشفت أمريكا .. ثم ظهر الذهب الأسود غزيراً

وفيراً ، فساعد مع ظروف أخرى على تكويم الثروات وتكديسها .
ومع هذه الثروات الطافية أخذت الصناعة اليدوية تَسُدَّاحُ وتتكاثر .
وأخذت تستقبل أعداداً كثيرة من الاتباع الذين كان الإقطاعيون
يطردونهم من الأرض ، وكثرت الورش الصناعية ، وكثرت فيها وحولها
العمال الكادحون . .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أهلك عصر الآلة مُرْهَصاً
بِتَقْدَمِ خارق وعاصف في الصناعة والتجارة ، ثم في كل مجالات الحياة .
وأتت زحفت المصانع آخذة مكان الورش . . وكَفَّيَتْ رَأْسَ المال
ينمو وينتشر مزيحاً من طريق توسعه كل عقبة .

وأخذت البرجوازية تتحول إلى طبقة أعلى . فقد استطاع المهره
الأذكاء منهم أن يسيطروا على الصناعات الهامة ، ويحتكروا
الإنتاج والتجارة .

وهكذا شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر تطوراً هائلاً
وخاطفاً في الاقتصاد الرأسمالي ، كما شهد الرأسمالية تربع على
عرش مكين .

وعلى الرغم من الأزمات التي كانت تعترض طريقها وتطورها ، فقد
ذهبت تتقدم بسرعة خارقة .

ولقد أصبح البخار والآلة في خدمة إنتاج رأسمالٍ كاسح ، ليس في
أوروبا وحدها ، بل وفي أمريكا بصورة أكبر .

وأخذت أرقام الإنتاج تصعد صعوداً سريعاً ومثابراً في كل
الصناعات الهامة — الحديد ، والفولاذ ، والغزل ، والنسيج — كما
ازداد استغلال المناجم .

وازدادت مع هذا كله صفوف الطبقة العاملة .. !!

وقد همت الخطوط الحديدية ، والسفن التجارية حركة التبادل
في كافة أرجاء العالم ، وكُتِرَت الأسواق لمجد الرأسمالية الفاتحة .. !!
ورأت في حرية الإنتاج وحرية التصدير والتعامل بركة لا تسوذن
بانتها ، فرفعت لها شعاراً قدسته تقديساً هو :

« دعه يفتح .. دعه يبيع ، !! »

« دعه يعمل .. دعه يُمِر ، !! »

خلال التطور الرأسمالي — الذي مررنا به مسرعين — كان هناك
تيار عقلي وفلسفي يتكون في أوروبا التي تلقت من العلماء والفلاسفة
العرب والمسلمين المواد الرئيسية لثقافتها — فعن ابن رشد ، وابن سينا ،
والفارابي ، وعن ابن الهيثم ، والرازي ، وابن باجه — وغير هؤلاء من
العلماء تلقت أوروبا موجات مضيئة من المعرفة والعلم ، أخذ الفلاسفة
الأوروبيون يدرسونها ويُسمونها ؛ فبرز هناك عصر العقل والعلم مبتدئاً
بـ « الثورة الكوبرنيكية » ، التي هز بها « كوبرنيكس » ، و « جاليليو » ،
و « نيوتن » ، أعمدة العالم القديم ، وصاغوا نموذجاً لعالمنا الحديث كله .

جاءت نظرية « كوبرنيكس » ، بأن الأرض كوكب يدور حول
الشمس ، وليست مركزاً للكون في منتصف القرن السادس عشر ،
وتلاه « جاليليو » في منتصف القرن السابع عشر ، ثم « نيوتن » في
أواخر القرن نفسه .

إن العمل الذى قام به هؤلاء الثلاثة الكبار فتح أبواب تغيير شامل
فى علاقة الإنسان بالكون وفهمه له . . . وفتح بالتالى جميع الطرق
والمسالك أمام العقل الإنسانى .
وأخذ الفلاسفة الأوربيون يبحثون عن الحقيقة معلنين كما يرى
« يكون ، — (١) »

« أن المعرفة هى سبيل الإنسان الأواحد للسيطرة على
عالمه وعلى الطبيعة ، وأنها — أى المعرفة — ليست
بمجرد استدلال منطقي من مبادئ لم تختبر عليها ،
إنما هى اكتشاف حقائق جديدة عن الطبيعة ، وهى
ذلك الفهم الذى يدركه الإنسان خلال تأثيره العملي
على الطبيعة ، وخلال محاولة تغييرها ... »
ومع هذا الانتصار للعقل والمعرفة وللجديد المقبل كله ، عظم
الانتصار للحرية ، ولحرية الفرد بصفة خاصة ، حيث كانت مُكبلة
بقيود عاتية فرضتها الأسر المملوكية ، والكنيسة ، والقابضون على
مصادر الرزق فى الزراعة والصناعة والتجارة .
فنهض فلاسفة من طراز « لوك » ، الذى راح يبشر بتقديس حق
الفرد فى الحياة ، والحرية ، والتملك .
وسارت وراءه الطبقة المتوسطة فى إنجلترا التى كانت يومئذ تعاني
استبداد أسرة « ستوارت » المملوكية متحالفا معا فى هذا الاستبداد

(١) كتاب « مدخل إلى الفلسفة » ص ٩٠
تأليف : دكتور جون ليوبس ترجمة : أنور عبد الملك .

الإكليروس ، والأرستقراطية البريطانية وتلقف دعوته في فرنسا
« فولتير ، الذى كان من أكثر المتحمسين لفلسفته .. وكان هناك
« ديدرو ، و « رسسو ، و « توم بين » ..

بيد أنه خلال هذا التيار الدافق .. تيار الفلسفة الجديدة التى تنادى
بحرية الفرد كله .. عقله ، وضميره ، ومصيره ، خرج على العصر فيلسوف
ترجم هذه الحرية إلى لغة الأرقام والاقتصاد ، ونشر كتابه الهام «ثروة
الأمم » .. ذلكم هو « آدم سميث » ،

لقد وجدت فيه الرأسمالية فيلسوفها ، وفلسفتها

ويرى « سميث » : أن مسابقة القانون الطبيعى ، لا تحدّيه ، هى
خير طريق إلى السعادة ، وهذا القانون الطبيعى يتطلب أن يكون
الفرد حراً ، لا تفرض على حريته فى الإنتاج والتعامل أية قيود .

وعمل الإنسان من أجل مصلحته الخاصة ، هو فى نفس الوقت عمل
من أجل الصالح العام ، لأن تحقيق المنفعة الشخصية للفرد — أى
فرد — مرتبط بتبادل المنافع مع الآخرين .. وكل فرد فى حاجة إلى
الآخرين مثلما هم فى حاجة إليه ..

وهذه الحاجات المتبادلة هى بمثابة القانون أو الضمير الذى يتسحّتم
على الأفراد احترامه — تلقائياً — إذا أرادوا أن ينجحوا فى أعمالهم .
من أجل ذلك رفض « سميث » كل تدخل فى حرية العمل ، وحرية
التجارة ، وحارب الحماية الجمركية ، وأعلن أن وظيفة الدولة هى : —
« حماية الذين يملكون ، من الذين لا يملكون » .. !!

ولقد ذهب في مُناصرة المنافسة الحرة إلى أبعد مدى .. وأصبح
الشعار القائل « دعه يعمل .. دعه يمر » مذهباً وفلسفة يزود عنهما حتى
الموت ، رجال من طراز « آدم سميث » و « ريكاردو » ، وآخرين ..

* * *

وخلال المراحل الهامة من تطور الرأسمالية ، كان يواكبها أيضاً
تطور سياسى كبير .

فلم تعد حقوق الإنسان تكتفى في التعبير عن نفسها بالفلسفة ، بل
راحت تُزاحم القوى المناوئة حتى تُشكل نفسها شيئاً فشيئاً في قانون
يفرض احترامه قدر المستطاع .. وحين لم يكن لهذا التيار الجديد
متنفس سوى الثورة ، كانت الثورة تقوم وتشتعل لتجعل من الحرية ومن
حقوق الشعب قانوناً نافذاً — كما حدث في منتصف القرن السابع عشر
إذ قامت ثورة «البيوريتان» في بريطانيا فكانت استبداد الملك وتحكم
الكنيسة ، وجعلت البرلمان وحده مصدر التشريع والقانون ، وصار
الفصل بين السلطات مبدأ من مبادئ الحكم ، وضمن القانون لكل فرد
حرية الاعتقاد ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الاجتماع (١) .

فلما جاء القرن الثامن عشر — وبصفة خاصة النصف الثاني منه
حيث كان الاقتصاد الرأسمالى يبدأ مع الآلة ومع مناجم الذهب انطلاقه
العارم ، أخذت ثورات الحرية تقذف لهبها المالحق .. ففي فرنسا حيث

(١) راجع كتاب « الديمقراطية في التكوين » الفصل الثالث —
تأليف : عطا بكري

لم يكن لأغلبية الشعب أية حقوق سياسية أو قانونية تجاه الملك والنبلاء والكنيسة ، قامت الثورة الفرنسية تأكل الأخضر واليابس ، وتعلن حقوق الإنسان في عنفوان مُدمر . . . !

وقبل هذا بسنوات قامت الثورة الأمريكية لتحرر الولايات المستعمرة من قبضة جورج الثالث واستعمار بريطانيا ، ولنعان غداة انتصارها أنها أمة تُولَدُ في الحرية ، وأن الناس متساوون في الحقوق والواجبات ، وأن لكل فرد من البشر حقه الكامل في الحرية وفي السعادة . وعلى تَبَجِ هذا التيار المَتَساوِق من الفكر والثورة ، كانت هذه المجموعات الوطنية المتحررة ، القائمة حكمها على التنظيم والمركزية تعطى نموذجاً للقوميات التي سيتعاضم مدّها . وتوسع دائرتها .

* * *

من هذه العوامل جميعها كانت الرأسمالية تقف في مهارة ، وتغتذى في نهيم ، منتهزة كل فرصة لتنمو . .

وهكذا اتخذت من العالم الزاحف المتشعّب بنور الحرية موطناً لها ، ثم راحت في دهاء تحاول بسط نفوذها على قيم هذا العالم ، وتكيف نموه الحر وفق مصالحها ، متكررة ليس فقط للبيادىء التي صاغت هذا العالم المتطور وشادته ، بل وللبيادىء التي استمدت الرأسمالية نفسها منها وجودها ، وبنت عليها حقوقها .

لقد واصلت الرأسمالية سيرها . . فلما جاء القرن التاسع عشر جعلت منه مسرحاً لأطماعها اللاهثة ، وحروبها الداهية ، واستعمارها المنتشر كريح السموم . . !

وتلقى القرن العشرون — قرنتنا الذى يُعانينا وُنعانيه .. تلقى
ميراثها الباهظ الذى لا يزال يُثقل ظهره ، ويفسد كاهله .
يُبد أنه لم يتلق هذا الميراث وحده ، فقد كان ثمت قدر آخر
يتكون عبر التاريخ ويتساق حركته ..

أجل ، كانت هناك حركة مُضادة .. لها فلسفتها ومنهجها وغاياتها
البعيدة .

ولقد نَمَت مع الرأسمالية وداخلها ، معترضة طريقها فى كل
خطوة وصارخة فى وجهها بتحديات أربكتها .

فإذا كان من الخير لبحثنا هذا أن نَاسِم بِسُجالة عن مسير هذه
الحركة — ؛ فدعونا نفعل ..

الفصل الثاني

من أغصان الزيتون إلى المِطْرَقَة ..

عندما كان حكام مصر القديمة يُردّدون من آلاف السنين كلماتهم عن العدالة ، كانوا يَبشّون أشواق الجنس البشري إلى أجمل رؤاه . وأقدس تبعات مسيره ومصيره .

فعندما كانوا يرددون :

« لا تبغين بثروتك التي أتتك منحة من الإله؛ فإنك .. »

« لست بأحسن من أقرانك الذين كل بهم الفقر... »

أو يقولون في وصاياهم :

« لا تصنع لنفسك معبراً على النهر . ثم تجاهد بعد ذلك لتجمع أجره ... »

. خذ الأجر من الرجل صاحب الثروة ؛ ورحب بمن

لا يملك شيئاً . . . (١)

وعندما كانت دياتهم تقول لهم على لسان الإله :

« لقد صنعتُ الرياح الأربع ، لكي يتنفس منها كل

إنسان كزميله ، إيمان حياته . .

« لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة ؛ لكي يكون

للفقير فيها حق كالعظيم . .

« لقد صنعت كل إنسان مثل غيره من الناس . . (٢)

وعندما كان بعض حكامهم يقدم حسابه إلى إلهه . وإلى الشعب

بهذه الضراعات :

« لقد أعطيت الأرملة قبل ذات البعل . .

« ولم أميز الرجل العظيم فوق الرجل الفقير في شيء . .

« وحين أقبل الفيضان بالغلال والخير ، لم أجمع المتأخر

من الضرائب عن السنين المجيدة . . (٣)

حين كانت تلك المبادئ تصدح من آلاف السنين في آفاق مصر

القديمة ، لم تكن تصور أماناً مُعاصريها وحدهم . بل أماناً للإنسان

جميعه . . وكانت تلك الرؤى ، والكلمات ، والمحاولات ، بمثابة

اختبار المعازف التي ستعزف البشرية عليها ذات يوم لحن العدالة .

مُستكاملاً فَنّاً .

(١) الأدب المصري القديم للمرحوم سليم حسن — ج أول : ص ١٨١ ، ٢٦١

(٢) كتاب « ما قبل الفلسفة » ترجمة : جبرا إبراهيم جبرا — ص ١٢٧

(٣) كتاب « الأدب المصري القديم » — سليم حسن

وعندما كان في آشور ، وبابل ، والهند ، وأثينا ، والصين ، من يرددون مثل هذه المُشَلِّ، ويصدقون بها على السهول ، وفوق الروابي ، وينقلون بها في رفق ، احتجاج الكهوف المترتبة على القصور المترفة ..

وعندما كان أنبياء الله ورسله الذين تجردوا عن كل أغراض الدنيا ، وتفوقوا على كل إيماءاتها ، يجوبون الحياة شعشعاً غبراً ، مبشرين ومنذرين ، كانوا يغنون دوماً للعدل والعيش سوا سية فيما أخرج الله للناس من رزق .

وكانت تلك الدعوات تثير أحيانا بعض الناس فتدفعهم إلى تمرد جماعي كما حدث في مصر القديمة ذات يوم ، إذ يقال إنها شهدت أول ثورة أو محاولة للثورة ضد الظلم الاجتماعي في التاريخ ، كما كانت تدفع آخرين إلى أن ينتبذوا من دنيا الناس مكاناً قصياً ويهاجروا إلى حيث يقيمون من أنفسهم ، ولأنفسهم ، جماعة لها حياتها المبرأة من الامتيازات والطبقية — كما حدث في فلسطين يوماً إذ التقى جماعة الآريسين (١) ، على فكرة الحياة المشاعة ، متخذين مزرعة جماعية غربي البحر الميت ، محرمين على أنفسهم أن يمتلك أحدهم بيتاً ، أو مالا ، أو حتى فراشا — معاً يعملون .. ومعاً يأكلون ويعيشون .. !!

* * *

كانت هذه وأمثالها محاولات جانبية . أما الصورة الرئيسية لحياة البشر في تلك الحقب ، فكانت تمثل احترام الملكيات كبيرها وصغيرها . مهما يكن ما تنطوي عليه من تفاوت واقفيات ، ولعله لم يحدث في ذلك

(١) قصة الحضارة — ج ١١ — ص ١٧٤ تأليف ديورانت — ترجمة محمد بدران

التاريخ القديم ، أن نهض حاكم ، أو قامت دولة لتطبق — محاولة
اشتراكية — سوى تلك التجريبية الجريئة والعجيبة التي قام بها الامبراطور
الصيني « وو-دي » أعظم أباطرة أسرة «هان» ، والذي حكم الصين من
عام ١٤٠ — إلى عام ٨٧ قبل الميلاد .

وعن هذه الوثبة المبكرة يحدثنا « ديورانت » في كتابه قصة
الحضارة (١) ، فيقول :

« وأخذ «وو-دي» يقوم بتجارب في الاشتراكية ،
فجعل موارد الثروة الطبيعية ملكا للأمة ، وذلك لمنع
الأفراد من أن يختصوا أنفسهم بمصادر الثروة التي
يجنون من ورائها الاموال الطائلة ، ويُخضعون
بها الطبقات الدنيا .

« واحتكرت الدولة استخراج الملح والحديد وعصر
الخور ويعمها .

« وأراد أن يقضى على سلطان الوسطاء والمضاربين
فأنشأ نظاما قوميا للنقل والتبادل ، تشرف عليه
الدولة

وكان طبيعيا أن تواجه هذه المحاولة بالمكائد ، فانتكست ذات
يوم ، ولكن بعد قرابة ثمانين عاما جلس على عرش الصين امبراطور
آخر اسمه « وانج مانج » . فاستأنف السير على الطريق في سداد يفوق

(١) ج رابع — ص ١٠٣ إلى ١٠٧ ترجمة : محمد بدران .

سَلَفه . وقام بتأميم الأرض الزراعية . وتقسيمها إلى قطع متساوية ،
حيث وزعها على الفلاحين ، ثم أصدر قوانين تحرم بيع الأرض
وشراءها . حتى لا تعود الملكيات الزراعية إلى تضخمها وانتشارها
مرة أخرى . . . !

ولكن النكسه عادت قوية ماحقة . فسقط الإمبراطور ، وسقطت
التجربة كلها ، وسقطت معها أول دولة اشتراكية في التاريخ .

* * *

من ذلك كله نرى أن إيمان البشر بحياة تتفوق على الاستغلال
والظلم ، إيمان قديم . عَبر عن نفسه بثشتى وسائل التعبير .
ولقد كان العدل الاجتماعي تسيحة عذبة على ألسنة المبشرين
بمستقبل الإنسان عبر القرون .

وكانت آمال الناس في كل عصر تهيب بملكوت المساواة ليقرب .
— كانت محاولات وأمانى . . .

وكانت في مجموعها وديعة مسالة تنج بكمالاتها إلى الضمير لتكسبه
إلى صفها من غير قتال

كانت أغصان زيتون تُلوح للقافلة البشرية أن : هذا هو الطريق .
وواصلت الدعوات النبيلة طريقها ، متنوعة ، بيد أنها متكاملة .
وراحت تبحث عن حقوق البشر في حياة كريمة متكافئة وسط الزحام
المتراكم من أطماع الطامعين ، وبؤس البائسين ، وآمال المعذبين . . .
ولم تظهر خلال هذه الدعوات كلمة « الاشتراكية » ، ولكن ظهر جوهرها

هذا الجوهر المتمثل — كما عبرت حكمة تلك القرون — في أن المال مال الله . والناس خليقته . . وأنهم جميعاً ، وبغير استثناء ، أصحاب حق متكافئ فيما رزق الله وأعطى .

أما الاشتراكية ، — هذه الكلمة التي ستصير عنواناً لفلسفة ، وتعبيراً عن نظام ، فقد بدأت رحلتها في بواكير القرن التاسع عشر . . ومن ثم ، فإن علينا — الآن — أن نقفز قفزة واسعة لتتابع — مسرعين — بعض معالم سيرها وخطاها .

في بدء القرن التاسع عشر بدأت الاشتراكية كحقيقة تبحث عن نفسها ، وكاتجاه جديد يستطيع حين يبلغ رشده أن يشكل المجتمع الإنساني من جديد تشكيلاً يجهز على مظالم القديم كله ، ويحدث تغييرات أساسية في معظم أشكال الحياة الإنسانية .

وآنذاً ، كان الاقتصاد بصورة عامة قد تربع على عرش الأحداث في وعى المفكرين الذين لم يعودوا ينظرون إلى التطور التاريخي من زاوية السياسة ، والفتوحات العسكرية . والزعامات الشخصية — بل من زاوية الاقتصاد السياسي الذي بدا ، وكأنه يملك أكثر من غيره الإجابات السديدة على تحديات النظم المعقدة لحياة الناس .

وهكذا تتابع رتل من المفكرين والمصالحين حاملين أغصان الزيتون من جديد وصانعين منها أكاليل العدل والاشتراكية .

إن أولئك المفكرين الذين سنزامل الآن نفرأ منهم لوقت قصير ، كانوا يمثلون الاتجاهات الاشتراكية التي تقدمت لتفرض دورها التاريخي ، وكانت محاولاتهم إرهاباً وتقدماً على الطريق .

وقد كان الاتجاه الاشتراكي الذي رفعوا رايته ، يقوم على رفض الاحتكارات، ورفض استغلال أصحاب العمل للعمال، ودحض التنافس الوحشي على امتلال الثروة وتنمية الربح ، واعتبار عملية الإنتاج هي صاحبة الكلمة الأولى في تقرير المصير الاجتماعي والسياسي للناس ؛ حتى لقد قال « سان سيمون ، عبارته المشهورة : — « السياسة فن الإنتاج » . وكانت وسيلة هؤلاء — التحوّل التدريجي الذي ينأى قدر المستطاع عن الثورة والعنف .

وكانوا ، وإن لم يؤمنوا بصراع الطبقات ، يضعون نصب أعينهم كهدف أساسي لاشتراكيّتهم — تحرير الطبقة العاملة والكادحين جميعاً ، هؤلاء الذين وصفهم « سان سيمون ، بأنهم : « الأكثر عدداً ، والأكثر فقراً ، .. !!

كان النمو الهائل الذي بلغه رأس المال ، والاحتكارات الماحقة التي يمارسها ، والأزمات الخانقة التي يثيرها — كان هذا جميعه المناخ التاريخي لظهور الاتجاه الاشتراكي ، ثم الاشتراكية بكل تطوراتها التي تلت ذلك الاتجاه .

وكما وجدت الرأسمالية من يصوغ لها فلسفتها — وجدت الاشتراكية ، من يصنع ذلك في ولاءٍ أوثق ، وإصرارٍ أشدّ .

وهنا نلتقي بـ « سان سيمون » . . رجل شهد ثورة بلاده فرنسا

ورأى انتكاسها المروع، وجنونها الداهم الذى جعل من المقصلة، النهاية
الحزينة لثورة حقوق الإنسان ..

وحين جاء « نابليون » ليكون سيد فرنسا، وليحاول أن يكون
سيد الكوكب الأرضى بأسره « ا »، كان « سان سيمون » يفكر،
ويكتب، ويعمل ..

واقصد أقنعتة الأحداث الرهيبة التى عاصرها بأن يدير ظهره للسياسة
واللساسة، ويعلن فى اقتناع تام بأن المجتمع الجديد لاية أمة تريد أن تهدأ
وتستريح — هو ذلك الذى يقوده « المنتجون » لا « الساسة » .. فالسياسة
لديه لم تعد تلك البراعة فى المناورات، والمهارة فى الدبلوماسية، بل هى
« فن الإنتاج » ..

وأعلن أن وظيفة الدولة — توفير العمل للجميع، وتوفير الرزق
أيضاً . وسبيل هذا بادىء ذى بدء، أن تتحرر قوى الإنتاج وعلاقاته
من كل آثار الاستغلال التى ولدها نظام الملكية والاحتكار .
واتجاهه الاشتراكى يقوم على ركنين .

(ا) الكفاية (ب) العمل .

والكفاية عنده تعنى أولاً : ارتفاع مستوى الإنتاج إلى أقصى

مدى ممكن ..

وتعنى ثانياً : أن يجد العاملون كفايتهم التى تمكنهم من الاستمرار
فى العمل وفى الحياة .

والعمل يعنى أن يعمل الناس جميعاً — والذى لا يعمل لا يأكل،
وبهذا تسقط كما قال، طبقة النبلاء والعاطلين ..

ولقد مُقِنَ بنا بليون وفتوحه — رغم ميله هو للسلام — ذلك لأنه كان يعلق على زحفه الكاسح آمالا كبيرة في هدم معازل الرجعية في أوربا وإنجلترا .. وكان يظن أنه بانهاء العاصفة البونابارتية سيختفي رجال السياسة ، ويحتل المسرح رجال الإنتاج ، ويبدأ عصر جديد !!..

وكان هناك « فورييه » ، مفكر فرنسي آخر — ربط اتجاهه الاشتراكي بالطبيعة الإنسانية ، وليس بالإنتاج كما فعل « سيمون » ،

من أجل هذا لم يول اهتمامه للعمل الذي يرفع مستوى الإنتاج ، بل للعمل الذي يرفع مستوى السعادة والغبطة لدى الكادحين خاصة والناس كافة .

وهو يرى أن عملية الإنتاج والتوزيع يجب أن تتحرر من كونها مصدراً لشرف القلّة ، وتصير مصدراً لإشباع الحاجات الحقيقية للناس .

وهو يقترح أن يتشكل التنظيم الاجتماعي في « مجتمعات محلية » تقوم على أساس الخدمة المشتركة ، على أن يظل لكل أسرة حقها في حياتها الخاصة ، ودخلها الخاص ، شريطة أن يتم ذلك بمحض اختيار الناس واتفاقهم دون تدخل من الحكومة .

ولقد أفنى عمره في محاولة إقناع الرأسمالين بوجهة نظره دون طائل .
« مبدئنا » كول ، في كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكي » ، فيقول : (١)

(١) ج أول : ص ٨٩ — ترجمة : عبد الكريم أحمد .

« لقد كان — فورييه — يدعو باستمرار أصحاب
رموس الأموال إلى أن يدركوا جمال خُطّته ،
ومستعة العيش في ظلها ، وأن يتقدموا بالمال اللازم
لتأسيس مجتمعات محلية على الأسس السليمة ..

« وأعلن لأصحاب رموس الأموال الذين لديهم
استعداد لتنفيذ فكرته أن يقابلوه في مطعم ، ظل
يتناول فيه غذاءه سنوات طوالاً ، وهو يحتفظ بمقعد
خال إلى جانبه للضيف المنتظر ، ... ١١١

أما « روبرت أون » ، البريطاني ، فقد نادى بأن أى تغيير اجتماعى
يستهدف الخير الحقيقى للناس ، فإنما يبدأ بإلغاء الملكية الفردية .

فاذا ألغيت الملكيات الخاصة لمصادر الثروة ، تجيء الخطوة التالية
وهى : تحسين الإنتاج ومضاعفة مقاديره .

ومادام العمل . هو مصدر الإنتاج ، والعمال هم جنوده وضحاياه ؛
فهم إذن فى رأى « أون » ، أصحاب الحق الأول فى الإنتاج ، وفى الثروات
التي يُسفيها — وهو يرى وجوب إحلال العمل مكان النقود كـمِيار لتقييم
السلع المختلفة ..

ورغم وثبة تفكيره ومنهجه ، فقد أصر على أن تكون الوسيلة
لاشتراكه ، الاقتناع والتعاون .

فدعا إلى إنشاء « وحدات » ، يملك أعضاؤها كل وسائل الإنتاج ؛

ويقتسمون جميع ثماره .. وخاض غمار التطبيق والتجربة بنفسه ، فأنشأ مصنعا ، ألحق به خمسة وعشرين ألف عامل ، كانوا جميعا شركاء في ملكيته ، وخفض ساعات العمل من خمس عشرة ساعة إلى عشر ساعات ، وأنشأ عملة نقدية جديدة تمثل القيمة الفعلية للسلعة ، وأقام الجمعيات التعاونية الإنتاجية .. والاستهلاكية ..

ويحدثنا الدكتور «راشد البراوى» في كتابه «النظام الاقتصادي (١)» ، بأن المجتمع الانجليزي وإن يكن قد شن على «أون» ، مطاردة قاسية ، إلا أنه :

« خضع لتغييرات هامة كان «أون» سببها ومصدرها ..
« ففي عام — ١٨١٩ — صدر لأول مرة قانون تحديد ساعات العمل في المصانع وقامت الجمعيات التعاونية للإنتاج ، ولتجار التجزئة ، .

وكان هناك «فلورا تريستان» ، وهي كما يحدثنا «كول» ، صاحبة أول مشروع نشر عن «الدولية العمالية» ، التي نادت بقيامها لتضم عمال العالم أجمع في اتحاد واحد .

ودور «فلورا» في الاتجاه الاشتراكي مركز على تعبئة «البروليتاريا» في شكل قانوني دولي .

وفلسفتها تقوم على أن الثورة الفرنسية حررت البرجوازية ، ثم جعلت منها طاغية .. وأن ثورة جديدة ستأتي لتحرر البروليتاريا .
يبد أنها لم تكن تعنى بثورة البروليتاريا ، ما سيعنيه «ماركس» ،

(١) ص ١٧ — تأليف الدكتورين : راشد البراوى ، ونظمى عبد الحميد

بل تعنى بالثورة — التغيير الحاسم والسلمى الذى يتم خلال محاولات مشروعة ، تتمثل فى إنشاء « اتحاد دولى ، للعمال ، والاحتجاج الدائم ضد كل امتياز ينتقص من حقوقهم ، ويتمثل فى تحقيق الاعتراف بحق العمل للجميع ، ومقترحات أخرى بمائة . . .

* * *

ويجىء مفكر عظيم من قادة الاتجاه الاشتراكى فى عصره — ذلكم هو « لويس بلان » .
يقول « كول » : —

« بما يجعل — لويس بلان — جديراً بمكانه فى تاريخ الفكر الاشتراكى أنه أول من ابتكر ، أو على الأقل أول من نشر المبدأ القائل :

« من كلِّ حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته ،
« لقد كان يدعو إلى اشتراكية تقوم على الملكية العامة ، مع حكم العمال فى الصناعة ، وإلى نظام برلمانى ديمقراطى يقوم حارساً للديمقراطية الصناعية ، كما يدعو إلى اقتسام الناتج تبعاً لحاجات الناس . وليس تبعاً لقدراتهم المختلفة » (١)

كان — بلان — كافراً بالنظام الرأسمالى ، ناقماً على مساوئه ، وكان يطمح فى إجلاله عن عرشه بدون ثورة مسلحة .

وسيله لهذا : إنشاء مؤسسات صناعية تتمتع بالحكم الذاتى ،

(١) — كتاب الفكر الاشتراكى ج ١ : ص ٢٢٧ تأليف ج. هـ . كول —
ترجمة : عبد الكريم أحمد .

ويديرها العمال بأنفسهم حيث يتقاسمون الناتج في عدالة ، مع المحافظة على رأس مال المؤسسة ، وتوفير استثمارات جديدة لها .. ومع ضمان حد أدنى لأجور العمال وتوفير الخدمة الطبية لهم .

فإذا ما اتسع نطاق هذه المؤسسات فإن العمال قطعاً سيؤثرونها على سواها .. وهكذا تخلو مصانع الرأسماليين شيئاً فشيئاً من الأيدي العاملة، وتجند نفسها مضطرة إلى مسابقة المنهج الجديد ، أو تنقرض و تفلس .

وهو يرى أن السوق التجارية — داخلية وخارجية — إذا نُحِيت عنها إلا عيب الاحتكارات والمنافسة ، وخضعت للعلاقات الإنتاجية الجديدة — كانت حافزاً عظيماً للتقدم العلمي الذي يجعل الاقتصاد آتئذ ، اقتصاد وفرة ، ويمكن بالتالي من تحقيق هذا المبدأ العظيم .

« من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته ، وعظمة — بلان — في رأينا تتمثل في أنه عكس معظم الرواد الاشتراكيين، ظل محتفظاً بولاء أكيد للديمقراطية السياسية ، فلم يكن يفصل قط اشتراكيته عن الديمقراطية الدستورية .

كذلك كان هناك — برودون — يقرع الأسماع بعبارته المشهورة :
« الملكية سرقة » ..

وكان هناك « نخته » — الفيلسوف الألماني — يعلن أن حق الإنسان في العمل يتضمن حتماً حقه في وسائل الإنتاج .
وكان هناك « سيسموندى » ينادى بضرورة تدخل الدولة لتضع وسائل الإنتاج في خدمة الذين يعملون فيها .

كان ثمت هؤلاء جميعا ، ومثلهم معهم ، يقرعون الأجراس هاتفة بالاشتراكية ، غير أنثالن تغادر مكاننا هذا حتى نختم هذه الفقرة به البحث بواحد من أوائلك الرواد يمتاز بأنه — عامل — بدأ حياته — مطبعيا — يعمل في صف الحروف — واسمه — : « براى » .

أعلن « براى » ، أن تغيير الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، يمثل نقطة البدء فى إقرار حق العمل . وإقرار الاشتراكية الصحيحة .

وفى رأيه أنه ما دام الذين يملكون وسائل الإنتاج يتحكمون فى الذين ينتجون ، لقاء دراهم معدودة ، فإن ذلك لن يعنى أن أصحاب رموس الأموال يسرقون العمال فحسب . . بل ويعنى أن مصير العمال سيظل دوماً فى قبضتهم العاتية . .

لكن ذكاه هذا الرائد — براى — ونُسبل تفكيره ، إنما يعبر عنهما فى رأينا فهمه لحقيقة الوضع التاريخى للبروليتاريا .

فهو يرفض أن ينظر إليهم كطبقة متميزة بحقوقها ومصالحها بل ورسالتها .

إن العمال فى رأيه وفلسفته ، مجموعات من الناس تلاقى ظلما اجتماعيا وسياسيا يجب أن يسقط عن كاهلها .

فإذا سقط الظلم عنها . واستردت حقوقها وعافيتها ، فأتد لاوجود لها كطبقة تعمل لصالحها . . بل مجرد مواطنين يعملون لصالح المجتمع كله

ومن ثم ، فإن واجب العمال فى تفكير — براى — حتى وهم يناضلون من أجل تحرير أنفسهم وحقوقهم ألا يكون هدفهم تغيير أحوالهم

فحسب، بل التغيير الشامل في كافة أوضاع المجتمع التي استنفذت أغراضها .
ويرى — برأى — أن الأرض بدأت ملكا وحقا للناس جميعا ،
فتطقلت على الحياة ظروف مكنت بعض الأفراد والاسر من الاستحواذ
على إقطاعات واسعة .. هؤلاء ، وأبنائهم ، وحفدتهم من بعدهم ، يجب
أن يكفوا أيديهم عن الأرض لتعود حقا مشتركا للناس قاطبة . . ! .
وهو ينظر نفس النظرة للثروة الصناعية ، فيرى أنها تكونت
بأسلوب مماثل . .

ففي غفلة من التاريخ ، وبوسائل تنقصها المشروعية دائما ، أو غالبا ،
تمكن بعض الناس من امتلاك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة .
هذه الملكيات الإنتاجية . ينبغي أن تعود هي الأخرى حقا للامة
وملكية مشتركة للشعب كله .

و — برأى — أيضا من حملة أغصان الزيتون ، فهو يدعو لإنجاز
الاشتراكية بالتحوّل بالثورة .

وهو يهيب بالبشرية أن تولى وجهها شطر العدالة والمساواة . .
— المساواة التي يرى أن الله سبحانه عاقب الناس جميعا على إهدارها .
عقاباً يتمثل في الشقاء الذي تعانيه الكثرة بسبب فاقتها . . وفي الهلع
الذي تعانيه القليلة خوفا من ضياع امتيازاتها . . ! .

* * *

لم يكن الفكر الاشتراكي يذرع الأرض وحيدا . . بل كانت
هاك مجموعات هائلة من البشر الكادحين تقشّات به وتبعه . .

وكانت هناك محاولات كثيرة للتطبيق تكبو وتنهص ، وتنفق وتنجح . وكانت في مجموعها تشكّل إرادة جديدة تتكون ، مُسلحة نفسها بمنطق جديد ونظرة للحياة جديدة ، يغيّران مغايرة تامة منطق المجتمع القائم ونظرته... مجتمع المنافسة والربح والاحتكار والاستغلال . كان الرأسمال الصناعي قد بلغ أشده ، وزحّم الأرض بعنفوانه ، وكان استخراج الفحم والحديد وهما عصب الصناعة والآلة قد حقق أرقاما مذهلة .

ونمت صناعات النسيج ، ومضت تثب وثبات عاتية . . . وتدفق الربح وتمركز . . .

كانت حقوق العمال تزداد ضياعا ، فساعات العمل في بقاع كثيرة ، أربع عشرة ساعة . والبطالة تتفشى وتنتشر على الملايين ظلامها ، والقرانين تصدر تباعا لتحرم عليهم تكوين النقابات أو الجماعات ، كما تحرم عليهم الدعوة إلى رفع الأجور وخفض ساعات العمل .

وكانت بريطانيا بوصفها قلعة الصناعة والرأسمالية في العالم أيامئذ - المسرح الموحش لأكثر عمليات الاستغلال والسطو على جهد الفلاحين في الأرض ، والعمال في المصانع .

ومن ثم كانت الانتفاضات الجماهيرية تُدْمِم على أعداء التقدم هناك ، يقودها - الراديكاليون - تارة ، وزعماء العمال تارة .

وظل العمال يكافحون تحت وطأة العذاب والقسوة ، تحالفهم الطبقة المتوسطة الجديدة في سبيل إقرار ما يستطيعون إقراره من حقوق العمل وحقوق الشعب .

وقام « الاتحاد القومى للهن المتضامنة » برئاسة « روبرت أون » ، لينظم نضال العمال ويدعم الاتجاه الاشتراكى التعاونى . . وبعد إخفاقه فى مهمته ينهض « الاتحاد الديمقراطى » ، بزعامة - هيندمان - الذى أعلن أن « الاتحاد الديمقراطى » يهدف إلى إقرار العدل الحقيقى ، وهذا العدل لا يتحقق إلا بتأميم وسائل الإنتاج ، وتأميم الأرض الزراعية ، والمناجم ، وتصفية الامبراطورية البريطانية ، وإلغاء مجاس اللوردات ، ومحاربة الرأسمال المالى ، وجعل ساعات العمل ثمانى ساعات ، وإقامة مصانع ومساكن للعاطلين . (١)

كما قامت جماعة « الإصلاح الزراعى » - « وجماعة الأرض والعمل » . . وقبل ذلك ببضع سنين أى حوالى عام ١٨٣٠ - كانت الطبقة العاملة والراديكاليون فى فرنسا يشايعون الاتجاهات الاشتراكية والديمقراطية ، وكان التوسع الصناعى والتجارى يخلق الازمات ويملا شوارع باريس بالعاطلين وبالمظاهرات العمالية الصاخبة .

وفى أمريكا قامت جماعات كثيرة فى ولايات متفرقة - متخذة من العيش المشترك - الشيوعية - نظاما لحياتها . . مثل جماعة « اللاباديين » ، وهى جماعة قديمة قامت فى أواخر القرن السابع عشر ، وكانت أول جماعة شيوعية تقوم فى نصف الكرة الغربى . . وقامت بعدها جماعات أخرى تقوم الحياة فيها على نظام الشيوع ، ونبذ الملكية الخاصة نبذاً تاماً .

(١) تاريخ الفكر الاشتراكى - ج ١ : ص ١٦٧ ، ٢٠٢

ففي أواخر القرن الثامن عشر كان هناك جماعة من هذا الطراز هي
« المهتزون » .

وفي أوائل القرن التاسع عشر كان هناك جماعة « راب » ، وجماعة
« الكالين » .

ومن الطريف أن كل هذه الجماعات الشيوعية كانت جماعات دينية
وكان يربط بينهم ويحفزهم إلى إثارة نظام الشيوع — الوجدان الديني
والرغبة في تهيئة مكان صالح في الحياة انتظاراً لعودة المسيح... (١).

خلال هذا الاحتدام الفكري والعملي ، ومحاولات «أون» ، و«سان
سيمون» وإخوانهما الذين ذكرنا نفراً منهم وطرفاً من جهادهم .

خلال تلك المحاولات الاشتراكية التي ملأت القرن التاسع عشر
كله ، كان رأس المال ومعه سلطات الدولة ، يجسد تصويب ضربات
للاتجاهات الاشتراكية وللمسلحة الأنوية... فالزعماء يُسجنون ، والعمال
يضطهدون... وكانت البرجوازية تحالف الطبقة العاملة ثم تخونها
خيانة متكررة .

وتعبت أغصان الزيتون ، وصوحت أوراقها...
وكان ذلك كله إيذاناً بمقدم مفكر اشتراكي من طراز آخر...
مفكر «عاصف» ، يزدري الحلول الوسطى ، ويعلن أن مهمة الفلسفة ليست

تفسير العالم — بل تغييره ... و يعلن أن المهادنة والمسالمة ، ليستا بحال
الوسيلة الصالحة لهذا التغيير . بل الهدم والثورة ..

وكان هذا الفيلسوف « الإعصار » هو — ماركس .. !!

هناك حكمة تقول : « إن المرء لا يلتقي إلا بمن يريد أن يلتقي بهم » ،
أى بأولئك الذين يكونون على شاكلة ..

وإن هذه الحكمة لتصدق صدقاً كاملاً على لقاء ماركس بأنجلز .

لقد جاء الاثنان إلى الدنيا في مهد واحد من الفكر والشعور
والإرادة ، وجعلت العبقريّة والثورة منهما توأمين ..

ومنذ التقي الرجلان . كان لقاءهما إيذاناً بنهاية اشتراكية « غصن
الزيتون » ، وإيذاناً ببدء اشتراكية « عصر المطرقة » — إذا جاز هذا التعبير .

وبين يدي ماركس ، لم تعد الاشتراكية مقاومةً للجوع ، بل ولا مجرد
ثورة على الظلم الاجتماعي ؛ بل أضحت كما تصورها هو مقاومة لتكبيد
التاريخ وإنجازاً لضرورة تاريخية ، يملها تطور محتوم .

وعلى الرغم من تأثره بالفلسفات التي سبقتة وعاصرتة ، فقد صمم
على أن يزعمها جميعاً بسبب ما تنطوى عليه من مهادنة ومسالمة .. !!
حتى لقد بدا له أن يسلب كثيرين من رواد الاشتراكية حقهم في
التحدث باسم المعذبين ؛ ماداموا يُجفِلون عن الإيمان بحتمية الصراع
الثوري . ١

وفي ثقة عجيبة أعطى نفسه الحق الكامل في قيادة « البروليتاريا »
في جميع العالم إلى ثورتها المحتومة ومصيرها الموعود ، وراح يعمّر في

أقتدار هائل لحنه المثير.. بمجدا شهداء الأرض ، والمصانع، والمناجم ،
وضحايا الإقطاع ورأس المال.. مُخَنَّتَها ملاحمته بأنشودة النصر المحتوم
للبروليتاريا ..

وهكذا كُتِبَ على الرأسمالية التي طالما استهانت بالاشتراكيين
المسلمين الودعاء ، أن تواجه خصما لجسبا — يبدو ، وكأنه لم يأت
إلى الدنيا إلا ليوقع عليها أقسى العقوبات .. ١١١

فهو يرفض أى حل وسط مع رأس المال ، وهو إذ يشكره على
الدور الذى أداه للتقدم الإنسانى، يتلو عليه مرسوم عزله، ويطلب
إليه أن ينسحب مجللا بهزيمة .

إن ماركس لا يكاد يقبل انسحاب رأس المال بسلام ، ويصر على
أن يخوض معه معركة تذهب بهزيمة ماحقة له .

لقد جعل شعاره : لا مكان لاثنيين فى هذا العالم ، فإما رأس المال
ولما الشيوعية .. ١١٠

أجل ، فهو باكتشافه الجذور التاريخية للاشتراكية — قرر أن
يذهب بها إلى آخر مداها التاريخى الذى هو فى رأيه - الشيوعية ..

ولقد صاغ ماركس فلسفته فى منطق حديدى صارم .

ذلك - أولا - لأنه كان يحمل طاقة عقلية غير عادية .

وذلك - ثانيا - لأنه قضى عمره الفلسفى يُحدق فى رؤى مفزعة ..
ليس فى عصره وحده .. بل عبّر التاريخ الإنسانى كله — رؤى
الجماعين ، والعراة .. رؤى الرقيق ، والفلاحين ، والعمال الذين لم يكونوا

يملكون من الدنيا سوى أغلالهم ، وبؤسهم ، وأمراضهم .. روى
الإقطاع في عنفوانه .. ورقيق الأرض في خسراته وخذلانه ..
رؤى المحتكرين في انتصاراتهم وسرقاتهم .. والكادحين في هوانهم
وانكساراتهم .. !!

ولقد كان التاريخ أداة عقله وهو يؤسس فلسفته .. وفي التاريخ رأى
وعاش كل المآسى التي حافت بالبشر .. ووقف طويلاً أمام الظلم
اللافح المتلظى ..

وهذا هو الذى جعل منه فليسوفاً ، ومحرضاً ، وثورياً ..
كانت حشرة العمال والفلاحين وكل الكادحين تعوى داخل
روحه وضميره .

وكانت الأرض تبدو أمام عينيه تعسة نائحة
ولقد ظل يتعقب أسباب البؤس الإنسانى فى التاريخ حتى ابتلته
قيعان هذا البؤس !! وقضى فترة طويلة من حياته لا يجد الخبز اليابس
إلا دينا ، يطارده من أجله الدائنون .. !!

لكن يجب أن نطهر ظنوننا من احتمال أن تكون هذه الفاقة التي
نزلت به ، هي بسبب حقه على نظام عالمه ، وإصراره على تغييره .. فالحق
أن هذه الفاقة كانت جزءاً من التضحية التي بذلها ماركس في سبيل
واجبه ورسالته .. !

— كان مكسيم جوركى يقول عن نفسه: «لقد جئت العالم لأعترض»
والحق أن ماركس من أكثر فلاسفة التاريخ الإنسانى كله استحقاقاً
لهذا الوصف .

لقد جاء العالم ليعترض ، وكان مصمما على أن يجعل من معارضته ،
المدخل الفسيح لعالم جديد ، يؤمن بمجيئه .

وعلى الرغم من إخفاقه في جميع الثورات التي اشترك فيها اشتراكا
فعليا ، كثأرو محترف ، فإنه كفيليسوف ومبشر ، كان يخاطب البروليتاريا
وكأنه واقف فوق خرائب العالم القديم الذي أخذ على نفسه مهمة هدمه .!!
وسواء اتفق الناس مع ماركس أم خالفوه .. أحبوه أم كرهوه ،
فإنهم لا يستطيعون أن يتخلصوا من نفوذه .. ذلك لأنه من الطراز
الذي يبسط نفوذه على العقل ، لاعلى العاطفة .. !!

ولقد غزا نفوذه الرأسمالية — ذاتها — في تفكيرها وسلوكها ..
وليس هناك من ينكر حتى من الرأسماليين أنفسهم — أن أهم الخطوات
التي سارتها الرأسمالية نحو المنفعة الاجتماعية ، وأن أكثر التنازلات
التي بذلتها ولا تزال تبذلها — إنما كانت تفاديا لنفوذ ماركس
والماركسية ..

لقد وصفه صديق له يسمى « هيس » ، في رسالة بعث بها إلى
« أورباخ » ، فقال : (١) .

« إن أعظم فيلسوف معاصر ، بل الفيلسوف
الحقيقي الأواحد — الدكتور ماركس ..
« إنه يجمع إلى الوقاء الفلاسفي العميق الكامل ،
ذهنا لا أحد لإرهاقه ..

(١) كتاب: كارل ماركس: ص ١٠٨ — تأليف: هنري لوفافر — ترجمة: محمد عبتاني

« تصور روسو ، وفوليتير ، ودولباخ ،
ودوليسنج ، ودهاين ، ودهيجل ، — موحدين —
في رجل واحد .. »

« أقول موحدين ، لا مختلطين ، كيفما اتفق ..
« تصور هذا كله ، وعندئذ تعرف من هو كارل
ماركس ، II ... »

على أن خير من يعرفنا بكارل ماركس ، هو « كارل ماركس ،
نفسه ، في فكره وفلسفته .

وعلى الرغم من أن محاولة تبسيط هذه الفلسفة تبدو مجازفة ، فإننا
مضطرون لهذا التبسيط حتى لا نتحرف عن الغرض الرئيسي للكتاب

إن ماركس يتقدم وينهض فوق أرض المعركة التي كرس لها حياته
ومعه سلاحان .

الفلسفة .. والبروليتاريا !!..

إنه يقول :

« الفلسفة هي رأس التحرر البشري ، والطبقة
الكادحة قلبه .. »

« ولا يمكن أن تتحقق الفلسفة بدون إلغاء ظروف
البروليتاريا — ظروف عبوديتها الاقتصادية .. وهذا
يعني إلغاء وضع البروليتاريا نفسه ، ولا يمكن إلغاء
هذا الوضع دون تحقيق الفلسفة .. » (١)

(١) — المرجع السابق : ص ١٢٢

إن ماركس « يعطى الفلسفة مفهوما جديدا يثور مؤزراً بالحياة والحركة ، وإيجابية الوسيلة والغاية ، ويحولها إلى نظرية تكون لها مثل ما للقوة المادية من تأثير وحسم .

إنه يقول :

« يجب أن تُقلب القوة المادية ، بقوة مادية نظيرها ، وإن النظرية نفسها لتغدو قوة مادية حين تحرك الجماهير ، وتذكي عزائمها .. » (١)

ويمضى « ماركس » ، فى كشفه الفلسفى لحركة التاريخ ليعلم ما يمكن تلخيصه فى السطور التالية :

● ليس هناك تاريخ سوى تاريخ الإنسان .. أى تاريخ الناس فى مجموع علاقاتهم — الناس الواقعيين ، والعاملين الخاضعين لنمو القوى الإنتاجية وتطورها .

● والعقائد ، والأخلاق ، والأفكار ، والنظم ، ليس لها تاريخ مستقل ؛ فتاريخها هو تاريخ الناس أنفسهم .

● والتاريخ مجموعة أحداث واقعية ، قبل أن يكون معرفة علمية .. وهذه الأحداث والوقائع تُشكِّل علاقات تاريخية ، هى فى ذات الوقت علاقات اجتماعية ليس لها أى تصميم غيبى .

● وهذا التاريخ يتكون خلال مسمى البشر لإنتاج وسائل حياتهم

(١) «الإسهام فى النقد الفلسفى» لماركس — نقلا عن المرجع السابق ص ١١٤

وعيشهم .. ومن ثم فإننتاج وسائل الحياة والعيش هو أول أحداث التاريخ الإنساني وأهم وقائمه :

● وعلاقات الإنتاج الإجتماعى تنتظم ، وتشكّل العلاقات العامة فى المجتمع .. والعلاقات الخاصة داخل الأسرة ..

● وعلاقات الإنتاج — مشدودة الأواصر — مع علاقات الإنسان بالطبيعة .. فالقوى الإنتاجية ، وسيطرة الإنسان على الطبيعة يشكلان وعاء المجتمع ويخلقان ظروفه — ودراسة التاريخ إذن ، تعنى دراسة العلاقة بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان وأدوات الإنتاج ، وطريقة استخدام هذه الأدوات .

● ومعنى هذا ، أنه عندما يعيش مجتمع ما فى علاقات إنتاج معينة فإن هذه العلاقات هى التى تحدد نوع قوانينه ، وعقائده ، وسياسته ، وأفكاره .

● والناس لا يُصَيِّنون بمحض اختيارهم القوى المنتجة التى هى أساس تاريخهم ؛ لأن كل قوة منتجة إنما هى قوة ناتجة عن نشاط سابق لأناس سابقين . ويتم تطور هذه القوى بأسلوب « دياكتيكى » ، فالشيء يُشمر تقيضه .. ثم يدخل النقيض معه فى صراع يفوز فيه بأعظم مزايا سلفه .. حيث تتكون نتيجة مركبة ، تصير هى « شيئاً » جديداً أو « مرحلة » جديدة ، لا تلبث حتى تُسحب تقيضها الذى يخوض معها صراعاً جديداً ، إلى آخر هذه العمليات التى تجرى لمُسْتَقَرِّها .. أو تجرى ، ولا مُسْتَقَرِّها !

● ولقد مر التاريخ البشرى بأربعة أطوار إنتاجية :

- ١ — الشيوعية البدائية .
- ٢ — المجتمع القائم على الرق .
- ٣ — المجتمع الإقطاعي بكل أنماطه ومظاهره .
- ٤ — المجتمع البرجوازي الرأسمالي بكل أنماطه ومراحله .

● والعلاقات الإنتاجية — فيما عدا المجتمع البدائي — تكون علاقات استغلال : لأن المجتمع آتد يكون مجتمعا طبقياً ، وهذا يقتضى قيام صراع الطبقات .. فتاريخ كل مجتمع — كما يقول البيان الشيوعي (١) — ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات — د بين الانسان الحر ، والانسان المستعبد ، بين الاشراف والعامه ، بين البارون والقسن ، بين رئيس الطائفة المهنية والعامل ،

● وهذا الصراع الطبقي بلغ مرحلة يتحتم فيها على الطبقة المضطهدة وهى فى هذه المرحلة — البروليتاريا — إذا أرادت تحرير نفسها ، أن تحرر فى نفس الوقت المجتمع كله من الاستغلال والاضطهاد ومن صراع الطبقات ذاته .

- ويتم هذا — وفق منهج ماركس — باستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ، وتغيير الدولة التى هى الاداة السياسية للتطوير الاجتماعى
- وتقوم دكتاتورية البروليتاريا كمرحلة انتقالية ، ينتهى خلالها صراع الطبقات ، وتطبق فيها الاشتراكية تطبيقاً يزيل جميع التناقضات المتخلفة عن المجتمع القديم الذى سقط .

(١) البيان الشهير الذى أصدره ماركس وأنجلز ورفاقهما عام ١٨٤٨ .

● — بعد إتمام هذه المرحلة التي شمارها . « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب إنتاجه ، ، يحى "عصر الشيوعية التي هي : . « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته . . . وآتئذ ، وبعد أن سقطت القواعد والاعتبارات التي كان تتطلب قيام الدولة . تسقط الدولة نفسها بكل أجهزتها ، وتتحول كل وظائفها إلى المجتمع ذاته .

* * *

هكذا تحدث ماركس . . ونرجو ألا يكون حرصنا على التبسيط قد أوقفنا في بعض العثار .

وهذه النبذة العاجلة لا تلخص — طبعا — ولا تتناول من قريب أو من بعيد قوانينه الاقتصادية . إنما هي تلخيص ، أو محاولة لتلخيص « ماديته التاريخية ، و « منهجه الديالكتيكي ، — الأمر الذي يعنينا — من بعض جوانبه — دون سواه ، حين نتقدم لمناقشة الماركسية في مسئوليتها عن أزمة الحرية السياسية . .

وماركس لم يكتف بدوره كفيلسوف ، بل شارك في ثورات عصره مشاركة مباشرة . . حتى لقد صاغ فلسفته من واقع تجربته ، وكان مذهبه يتكون جزئا ، فجزا من خلال تفاعل فكره مع الأحداث والوقائع . وكانت الانتفاضات العمالية والشيوعية تقوم في كثير من بلدان أوروبا ثم تسبوه بخذلان .

وصاغ « ماركس ، فلسفته ، وكتب مؤلفاته وعلى رأسها « رأس المال ، ثم مضى . .

وجاء من بعده ورثته ، فوضعوا فلسفته موضع التنفيذ الثوري ، وحولوا روسيا « القيصر ، إلى « اتحاد السوفييت ، . . !

وسار التيار يُدافق الزمن . ويركب تَبَسُّج الأحداث ، فاذا نصف
أوروبا تحقق فوقه راية ماركس . . وإذا الصين ، تزحمُ الأفقَ نجمتها
الحمرء . . وإذا « العائشون » ، في « دولة ماركس » ، يقارب تعدادهم
ألف مليون . .

وأضحت الاشتراكية العلمية تعنى الماركسية ، أو تعنى — على الأقل
ومع كثير من التسامح — الالتقاء بالماركسية في أكثر نقاط منهجها
الاقتصادي . . وأعلنت الماركسية أنها تريد تحرير البشر من كل أغلالهم .
فالي أي مَدَى كان ذلك حقا . . ؟؟

وماذا قدمت الماركسية — نظرية وتطبيقا — لقضية الحرية من
نفع . . ؟؟

وماذا أنزلت بها من ضُرٍّ . . ؟؟

سنرى فيما بعد . .

أما الآن ، فتعالوا نرجع إلى الرأسمالية كسرةً أخرى . .

الفصل الثالث

منظرة الأزمات في المجتمع الرأسمالي

كانت الرأسمالية الرائدة في أيامها الأولى وعهدا القديم تنهض على أساس وطيد من سياسة التجارة الحرة ، بسبب انعدام التنافس حيناً . وقلته حيناً آخر .

وخلال نمو الرأسمالية كانت تتشكل طبقة من أصحاب المشروعات والنفوذ الاقتصادي ، تشبث بمذهب الاقتصاد الحر الذي يحترم الملكية الخاصة ، ورأس المال الخاص .

ونمت تلك الطبقة مع نمو الصناعة وغلبة الاستعمار ، وعلى الرغم من تفاوت نفوذها بين بلد وآخر ، فقد كانت متماثلة في قدرتها على استخدام السلطة والقانون لصالحها .

وهكذا دخل الرأسماليون كطبقة في حلف مع الدولة باعتبارهما — معاً — مظهر القوة واحدة ، هي قوة الاقتصاد الرأسمالي بكل ما له من تأثير وثقل وأطماع .

ومع مرور الزمن اختفى الحلف ، أو « الاتحاد الفيدرالى » . إن صح هذا التعبير ، الذى كان قائما بين الرأسمالية والدولة ، وأصبح الاثنان شيئا واحدا . وسلطة واحدة .

فالدولة فى مجتمع رأسمالى تتحد مصالحها وسياساتها — غالبا — مع مقتضيات اقتصادها . وهى لهذا لاتصير بحاجة إلى انتظار نداء النجدة من الرأسمالية لحماية مصالحها — بل إنها لتبادر وتندفع تلقائيا صوب العمل السياسى والعسكرى الذى يحمى اقتصادها ..

وحتى حين وجدت الدولة من واجبها أن تبسط إشرافها وتوجيهها وحمايتها على بعض الإجراءات الاقتصادية فى بلدها ، لم يكن ذلك يعنى إلا توكيدا لدورها الجديد الذى تتحد فيه اتحادا كاملا مع مصير اقتصادها الرأسمالى — ماذا نريد بهذه المقدمة ؟؟..

إننا نريد القول بأننا لن نشغل بالسنا بأيهما المسئول عن تقهقر الحرية فى المجتمع الرأسمالى — الرأسماليون المسيطرون على مصادر الثروة ، أم الدولة .. ؟؟

فالاثنان فى رأينا أمام هذه المسئولية سواء .

وإن كان هذا لا يمنع أن تكون مسئولية الرأسماليين فى بعض الأحيان أكبر ، ووزرهم أفدح .. !

يبد أننا على أية حال ، وبسبب من الحقيقة التى ذكرناها ، إننا نناقش هنا النظام الرأسمالى بكل ما يمثله من طبقة . . ودولة .. بل وبما يمثله من مدنية ، ومجتمع .

وعلينا ونحن نتتبع عوامل هذه الأزمة أن نحاول رؤيتها من خلال التركيب الفلسفى . والتطبيق العملى للرأسمالية .

وفى مجال التطبيق سنستمد شواهدنا من معاقل هذا النظام — أى من الدول الكبرى ، التى بلغت التجربة فيها ذروة نموها والتى تنعكس وقائع حياتها وسلوك سياستها على بقية الدول الأخرى التى تتماثل معها فى نظامها الاقتصادى

كما سيكون هذا نهجنا حين نتناقش مسئولية الاشتراكية عن أزمة الحرية

وكما ذكرنا فى مقدمة الكتاب ، نعيد القول بأننا لا نقصد حين نذكر اسم دولة ما، تجريحها أو الإساءة إليها . إنما نريد أن نكشف ونبدحض الآثام التى تترف فى حق الحرية ، أئمن بمتلكات البشر وأقدس حقوق الإنسان .. هذه الآثام التى لا تنزل الضرر بالحرية وحدها ، بل وتنزله أضعافا مضاعفة بالنظام الذى يمارس تلك الآثام ويتبناها

وكما ذكرنا فى مقدمة الكتاب أيضاً ، نعيد القول بأن هذا البحث إنما يعالج — أساساً — أزمة الحرية بمفهومها السياسى — أى الديمقراطية ، كما يعالج ضمناً الأزمة فى أبعادها الأخرى حين تلقى ظلامها على حرية الفكر ، وحرية الضمير

ومعنى هذا أننا لن نتعقب بإسهاب ، التناقضات القائمة فى النظام الرأسمالى نفسه ، والتى تمثل تحريبا فى حريته هو ، كحرية التعامل والمنافسة ، بيد أننا سنمر بهذه النقطة مسرعين دون أن يفوتنا التنبيه إلى خطرها باعتبارها الوعاء الذى يتشكل فيه المظهر السياسى لأزمة الحرية

أجل — إن تأزم الاقتصاد الرأسمالي مع نفسه وانقسامه على ذاته هو المنطلق الذي تنبعث منه ردود الفعل التي تسبب الحرية مأزقها
فالرأسمالية التي مجدت الحرية — حرية التعامل وحرية المنافسة ،
أوقعها تناقضاتها في تنكر رهيب لحرية التعامل نفسها ١١٠٠

والنظام الذي طرز رايته بهذا الشعار : « دعه يعمل ، دعه يمر » ..
أمسى ذات يوم وشعاره الجديد يقول : —
« لا تدعه يعمل .. لا تدعه يمر .. » ١١١

فالحماية الجمركية وتـمركز رؤوس الأموال ، واتحادات المحتكرين ،
والمضاربون بالمال ، والتـر وتـستات — كل هذه القوى الماردة التي
أنجبتها النمو الهائل في الصناعة والتجارة ، جعل حرية التعامل التي هي
عصب الرأسمالية — طريقاً ملـسكياً — خاصاً بحفنة من أصحاب الجلالة
التربعين على عروش الصناعة والمال ١١٠٠٠

إنها هي التي تتحكم في الأسواق وفي الرأسمالية الناشئة والمتوسطة
إنها تستطيع أن تغلق المصانع ، وتطرد موظفيها ، وتشرّد عمالها ،
وتتحكم في الأسعار وفي الإنتاج .

وإنها لا تفعل ذلك داخل وطنها فحسب .. بل وخارجه — فهي
قادرة حين تتحول إلى « رأسمالية مالية ، على إلقاء ثقلها على بلدان كثيرة
فتشل فيها حرية التعامل والمنافسة ، وتطأ بأظلافها المنتج الصغير ..
و حين يقول لها : « دعيني أعمل .. دعيني أمر .. » ترفع إبطها
وتنقوسه على شكل « كاشة » .. وتقول له : « مُرّ من هنا .. » ١١٠٠٠

من الذى فرض الحماية الجبركية . . ؟ إنها الدولة . .
من الذى أعطى اقوى الاحتكار فى الصناعة وفى التجارة وفى
الاستثمار سلطانها القانونى . . ؟ إنها الدولة .

والدولة تمنحها كل هذا الحفاظ — أولاً — لأن مصلحة الجانبين
واحدة .. و — ثانياً — لأن مهمة الدولة تنفيذ القانون ، والقانون
فى المجتمع الرأسمالى يحمى حرية العمل والتملك ، وهذه الحرية حق
تقليدى فى كل البلاد الرأسمالية ، وهى حق لكل فرد وكل مواطن .

ولكن كيف استطاعت هذه الاحتكارات الهائلة الضخمة أن
تكتسب هذا الحق الذى يتعارض مع روح القانون وضميره ، فتحكر
حقوق الأفراد الآخرين سيما فى بلاد كأمريكا . . ؟

كيف استطاعت أن تنال حماية القانون الذى وُضع لصيانة حق
الفرد ، مؤسسات^١ ، طمست باحتكارها وسطوتها حقوق ملايين
الأفراد .. ؟

إن أستاذاً أمريكياً هو « ثورمان أرنولد » يكشف لنا السر فى
كتابه « أسطورة الرأسمالية » ، فيخبرنا :

« أن بعض المشآت المكونة برأس مال مشترك . كمشآت
الصلب مثلاً ، تستطيع أن تسيطر على إنتاج سلعة حيوية
تستهلكها البلاد كلها ، ويعمل تحت إمرتها عشرات
الآلاف من الناس . وذلك بحجة تمتعها بالشخصية

المعنوية ، ... II (١)

(١) — نقلاً عن كتاب « الثورة العالمية ، ومستقبل الغرب » ص ٦٥

تأليف : و . فريدمان — ترجمة : روفائيل جرجس

إن من حق كل فرد وفق منطق الرأسمالية أن ينتج الصلب مثلاً ،
أليس هذا هو مبدأ الرأسمالية القائل : دعه ينتج .. دعه يبيع ؟؟..

ومع هذا فمن الممكن ، بل والواقع فعلاً أن يحتكر هذا النوع من
الإنتاج بضع شركات يشرف عليها كبار رجال المال والصناعة

فأين حقوق الأفراد في مثل هذا الإنتاج ؟؟..

لقد انتقلت إلى مؤسسات الاحتكار .. !!

وكيف أعطاهما القانون هذا الحق .. ؟؟

لأن الدستور الأمريكي يقدس حرية الفرد .. وهؤلاء حتى لو انتظم
تشكيلهم مائة ألف مساهم . يصيرون بحكم شخصيتهم المعنوية ، فرداً
واحداً .. فرداً مسكيناً باتساً .. يجب على القانون أن يتكفل بحمايته
والذود عن مصالحه .. !!

إننا نكتفي بهذه الملحوظة عن تفسخ الحرية الاقتصادية نفسها
داخل النظام الذي يستمد كيانه منها ؛ لأن التوسع فيها رغم أهميتها
يخرجنا عن موضوع الكتاب .. وننتقل الآن إلى جوانب الأزمة التي
يهمنا أمرها — أزمة الديمقراطية في المعسكر الرأسمالي .

* * *

قلنا في المقدمة : إن المفهوم التاريخي للديمقراطية يختلف عن
مفهومها الحالي . فالديمقراطية في حقيقتها ، ومن واقع ظروف نشوئها ،
ليست مجرد طريقة في الحكم — إنما هي طريقة لكل شئون الحياة .

الديمقراطية في حقيقتها ، ليست عملاً سياسياً فحسب ، بل هي قبل
ذلك عمل اجتماعي ،

أجل . . إنها نظام متكامل لتحرير الفرد والجماعة من الاستبداد السياسي ، ومن الظلم الاجتماعي معاً .

ودعونا الآن تناقش مسئولية النظام الرأسمالي عن مآزق الديمقراطية وفق مفهومها — أى الديمقراطية السياسية التى هى نظام للحكم وحده . إن الديمقراطية كنظام للحكم تعنى أن يكون الشعب مصدر السلطات . ولكى يكون كذلك ، لابد أن يكون هو مصدر القوانين التى يحكم بمقتضاها ، ومصدر الحكومة التى تسهر على تنفيذها .

وفى عصورنا هذه التى كثرت فيها كثرة لا تمكنهم من أن يلتقوا جميعاً ليتخذوا قراراً ما ، تحتم أن يكون هناك ممثلون ينوبون عنهم ، ويختارون بواسطة اقتراع حر .

وهؤلاء الممثلون هم الذين — باسم الشعب — يضعون القوانين ويراقبون الحكومة .

ولما كان للسلطة إغراقها فإنه — مهما تكن مراقبة البرلمان للحكومة — لا ينبغي أن يكون ثمة تركيز للسلطة قد يجرى بسوء استعمالها ، ومن ثمة وجب الفصل بين السلطات — القضائية ، والتشريعية ، والتنفيذية .

ولما كانت آراء الأمة وأفكارها لا يمكن أن تُصب فى قالب واحد ، وأن الناس مهما يكن اتفاقهم على الغايات فإنهم يختلفون حول الوسائل .

ولما كان المجتمع الرأسمالي — بصفة خاصة — متعدد المصالح ،

فإن ذلك كله يجعل قيام الأحزاب السياسية مظهراً متمماً للديموقراطية .
وهكذا تهض الحياة السياسية عامة ، والبرلمانية خاصة ، على
مؤسستين هما : الحكومة . . والمعارضة . .

وتقف المعارضة للحكومة بالمرصاد ، فتردها عن كثير من الأخطاء
التي يمكن اقترافها بسهولة لو خلا الجو من المعارضة .

ويجرب سباق دائم بين الحزب الحاكم ، والحزب المعارض حول
احترام مشيئة الأمة ومبادئها ومصالحها ما دامت هي صاحبة الحق في
تسليم مقاليد الحكم لمن تشاء ، وهكذا يظل مركز المقل دائماً بجانب
الجمهير الناجبة ، وتُصان حرية القول ، وحرية الفكر ، وحرية
الصحافة .

* * *

والآن ، فلننظر مدى ولاء الدول الكبرى في النظام الرأسمالي لهذه
المبادئ والأسس .

إن المجتمع الرأسمالي يحاول أن يستمد كل أعباءه وعظمته من أنه
مجتمع حر تحكمه الديمقراطية .

ولقد كنا نود مخلصين لو أن ذلك يتم دون محاولات « رأس المال ،
سائب الكثير من نفوذ الديمقراطية . . إذن لما أصيبت الديمقراطية
بهذا الخذلان الذي يطاردها داخل المجتمع الرأسمالي ذاته . . ولإذن
لما اضطرت الديمقراطية الحقيقية أن تعيش اليوم ولا هم لها إلا الدفاع
عن سمعتها ، وتوكيد صلاحيتها . . ١١

إن الرأسمالية سواء كانت طبقة، أم دولة، أم هما معاً، تصيب الديمقراطية بشر جسيم، وهي تملأ طريقها بالشوك وتتحدى خصائصها وتفوذها داخل حدود أوطانها وخارج تلك الحدود.

فلننظر الآن عملها ضد الديمقراطية داخل بلادها.

وأول ما يلقانا في هذا السيل هو : موقف الرأسمالية من الطبقة العاملة.

إن حق الطبقة العاملة ليس — كما يبدو — حقاً اجتماعياً فحسب، بل هو في نفس الوقت حق سياسي، وكل عدوان على حقوقهم الاجتماعية يمثل عدواناً على حقوقهم السياسية.

فالعمال الذين يصفهم «تولستوي» بأنهم : — «الذين يخلقون الحياة ويجعلون لها معنى» .. !!

هؤلاء العمال .. ليسوا صُنّاع الإنتاج وخالقوا الثروات فحسب، بل هم كذلك الأكثرية الهائلة من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب، والذين يجب أن يمارسوا هذا الحق بعيدين عن كل تأثير للفاقة والإذلال، أو للضغط والإرهاب.

لقد تلقت هذه الطبقة من الرأسمالية عبث التاريخ ضربات أرهقتها وأذلتها.

وصحيح أن النظام الرأسمالي هو الذي نساها — بيد أنه نماها «كسماً»، وأهلها «نوعاً» .. !!

لقد كانت الرأسمالية سيما في عهدها الأول والوسيط، تعاملهم

كسوائهم ، وكان الرأسماليون يعجبون : كيف يمكن أن يكون لهذه الكائنات المنحلة حقوق ينادون بها ... ١١١

وليس في عزمنا أن نذهب إلى ماضى الرأسمالية البعيد ؛ لنُنبصر دكتاتوريتها اللائحة التى سلطتها على العمال لتحرمهم من كل حق لهم اجتماعى وسياسى .. ولنُبصر كيف كانت الدولة تُسخّر جيشها وبوليسها لتغرق المتظاهرين منهم فى دمائهم المُسهرقة المسفوكة ... ١١ .

لن نذهب إلى ذلك الماضى وإن كنا نعلم أنه خالص على الجاضر ميراثه ؛ ذلك لأننا لا ننكر أن وجدان الرأسمالية فى عصرنا هذا قد استأنس عن ذى قبل ، وأنها راضية تارة ، ومُكرهة تارة أخرى قد أعطت تنازلات كثيرة للطبقة العاملة .

ولكن هل حصلت الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى على حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة ؟ أو هل حصلت منها على الحظ الذى يجعل من الديمقراطية كنظام للحكم فى ذلك المجتمع حقيقة لا لغوا ؟ ؟

إن أول ظاهرة تشكل الإجابة على سؤالنا هذا ، هى ظاهرة الإضرابات التى تنشب كل يوم فى أكثر من بلد رأسمالى ..

صحيح أنه من حسنات الديمقراطية أنها أعطتهم حق الإضراب — ولكن حق الإضراب كما قلنا حسنة الديمقراطية ، لا حسنة الرأسمالية . وهى حسنة سنتها الديمقراطية ليقاوم بها العمال مقاومة سلبية تحدى الرأسمالية ، وأطباعها .

والرأسمالية لا تنسى كم لبثت فى الأرض عدد سنين ، بل عدد

قُرون ، وهى تقاوم هذا الحق المتواضع اليسير .

لأتى أخط هذه السطور، وصحف الصباح أمامى تقول إن «أربعمائة ألف وثلاثين ألف عامل ، قد أضربوا فى فرنسا، متظلمين من ضعف أجورهم .

نحن الآن فى النصف الثانى من عام — ١٩٦٣ —

أهناك تاريخ أحدث من هذا التاريخ . . . ؟؟ ومع ذلك فلا نزال نسمع أن قرابة نصف مليون عامل يعانون الإضراب صارخين من انحطاط أجورهم . وأين . . ؟ فى فرنسا . . ! !

ونفس الوضع يحدث فى أمريكا قلعة الثراء والذهب . . كما يحدث فى بريطانيا . .

والبطالة التى تنفشى بين الحين والحين، والتى أصبحت لها فى بلد كأمريكا مواسم تلفظ فيها المصانع أكداً من العمال حيث يفقدون أبسط حقوق الإنسان . . حق العمل ! . .

فى عام ١٩٦١ كان عدد العمال العاطلين فى الولايات المتحدة — سبعة ملايين ، منهم حوالى ستة ملايين — يعانون بطالة كاملة .

وفى أوروبا الغربية ، وبريطانيا ، وأستراليا ملايين أخرى تعاني البطالة أيضاً . .

ثم أعمال القمع الدامى الرهيب الذى يُسلط على العمال حين يتخذون مواقف جادة تجاه ملوك المال والصناعة . ذلك القمع الذى يهدم الديمقراطية هدماً . والذى سترى بعض وقائعه الالمية خلال حديثنا عن موقف الرأسمالية من القانون .

والعل من الخير قبل مغادرتنا هذه النقطة أن نستمع لبعض كلمات من « أنورين ييفان » ، النائب والوزير العمالي السابق في بريطانيا ، وهو يتحدث في كتابه « بدلا من الخوف (١) » ، عن الاندحار البالغ الذي عانته الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية الصناعية المعاصرة في إنجلترا . . وهو في كتابه هذا يسوق كثيراً من الشواهد منها — « كيف مات أبوه العامل بين ذراعيه مريضاً باحتقان الرئة » ، ولم يدفع له أصحاب العمل تعويضاً عن وفاته ، إذ لم يكن هذا المرض قد أدخل بعد في جدول أمراض المهنة طبقاً لقانون التعويض (٢) . . ١١٠ ، ويقول أيضاً :

« ولا زلت أذكر حوادث الإضراب عام ١٩٢٦ فعندما وقع إضراب عمال المناجم ، تنبه عدد كبير من الناس لحال هؤلاء العمال . بل حاول بعض كبار رجال الدين التوسط بين أصحاب الأعمال وعمال المناجم للتوفيق بينهم .

« وكان الوسطاء يرون أن الشروط التي يحاول أصحاب الأعمال إرغام العمال على قبولها ، شروط غير معقولة ، تدفع بمئات الألوف من عائلات عمال المناجم إلى العذاب الشديد والفاقة المنكرة . .

« لكن وساطة رجال الدين أخفقت وأخفق الإضراب ،

وانهزم عمال المناجم ، وأُكْرِهوا على العودة إلى العمل بشروط مخزية . .

« وظلت هذه الشروط المخزية نافذة خلال السنوات الطويلة التي تلت هذه الهزيمة ، . (١)

ويُكمِّل الصورة التي أعطانا « بيفان ، جانباً منها ، انجليزى آخر هو مؤلف كتاب « لماذا كانت الرأسمالية تغنى الحرب ، (٢) فيقول :

« وإنا لَذا كرون ما حدث في الإضراب العام بانجلترا عام ١٩٢٦ إذ سَيرت الحكومة كل قُراها لقمعه ، وأعلن قانون الرأسماليين أن الإضراب غير دستورى ، وزحفت فصائل الشرطة وكتائب الجيش لقمعه ، تحميها الدبابات . وسُخرت شتى وسائل النقل لكسر الإضراب ، ودعى الشبان من طلبة الجامعات لقيادة مركبات النقل العامة ، واستُخدمت الإذاعة والصحف ، وجعلت الحكومة من نفسها خادماً لأصحاب الأعمال ، وتهددت النقابات باستصفاء أموالها وسجن زعمائها . . .

ويحدثنا الكاتب الأمريكى « البرت . ا . كان ، فى كتابه « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد (٣) ، عن العصابات المسلحة التى يستخدمها

(١) المرجع السابق ص ٦٢

(٢) تأليف : هنرى نويل برايلزفورد : ترجمة : عصام الدين حنفى ناصف ص ١١

(٣) ترجمة : منير البعلبكي .

أرباب الصناعة والمال في الولايات المتحدة للبطش بالعمال .
ففي عام - ١٩٣٧ - مثلاً تصدت العصاة لمندوبي اتحاد السيارات
الذين كانوا يقومون بعمل مشروع هو توزيع بيانات الاتحاد على أبواب
المصانع فعذبوهم بوحشية يصعب تصوُّرها . . . (١)

وفي مدينة دالاس ، بولاية « تكساس » كانت عصابات فورد « تجلد زعماء
العمال بالسياط ، وتطلى أجسامهم بالقطران ، وتمثل بهم أبشع تمثيل (٢)
وفي عام - ١٩٤١ - حينما أصدر مدير مصانع فورد أمره بفصل
جميع العمال النقابيين . قامت حركة إضراب عامة ، فاستعان المسئولون عن
« امبراطورية فورد » كما يسميها المؤلف بعصابات غير القانونية
وغير المشروعة . (٣)

وفي عام ١٩٤٧ - وهو تاريخ جد قريب أخذت ولايات أمريكا
تنسابق في إصدار التشريعات التي تنتقص من حقوق العمال السياسية
والاجتماعية .

ففي ولايات « آريزونا » ، و « نبراسكا » ، و « داكوتا الجنوبية » ،
حرم على العمال حق الإضراب .

كذلك صدرت تشريعات مماثلة في « فيرجينيا » ، و « كارولينا
الشمالية » ، و « فلوريدا » ، و « آلاباما » ، و « تكساس » ، وأصدر « اتحاد
رجال الصناعة في « تكساس » ، بياناً متغطرساً يعلن فيه أن هذه القرارات
جاءت « وفق آماله ورغباته » . . . (٤)

وفي عام ١٩٤٧ أيضاً أقر الكونجرس الأمريكي قانون « تافت -

هارتلى ، وهو يحرم الإضراب على العمال ، وعلى الموظفين ، ويحظر على اتحادات العمال إتفاق أى جزء من أموالها على أى نشاط سياسى . . .

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية من محنة الديمقراطية ، حيث نستجلى موقف الرأسمالية من القانون . . .

إن الرأسمالية فى فلسفتها التى صاغها مفكروها وعلى رأسهم « آدم سميث » و « ريكاردو » ، إنما تعتمد فى تطورها وبقائها على الحق الطبيعى المكفول للناس جميعاً ليعيشوا أحراراً . . . وعلى سيادة القوانين الموضوعة لحماية هذا الحق وهذه الحرية .

والدساتير التى تنظم الحياة التشريعية والسياسية فى بلاد كأمريكا وبريطانيا وفرنسا تجعل من نفسها إطاراً محكماً لحماية الحرية الفردية . ولا سبيل طبعاً لحماية الحريات إلا بسيادة القانون .

إذن فأبسط مظاهر الولاء للديمقراطية ، هو الولاء للقانون واحترامه . . . فإذا تصرفت الرأسمالية كطبقة ، أو كدولة تصرفاً يتحدى القانون ويخرقه . . . ثم إذا صار تصرفها هذا عادة وسلوكاً ، فإن ولاءها للديمقراطية يسقط من فوره صريعاً .

ومن أسف أن ذلك حدث فعلاً . . . ونحن لا نستمد أنباءه من مصادر مأجورة لهدم الرأسمالية ، ولا من مصادر معادية للديمقراطية البرلمانية . ولا من مصادر مرواطنة فى المعسكر الشرقى . . . إنما نتلقاها من ناس يؤمنون بالديمقراطية أعمق الإيمان . . . وهم ما بين بريطانى ، وأمريكى . . . وما بين اشتراكى معتدل ، ورأسمالى مستنير ، ومحاييد مستقل . . .

وتاريخ الرأسمالية يَنْضَحُ بمحاولاتها المستمرة لتسخير القانون لحماية مصالحها الطامعة ، ولخرق القوانين وتحديها حين تستعصى على التسخير . وطبيعى أن أقرب القوانين لعداوتها وأحقها بخصومتها ، هى تلك التى تقرر حقاً اجتماعياً جديداً للعاملين الكادحين ، وتحاول أن تضع العدالة الاجتماعية موضع التنفيذ ، ولو كان ذلك داخل التقاليد الرأسمالية ذاتها .

هنالك يُجن جنونها . . . ! !

وليس أدل على ذلك مما لقيه « روزفلت » حينما حاول أن ينفذ سياسته المعروفة بـ « المسلك الجديد » ، أو « الصفقة الجديدة » ، عقب انتخابه رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٣٣ . . . لم يكن هذا المنهج يمس النظام الرأسمالى فى جوهره ، بل كان يقوم على إقرار التأمين الاجتماعى وإعانات المتعطلين ، ودعم حقوق النقابات ، وإشراف السلطة الفدرالية على المرافق العامة — وكان روزفلت قبل أن يطالب بهذا المنهج قد وفق فى حل الأزمة التى خنقت أمريكا والعالم كله معها — أزمة ١٩٢٩ ، حتى لُتَقَبَّ يومئذ بـ « المنقذ العظيم » . . . ! !

بيد أنه لم يكديس خط خطوات إيجابية فى رفع مستوى العدل الاجتماعى فى بلده حتى قاومه أرباب الصناعة والمال أبشع مقاومة ، ونبهوا منهجه الجديد بأنه [شيوعية ، ودكتاتورية ، وإهانة موجهة للروح الأمريكى والتقاليد الأمريكية] ونبهوه هو بـ [الرجل الذى خان طبقته ، و « الأحمر الذى يتربع فى البيت الأبيض »] . . . ! !

ومنذ ذلك الحين بصفة خاصة ، ومن قبله أيضاً ، والرأسمالية فى

أمريكا تحارب القانون حرباً عاتية كلما رأت فيه انحرافاً عن مصالحها .

يقول « هارولد لاسكى » : (١)

« من المحتمل أنه ليس بين رجال الأعمال من مارسوا سلطة أوتوقراطية واسعة مثل رجال الأعمال في الولايات المتحدة ..

« فرجال مثل مستر فورد ، وملوك الصلب في بتسبرج ، وأساطين الفحم في كنتكى وبنسلفانيا ، كانوا يتحكمون في امبراطوريات صناعية بسلطات ، كثيراً ما تحدث قوة الدولة والحكومة الاتحادية وتغلبت عليهما أحياناً ..

« وليس هناك من يستطيع أن يقرأ ما كُتب في الولايات المتحدة دون أن يشعر بأن الديمقراطية السياسية أصبحت مهددة تهديداً أشد منه في أى وقت آخر من تاريخ أمريكا ..

ويواصل « لاسكى » حديثه قائلاً :

« ومن الضرورى أن يقرأ المرء تفاصيل وثيقة مثل تقرير لجنة - لافلوت - التى عينها مجلس الشيوخ الأمريكى لبحث موضوع التدخل فى الحريات المدنية ليصل إلى وجهة نظر صحيحة عن مدى ما بلغه هذا التدخل ..

(١) كتاب « تأملات فى ثورات العصر » ترجمة : عبد الكريم أحمد . ص ١٨٢

« إن الرشوة . والجاسوسية ، والتهديد ، والباطجة
وسوء الاستغلال المتعمد للقضاء في أعلى مراتبه ،
وفي المحاكم الاتحادية الثانوية .. هذه كلها ليست سوى
أشكال وفئات من التصرفات التي تعودها زعماء رجال
الاعمال في أمريكا ..

« وإن أكثر الاتحادات الصناعية الكبرى هناك ،
تتملك جيوشها الخاصة المسلحة بالبنادق السريعة
الطلقات ، وقنابل الغاز المسيلة للدموع ؛ لتمنع النقابيين
من غزو مصانعها .. ! !

« وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك مناطق في الولايات
المتحدة مثل « لويزيانا » ، في عهد سناتور « لونج » ،
ومثل « جيرسي » ، في عهد العمدة « هاج » ، ومثل
الوادي الامبراطوري في « كاليفورنيا » ..

« كل هذه البقاع — وهذه أمثلة منها — لم يكن فيها
إعلان الحقوق الأمريكي سلطة إزاء إصرار
رجال الأعمال على جمع كل الامتيازات في أيديهم
بواسطة حيازتهم المطلقة لقوى الاقتصاد ..

« وفي اعتقادي أننا لا نغالي في حكمنا إذا قلنا إنه
حتى سنة ١٩٤٠ كانت الفكرة الفاشية قد توغلت
عميقا في أذهان رجال الأعمال الأمريكيين تحت ستار

قبولهم الظاهري للبادئ الديمقراطية .. ، (١)

انتهت كلمات « لا سكي » .. !!

وأعترف للقارىء أننى حين كنت أطلعها فى كتابه ، كنت أشعر
برجفة فى كسيانى من هول الصورة التى يرسمها رجل لا يُشك فى صدقه ،
إنه وصف مشير للتخريب البشع الذى ترتكبه الرأسمالية ضد
الديمقراطية .

ويحدثنا كتاب « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » ، عن أنواع
تلك العصابات التى أشار إليها « لا سكي » ، وعن أسماؤها ونشاطها ، حديثاً
يكاد يخضع الأفتدة . ، ويحدثنا عن مأساة الزوج فى هذا الجحيم الرهيب
يحدثنا — مثلاً — عن الفرقة السوداء التى كانت تنتظم عشرات
الآلاف من الأعضاء المدربين ، والمقسمين إلى كتائب ، والتى روعت
الناس والعمال بصفة خاصة من عام — ٢٢ إلى عام ٣٦ — وكانت مؤسسات
المال والصناعة تستخدمها لأغراضها البشعة ، فتجلبد العمال النقابيين ،
والزوج ، وتقتلهم وتخرب دور النقابات ، وتروّع حياة كل مفكر أو سياسى
يشكل بآرائه ونشاطه خطراً على مصالح الرأسماليين الكبار (٢) .. !!

والذى أود ألا يغيب عن بالنا ونحن نشهد مثل هذه الصور الكالحة
أن مثل ذلك المروق لا يسى إلى الديمقراطية ولا يدينها ، ولا يعطى
أبداً أى مبرر للإعراض عنها .. إنا هو يدريين تلك القوى التى تعادىها

(١) — المرجع السابق : ص ١٨٤ .

(٢) — كتاب — « مصرع الديمقراطية » ص ٦١ إلى ٦٦ .

والتي لا تبالي بتخريب هذا التراث الإنساني المجيد من أجل الاحتفاظ
بامتيازاتها الوقحة ، وأطاعها الباطلة !..

وفي العشرينات من هذا القرن حين أعد حزب العمال البريطاني
منهجاً جليلاً لتطوير المجتمع الإنجليزى الرأسمالى نحو العدل الاجتماعى
وكان منهجه يتضمن إشرافاً ديمقراطياً على الصناعة حتى يمكن أن يوضع
فائض القيمة والربح فى خدمة الأمة ، وتأمين المناجم والكهرباء ، والسكك
الحديدية ، وتخفيض ساعات العمل ، واشتراك العمال فى إدارة المصانع ،
التفتت الطبقة العاملة حول هذا المشروع فى حماس وقلق ..

وفرض المرقف على حكومة « لويد جورج » أن تتحمل مسئوليتها .
فشكلت لجنة برئاسة أحد كبار قضاتها .

إن بريطانيا معروفة بأنها البلد الذى يحترم تقاليده وقوانينه ،
وماهى ذى لجنة يشكلها مجلس الوزراء ويرأسها واحد من كبار القضاة
فماذا حدث ؟..

لقد أوصت اللجنة بضرورة إجراء تعديلات شاملة فى أسس
الإنتاج — إمامتأميمه ، وإمابتحويله إلى اقتصاد مشترك — إمامأن يظل
إماتاجا يقوم على الاحتكار والآنانية ، فاللجنة ترى أن ذلك انحراف أكيد
وتحدّ صارخ لكل مقتضيات العدل والديمقراطية .

ولم يكد تقرير اللجنة بُذاع ، حتى تنادت الرأسمالية البريطانية إلى

الهجوم وأيدها الحزب الحاكم ، حزب المحافظين الذى يضم ويمثل كل مصالح الرأسمالية والارستقراطية الإنجليزية . .

ودىست التقاليد القانونية لبريطانيا العظمى ، وأعلن رئيس الوزراء « لويد جورج » أنه يرفض التقرير ويرفض أى تأميم . وأجاب العمال على هذا التحدى بالإضراب . . وساءت الحالة سوءاً بصورة عـدد العاطلين يومئذ الذى بلغ ثلاثة ملايين من العمال العاطلين ، وتصوره المظاهرات التى أصبحت مشهورة فى تاريخ لندن كلها إذ كانت أفواج العمال تعبر الطرقات ، تنتظم عشرات الألوف منهم ، وبعضهم يتساقط من الإعياء والجوع ، ومعتاقهم يدوى : « نريد خبزاً لنا كل .. لا نريد شيئاً سوى الخبز ، ... !!! »

وبدلاً من أن تتدخل الحكومة لتضع حداً للأساءة التى استمرت ستة أشهر كاملة ، لاذت بالصمت وتخلت عن كل مسئولياتها ، بل زادت الطين بلة حين استجابت لضغط الرأسماليين الإنجليز الدهاقنة فأصدرت قانوناً يحرم الإضراب التضامنى تحريماً تاماً . . . !

وهُزم العمال ، وهُزم شرف القانون ، وحُرمة التقاليد . . ! !

ولقد ظلمت الرأسمالية الإنجليزية حتى الحرب العالمية الثانية تحاول أن تسترِد كل تنازل أكرهت من قبل على إعطائه ، وأخذت تعمل جاهدة لعرقة القوانين التى أعطت الكادحين بعض حقوقهم — مثل قانون معونة التعطّل ، وقانون حق العمال الجماعى فى المساومة الصناعية . وقانون التفتيش على المصانع .

وفي فرنسا حدث مثل ذلك . . وفي ألمانيا . .

بل إن الرأسمالية الألمانية لم تتحد القانون فحسب ، إنما خانت الديمقراطية كلها كنظام ، وأسقطتها سقوطاً بشعاً متحالفة مع العسكرية الألمانية ، فأسقطت جمهورية « ويمار » الديمقراطية ورفعت هتلر والنازية إلى الحكم .

وغامرت حتى بمصيرها . . وكذلك تماماً فعلت الرأسمالية في إيطاليا .

يقول « نهرو » في كتابه « لمحات من تاريخ العالم » : — (١)

« . . وقد نجح هتلر نجاحاً كبيراً في الاحتفاظ بين يديه بكل هذه التيارات على ما فيها من تناقضات . . واستطاع أن يجعل الطبقات الوسطى الفقيرة تتحالف مع أصحاب المصانع ومالكي الأرض الكبار . . وسبب هذا أن أصحاب المصانع أيدوا هتلر وزودوه بالمال ؛ لأنه كان رغم تظاهره بمقاومة الرأسمالية ، يشكل أكبر عائق في طريق الاشتراكية العلمية الصحيحة ، . .

ويقول عن الرأسمالية الإيطالية : —

« . . وأخذ أصحاب المصانع يفكرون في خطة للانتقام من العمال المضربين ، ولتخميم الحركة العمالية والحزب الاشتراكي ، وكان أول من فكروا في الاستعانة بهم جماعة الفاشيين بقيادة موسوليني . .

« وأخذ كبار الرأسماليين ، وأبناء الطبقة البرجوازية الكبيرة

يُموِّلون هذه الفرق الفاشية ، ويحاولون استخدامها في مقاومة الاشتراكية ، . . (١)

* * *

هكذا تتضح لنا تحديات الرأسمالية كطبقة لسلطة القانون وسيادته . هذه السيادة التي تمثل في الديمقراطية جداراً حياً ينهض فوقه كيائها . لكن شراً من هذا ، أن نرى الرأسمالية كدولة ، تخرب الديمقراطية حذراً من أن ينال اقتصادها الرأسمالي أى تغيير أو تعديل .

ونستطيع أن نذكر هنا هذا المثل الذي سردناه آنفاً ، من موقف حكومة «لويد جورج» ، ونذكر ما نقلناه من قبل عن مؤلف «الرأسمالية تعنى الحرب» ، حين أنزلت الحكومة البريطانية جيشها ومدافعها الثقيلة لتحصد بها عمالاً عُرِّلاً مارسوا حقهم القانوني والديمقراطي في التظاهر والإضراب . . . !

لكن أحداً لم يكن يتصور أن يبلغ امتحان الديمقراطية في دول الرأسمالية الكبرى ، ذلك المدى الذي تصبح فيه «حركات التطهير» على الأسلوب النازي عملاً مشروعاً تقوم به الدولة في غبطة وسعادة . . . !
وجيلنا كله يذكر قصة «المكارتية» في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد كتب «جون روج» المدعى العام المساعد بأمريكا سابقاً ، والذي

طرد من عمله - عام ١٩٤٦ - حينما احتج على اضطهاد الديمقراطية في بلاده .
نقول : كتب ، يقول :

« في اعتقادي أن الفاشية الدولية على الرغم من
هزيمتها في الحرب ، لاتزال على قيد الحياة . . إن
الفاشية لم تمت في الولايات المتحدة ... » (١)

وكلماته هذه تشير إلى أن المكارثية لم تكن حالة عارضة . بل كانت
امتداداً وتكراراً لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى في أمريكا نفسها ،
بما لا يجعل بعيداً من الاحتمال بحال أن يتكرر حدوثه غداً ، وبعد غد ،
وحتى بعد أن يكون لشارع « وول ستريت » فروع في القمر . . . ! !

إنه في نفس الوقت الذي كان كل عمل أجهزة الدعاية في أمريكا
وبريطانيا وفرنسا — التخصص . في الحديث عن الاضطهاد والتطهير
الذي تقوم به الشيوعية في روسيا . .

في ذلك الوقت — أي عام ١٩١٩ — كانت الولايات المتحدة مع
الأسف الشديد مسرحاً لعمليات قاسية من التطهير والاضطهاد .

كان النائب العام الأمريكي يومذاك واسمه « بالمر » ، يُعلن عن قيام
حرب صليبية مكشوفة ضد الشيوعيين والراديكاليين — وصدرت الأوامر
لكل أجهزة الدولة أن تستعد لساعة الصفر واختيرت ساعة الصفر ،
أو يوم الصفر هذا — يوم ٧ نوفمبر — لأنه يوافق عيد الذكرى الثانية

(١) — كتاب « مصرع الديمقراطية في العالم الجديد » ص ٧٨

لثورة الشيوعية في روسيا .. وبدأ العمل وظل أسابيع عديدة، ولستُ قادراً على ذكر تفاصيل ما حدث فهي كثيرة وبشعة تزحم صفحات الكتاب وتُرهبها، بيد أن ما يمكن قوله، هو أن أساليب الاعتقال والتعذيب والتطهير والمحاكمة التي حدثت لمواطنيين كان معظمهم بريثاً حتى من تهمة الشيوعية نفسها .. لم تكن أساليب تنتسب إلى حكم القانون والديمقراطية بصفة .. بل كانت فاشيةً هوى، وعقلاً، ولحماً، ودماً!! ومن مزايا الديمقراطية العظيمة أن وُجد آئذ من يشجُّها ويفضحها في قلب أمريكا نفسها، ووسط هذا الهوس القاتل المدمر فكتبت مجلة «الجمهورية الجديدة»، بعد انتهاء الدوامة تصف ما حدث قائلة:

« في تلك الحقبة السوداء، أعد هوفر - مدير المخابرات الجنائية - قائمة بنصف مليون شخص اعتبرتهم وزارة العدل خطرين بسبب من معتقداتهم السياسية أو الاجتماعية .. ومعنى هذا أن واحداً من كل ستين أسيرة في الولايات المتحدة قد وُضع اسمه في القائمة .. وبذلك يكون د هوفر، قد سبق د هملر، بأربعة عشر عاماً، .. (١) »

لم يكن أحد يتوقع أن تمثل هذه الفاشية مرة أخرى فوق أرض الولايات المتحدة التي تفخر بنظامها الديمقراطي .. ولكنها مع الأسف الشديد عادت .. ومتى ؟ أول أمس لا غير .. عام - ١٩٤٧ - حيث ظهر ما يسمى «مبدأ ترومان»، ود مرسوم الولاء، وشُكلت مجالس الولاء

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية في العالم الجديد » - ص ٢٢

هذه وكأنها محاكم التفتيش ، وسيق المواطنون إليها لتُساق عليهم أسئلة
تناهت في السخرية بحرية الضمير — من هذه الأسئلة مثلا :

— هل شهدت يوما اجتماعا من اجتماعات « العصابة

الأمريكية للدفاع عن الديمقراطية . . ؟

— هل تقرأ كتباً من تأليف « هاوارد فاست » . . ؟

— هل سبق لك أن ناقشت « مبدأ ترومان » . . ؟

— هل أنت مع هذا المبدأ أم ضده . . ؟ (١)

وأخذت العصابات المسلحة تعاونها الدولة حيناً ، وتستتر على
جرائمها حيناً آخرتهاجم الاجتماعات التي تعقد لإنقاذ الديمقراطية
الأمريكية من الدمار وتفتك بالاحرار في كل مكان .

وكما قال كاتب أمريكي — يومئذ — لقد صار إطلاق كلمة « الأحمر » ،
والاضطهاد الذي يتبعها من حظ كل معارض لسلطان الجشع ، حتى
لو كان أعداء الشيوعيه ، . . !

* * *

إن أحدا لا يلوم أمريكا ، ولا غير أمريكا على حماية نظامها السياسي
والاقتصادي .. ولكن ، أهذه هي وسائل الديمقراطية لحماية نفسها ،
وحماية دولتها . . ؟ ؟

وأي مواطن الخلاف بين هذا الذي يحدث في بلاد ديمقراطية ،
وبين نظيره الذي حدث في بلاد الفاشية . . ؟ ؟

ولإذ كان هذا قد حدث عقب الحرب العالمية الأولى . . ثم حدث

بعد الحرب العالمية الثانية . . وعلى نطاق واسع وشامل ملا الشعب كله
ذعرا وقلقا ، فما الضمانات إذن التي تمنع حدوثه في أى وقت آخر . . ؟؟
وما الضمانات إذن التي تقدمها الديمقراطية الأمريكية لأمن الناس
وحرياتهم . ؟

وما مصير المدنية إذا أمست الديمقراطية حتى بين أيدي ذويها
سُخرية وانغوا ؟؟.

• • •

وننتقل إلى مظهر آخر من مظاهر الضياع الذى يحاول رأس المال
أن يوقع الديمقراطية فى هوته الفاعرة..

إننا نعلم أن الديمقراطية لكي تعمل يجب أن تكون بمنأى عن كل
ضغط أو قسْر يخالف طبيعتها .

وأن وظيفتها الأساسية وضع مشيئة الأغلبية وإرادتها موضع التنفيذ
وذلك يقتضى حتما أن تكون كل أجهزتها منسقة وقائمة وفق هذا
المبدأ - أى أن تكون الحكومة والبرلمان والأجهزة الإدارية أداة أمينة
لتنفيذ القرارات التى يصدرها ممثلوا الأمة ويعبرون بها عن إرادتها الحرة .

وكل تطفل على قوى الديمقراطية ، وأجهزتها يستهدف جعلها فى
خدمة أغراض خاصة ومغانم شخصية ، يعتبر انحرافاً أكيدا عن
الديمقراطية وتعطيلا لوظائفها . .

ولنا لئلا نرى رأس المال ، يلقي بكل ثقله النوعى والكمى على
قوى الديمقراطية .

وتحاول المنشآت المالية والصناعية الكبرى في بلدان الرأسمالية أن تستحوذ على مقادير الحكم والبرلمان والوظائف الحساسة في الدولة ، بل والقانون نفسه . .

فكثيراً ما تعمل المؤسسات المالية والصناعية الضخمة في الولايات المتحدة على عرقلة نفوذ القانون . .

بل إن هذه المؤسسات لتعارض في كثير من الولايات الخاضعة لنفوذها الاقتصادي إجراء تعديلات في بعض القوانين الجنائية التي صيغت موادها بطريقة تمكن عصابتها من ارتكاب الجرائم ثم النجاة من أى قصاص أو عقوبة . . . ١١

وهذا من شر الأخطار التي تحيق بالديمقراطية في بلادها .

وفي أمريكا — بصفة خاصة — كلما كان الرئيس المترجع في البيت الأبيض وثيق الصلات بقوى الصناعة والمال . يستشرى نفوذ رأس المال ، في كل مكان . . في البيت الأبيض . . وفي الكونغرس . . وفي دور القضاء . . . ١١ مثلاً حدث أيام « ترومان » . . فإنه لم يكذب يوماً رئاسته حتى أخرج « هنري وللاس » ، الذي يكنى له رأس المال الأمريكي كل حقد . . ثم أخرج ثلاثة من وزراء روزفلت المؤمنين بسياسته المعروفة بـ « المسلك الجديد » ، والمصممين على مواصلة تنميتها — وهي كما أشرنا من قبل ، السياسة التي حاربها أصحاب الشركات والتروستات حرباً شعواء . . ثم وضع ترومان مكان هؤلاء وزراء من كبار المساهمين في المصارف والشركات الكبرى . . ١١

.. وهل فيكم من يتصور أن يكون على رأس « الفرقة السوداء » التي تحدثنا عنها من قريب نفر من كبار الموظفين ، والقضاة ، ورجال البوليس.. وأن تكتب « نيويورك تيمس » نفسها في بعض أعدادها قائلة:

« لقد انخرط في ملك هذه المنظمة عدد غير قليل من

رجال السياسة ، طمعا في كسب الأصوات الانتخابية ، (١)

ويصف أمريكي « نفوذ » دائرة الخدمة المدنية ، وهي جهاز أنشأته شركات « فورد » ، ليقوم بكل الأعمال التي يتطلبها صون مصالحها ، ومقاومة التكتلات العمالية ، وتسخير بعض كبار المسؤولين لخدمة أطرافها وكان على رأس هذه الدائرة داهية ما كراسمه « هربرت بينيت » ، حتى صار يطلق على الدائرة كلها « جماعة بينت » .

فيصف أمريكي نفوذ هذا الجناح من مؤسسة « فورد » فيقول : (٢)

« كان المرشحون للحكم ولعضوية مجلس الشيوخ والكونجرس وللنائب القضائية يرتعدون فرقا وخوفاً ، وكل منهم يتساءل : أتقف « جماعة بينت » إلى جانبه أم تقف ضده ، ... !!!

* * *

وفي بريطانيا يحاول كبار الرأسماليين والصناعيين أن يقبضوا على مقاليد الحكم ويسيروا به ما استطاعوا وفق مصالحهم .

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية في العالم الجديد » ص ٩٣ .

(٢) نفس المرجع : ص ٥٢ .

وينطلق تنوذهم العريض من نواديهم في حي « ويست إند » ،
صوب جميع أجهزة الدولة التي يجتهدون دوماً أن يكون على رأسها أناس
يجيدون الإصغاء لهم والتفاهم معهم .

ولعل كليه « آيتن » ، و « هارو » و « ونجستر » ونظائرها من كليات
الصفوة في مثل جامعة « اكسفورد » و « كبريدج » .

لعل هذه الكليات الخاصة لا تهدف لشيء مثلاً تهدف إلى تخرج
أجيال تؤلف ذات بينها الصلات الطبقيّة على المستوى الذي يجعلهم
أدوات فعالة في الحفاظ على مصالح الطبقة المسيطرة ، حينما يشغلون
المناصب الهامة في الدولة .

و يعني « رأس المال » البريطاني عناية كبيرة باحتكار الصحف .
فالصحف البريطانية الكبرى كلها بما فيها « التيمس » مملوكة لبعض
أقطاب الرأسمالية والصناعة في بريطانيا .

لقد اهتم بعض الباحثين البريطانيين بمعرفة مدى نفوذ كبار الصناعيين
والرأسماليين الاحتكاريين في بريطانيا خلال الأربعينات ، فوجد أن
معظم مديري الإنتاج الذين يصممون احتياجات الدولة كانوا من هذه
الطبقة نفسها .. بل وجد أن لشركة واحدة هي « شركة المواد الكيميائية
الامبراطورية » واحداً وستين ممثلاً يحتلون جميعاً المناصب الرئيسية
في الإدارة العامة .

وهذا وضع طبيعي متلائم مع الظروف التي أنشأته ، وليس أدل
على هذا عما نشرته مجلة « ايكونوميست » البريطانية في عددها الصادر في
٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ عن الملاكية في بريطانيا إذ قالت :

— د إن ٧ / من مجموع أبناء الأمة يملكون وخدم

٨٥ / من الأملاك الخاصة ، ١١ . .

ولا ينبغي أن ننسى أبداً أن في بريطانيا اليوم حزبين اثنين يقودان الحياة السياسية فيها ، وأن أحد هذين الحزبين ، وهو حزب المحافظين ، يعتبر نفسه الممثل التقليدي والأمين لمصالح لوردات ، بريطانيا وأقطاب المال والصناعة فيها .

* * *

هذه لمحة عن تعويق رأس المال لنمو الديمقراطية وسيرها داخل حدود بلاده .

أما خارج تلك الحدود ، فإن تخريبه في الديمقراطية أشد وأدهى .
فإن رأس المال — في نشاطه الدولي — ، وجه للديمقراطية ضربات قاتلة في بلاد كثيرة ، وأقام بنفذه بل وبتضحياته أحيانا — هو الذي لا يعرف للتضحية سيلا — الحكومات الفاشية التي ملأت الأرض هولا ودما . .

إن الصراع بين رأس المال في كل هذه الدول الثلاث لا يهدأ . .
ولكنه وجد فرصته للتأخر والتعاون في هدم نظم ديمقراطية وإقامة دكتاتوريات سافرة مكانها . . ١١

فالرأسمالية العالمية هذه ، تعاونت مع رأس المال الألماني ومع العسكريين الألمان لإيصال هتلر إلى الحكم .

في عام ١٩٤٦ طار إلى ألمانيا « جون روج » المدعى العام المساعد — يومئذ — بالولايات المتحدة على رأس بعثة ، ليحقق ما أشيع يومها عن

وجود صلات خطيرة بين حكم النازي قبل هزيمته وبين بعض الأمريكيين .
وبعد أن قضى في إنجاز مهمته أحد عشر أسبوعاً ، استجوب خلالها عدداً
من كبار المسؤولين السابقين في حكومة هتلر ، عاد وكتب في تقريره ما يلي :
« لقد أظهرت تحقيقاتنا أننا لم نكن نُقدّر مدى
النشاط النازي في الولايات المتحدة حقَّ قدره . . .

« فعندما قصدت إلى ألمانيا شعرت أن أعظم خطر
يهدد الديمقراطية الأمريكية . إنما يجي من هذه
الصلات القائمة بين رجال الصناعة الألمان : ورجال
الصناعة الأمريكيين .. وأدركت أن مجموعة من أشهر
الاعلام في أمريكا ، كانت تشارك في المؤامرة النازية (١)

والمعجب أن تقرير « روج » ، هذا ، « فرضت عليه السرية والتستر
وطُلب إلى صاحبه ألا يُحرّك به لسانه ، كفتار ، وتحدى عُرف
الوظيفة ، وراح يلقى المحاضرات العلنية عن هذا الموضوع حتى تلقى خطاب
فصله من الخدمة . . . ١١٠

ورأس المال الفرنسي أمد الحزب الفاشي بزعامه موسوليني بأموال
عارمة ليساعده على الوصول إلى الحكم . . . ١١٠

ورأس المال البريطاني والفرنسي عمل على إسقاط حكم ديمقراطي
في أسبانيا عام ١٩٣٦ — هو حكم « الجبهة الشعبية » ، التي كانت قد بدأت
في تطبيق منهج اشتراكي ، ثم ساعد « فرانكو » في ثورته التي قامت فيما بعد

(١) المرجع السابق — ص ٨٠ .

بينه وبين الشيوعيين ، لأن اقتصار الشيوعيين يومئذ كان يعنى تأمين مناجم أسبانيا . . . وهذه المناجم يرُمُّ منها كان يستثمرها رأس المال البريطانى والفرنسى معاً . . . ! !

إن الدول الرأسمالية لا تعنيها الشيوعية إلا بقدر ما تشكل من خطر على اقتصادها الرأسمالى ، وبالتالي على أسواقها .

ولقد رأينا كيف أغضبت بريطانيا حليفها ودائنتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لأنها تُصدر إلى الصين بعض المواد الهامة . . . وكان رد بريطانيا أنها مضطرة لهذا حتى تستطيع على الأقل أن تجد المال الذى تُسدِّد به ديون أمريكا .

الحق أن موقف الدول الرأسمالية ، والتي هى ديمقراطية فى نفس الوقت من الدكتاتوريات التى ساندتها ، لموقفٌ لن يقدر شئ مما على نحو مرارته من ذاكرة التاريخ . . . ! !

وإننا لا نكاد نصدق أبصارنا ونحن نتلو بعض التصريحات والبيانات التى كان يُصدرها — مثلاً — بعض كبار الحكام والمسؤولين فى بريطانيا مجدين بها النازية الألمانية ، والفاشية الإيطالية ناعتين « موسوليني » ، بالعبرى ، حتى بعد أن ابتلع الحبة وألبانيا ، معلنين كما قال « لورد لويد » ، وزير الخارجية « هاليفاكس » ، عام ١٩٣٩ أن النظام الفاشى —

« لا يهدد الحرية الدينية ، ولا الحرية الاقتصادية ، ولا يهدد أمن الأمم الأوروبية » . . . ! ! ! (١)

* * *

(١) كتاب « تأملات فى ثورات العصر » ص ١٩٤

هذا أحد مظاهر السوء الذى تنزله الرأسمالية بالديمقراطية خارج حدود بلادها ، وهو تعبير ممتد لمصالحها الطوائفة المتجولة التى لا تشبع ولا تكف عن طلب المزيد .

وثمّت مظهر آخر يشكل خطراً رهيباً . يتبدى هو الآخر فى سلوك « رأس المال » فى علاقاته الدولية . . ذلك هو موقف رأس المال من المنظمات العالمية التى يحاول العالم كله أن يجعل منها وقاية ضد الجروب المفترسية ، ومعبراً إلى الأمن والسلام .

بعد الحرب العالمية الأولى عمل « رأس المال » على تدمير « عصبة الأمم » ، وكان موقفه من غزو الحبشة وفرضه هذا الموقف على العصبة ، النهاية الفاجعة لحياة العصبة الناشئة . .

لقد أعلن الدوتشى فى غير خفاء أنه ذاهب إلى الحبشة . . ولو أنه جسوبه يومئذ بموقف حازم لكان الاحتمال كبيراً فى أن يزدجر ويوقف ، ولكان الاحتمال كبيراً فى ألا يقفز هتلر قفزاته التى كان يحتل بها كل يوم بلداً ، بعد أن رأى خذلان خصومه وهوانهم .

كانت عصبة الأمم يومذاك ، تقودها بريطانيا . .

وكان « موسولينى » صادقا حين قال فى استخفاف وزراية .

« ما العصبة . . ؟؟ إنها خمسون دولة تقودها دولة واحدة ! »

وكانت هذه الدولة باقتصادها الرأسمالى حريصة كل الحرص على ألا ينشب نزاع واسع يفضى إلى حرب عالمية تقتضى إعادة توزيع العالم وتقسيمه بين القوى الجديدة الظافرة . . كذلك كان رأس المال فيها

لا يُبالي بأية قيم ، ولا تعنيه حرية أى أمة ومصيرها ، مادامت مُنقوده
تجرى ، ومصالحه تنمو .. !!

ومن ثم سارت « بريطانيا » فى الطريق الذى يحقق هذه الأغراض .
ولقد قررت العصبة معاقبة إيطاليا على غزو الحبشة بفرض
عقوبات اقتصادية .

ومعنى هذا أن يخسر « رأس المال » سوقا واسعة تستقبل منه المواد
الخام مثل الزيت ، وكرات الفولاذ ، وألواح الحديد ، فتتحدى قرار
العصبة ، وخضعت لهذا التحدى حكومته ، بل تقبلته حكومة « بلديون » ،
قبولا حسنا . . . وتحولت العقوبات إلى مهزلة ، وظلت إيطاليا تستقبل
كل المواد الممنوعة عنها بقرار عصبة الأمم على أوسع نطاق .. ولم يُمنع
عنها سوى « الألومونيوم » . . .

يقول « تشرشل » فى مذكراته متهكما : (١)

« وكان الألومونيوم هو المعدن الوحيد الذى تُنتج
منه إيطاليا أكثر من احتياجاتها » .. !!

ثم يقول أيضاً فى سخرية (٢) :

« ومنع تصدير الحديد الخام ومسحوق الحديد إلى
إيطاليا باسم العدالة العامة ، ولكن صناعة إيطاليا
المعدنية لم تكن تستخدم من هاتين المادتين إلا القليل »

إن « عصبة الأمم » سقطت يومئذ ، وسقطت معها كل آمال البشرية

(١) الجزء الأول — ترجمة خيرى حماد — ص ١٤٣ .

(٢) — نفس الصفحة .

في السلام ، لأنها أى العصبية وقعت تحت تأثير قوى إمبريالية ، لا يعنينا سوى الربح والتصدير .

وإن دلالة هذه المأساة لا تنتهى عند ذلك الماضى القريب بل هى تمتد إلى أيام الناس هذه ، حيث تقوم « هيئة الأمم المتحدة » . . . وإن العدالة التاريخية لتحذرها من نفس المصير ... !!

لقد أحرزت الهيئة فى مهمتها تقدما لا ينكر. وإن هذا الفوز الذى أحرزته ليس ضاعف من مسئولياتها . . . يبد أن موقفها من « الصين الشعبية » يثير الخوف من أن تكون قد وقعت تحت تأثير الإمبريالية ، كما وقعت أختها من قبل .. !!

حين تقوم منظمة عالمية كهيئة الأمم ، لتجمع فى رواق واحد كل أمم الأرض ، ثم ترفض هذه الهيئة بأغلبية أعضائها منذ عام ١٩٤٩ حتى اليوم أن تضم إليها أمة تعدادها سبعمائة مليون إنسان ؛ فإن هذا الموقف ليثير من الرعب أكثر مما يثير من الحيرة .

فلماذا تحرم دولة تعدادها سبعمائة مليون من عضوية الأمم المتحدة بينما ينال هذه العضوية دويلات لا يزيد تعداد بعضها عن عدد سكان حى من أحياء نيويورك .. !!؟؟

إن الحرية واحدة .. وهى حق للأمم الأرض كافة . وإن المبادئ التى قامت عليها هيئة الأمم لا تجيز إقصاء أمة مستقلة كالصين عن صفوفها فلماذا حدث هذا الانحراف العجيب .. ؟

● هل حدث لأن الصين دولة شيوعية .. ؟؟

إن صفوف هيئة الأمم مزدحة بالدول الشيوعية ..

● هل حدث لأنها انتصرت في حرب أهلية ضد حليف لأمريكا؟
إن دول المحور التي أشعلت الحرب العالمية كلها ، أصبحت أممها
أعضاء في الهيئة .

● هل حدث لأن الحكومة في الصين لا تمثل الشعب .. ؟؟
إن الغرب يردد هذا الاتهام بالنسبة لجميع دول الكتلة الشرقية
وجميع هذه الدول أعضاء في هيئة الأمم .
ثم هل نسيت أمريكا التي تزعم إقصاء الصين عن الهيئة أسباب
أول خلاف قام في هيئة الأمم بينها هي وبريطانيا من جانب ، والاتحاد
السوفيتي من جانب آخر .. ؟؟

لقد وقع هذا الخلاف الذي لم يبر تاريخياً لأنه أول خلاف وقع
في الهيئة غداة تشكيلها بسبب الأرجنتين .. إذ عارض الاتحاد السوفيتي
في ضمها للهيئة ، بسبب حكمها النازي ، وأصرت الولايات المتحدة
وبريطانيا على ضمها — مع أن الحكومة الأمريكية نفسها هي التي وصفت
الأرجنتين يومئذ وحكمها الديكتاتوري بأنها « دولة نازية » ، وذلك
في كتابها الأزرق الذي أصدرته عن الأرجنتين .. !!

ماذا بقي من الاحتمالات التي يمكن أن تكون سبباً لرفض
عضوية الصين .. ؟؟

ربما لأن الصينيين فطش الأنوف .. !!

• • •

إنه ليس على ظهر الأرض عاقل ولا مجنون إلا ويعلم أن الصين
أقصيت عن صفوف الهيئة ؛ لأن أمريكا تريد ذلك ..

ويوم تريد أمريكا إدخالها ، ستحول الأفواه الذليلة التي تقول: لا
لنقرع كالطبول قائلة : نعم .. ١١..

ولكن ، لماذا تتخذ أمريكا موقف الرفض هذا ؟..
لماذا تتخذ هذا الموقف من أمة تفوقها هي وأوروبا مجتمعة في عدد
مواطنيها ؟..

أفتصبح اليابان التي أغرقت أسطولها ، والتي ضربتها هي بالقنابل
الذرية عضواً في الهيئة ، ولا تكون الصين عضواً .. ١٢..

إن السبب واضح :
لأنها الرأسمالية الأمريكية التي فُجعت في سبعائة مليون « زبون » ،
أُفلتوا من قبضتها .. ١١

لقد كانت الصين تمثل عند رجال المال والأعمال . وعند الدولة
نفسها سوقاً لا نظير لها .

فهي — أولاً — تضم سبعمائة مليون زبون .
وهي — ثانياً — دولة كانت متخلفة ، وستكون مهيأة لاستقبال كل
الاحتياجات والمصنوعات من المحراث والطائرة ، إلى الجورب والإبرة .
وهي — ثالثاً — سوق واحدة لا عدة أسواق تتحكم فيها الرسوم
الجمركية والمضايقات الكثيرة التي تواجه رأس المال عندما يكون
مُصدراً لدول شتى مختلفة النظم متعددة أشكال الحماية الجمركية .

ولقد كان رأس المال الأمريكي — متحالفاً مع السياسة الأمريكية —
يضع كلتا عينيه على الصين ، وينتظر بفارغ الصبر انتهاء الحرب الأهلية
واقتصار — كاي شيك — لكي يبدأ استثماراته .

والذى يتمعن المساعدات الامريكية - غير المعقولة - التى قدمتها حكومة الولايات المتحدة لحليفها - كاي شيك - ويتتبع فى نفس الوقت تصريحات كبار المسئولين الامريكان فى الدولة وفى الصحافة عن الصين ، لا يخالجه ريب فى أن هزيمة « كاي شيك » ، جاءت مفاجأة مُذهلة للولايات المتحدة .

فالصحنى الامريكى المعروف - ارنست لندلى - وكان وثيق الصلة بالبيت الابيض أيام الرئيس « روزفلت » ، كتب يقول :
« لقد كان المستر روزفلت يذهب إلى أن الصين -
يعنى الصين القديمة قبل انتصار الشيوعيين - يجب أن
تعامل كدولة من الدرجة الاولى ، لأنها ستتمكن فى
مدى جيل أو جيلين من أن تصبح فعلا من دول
الدرجة الاولى ، (١) .. »

ومعنى هذا أن السياسة الامريكية ممثلة فى رؤبانها القدير يومئذ - مستر روزفلت - كانت تقدر أن أمام الصين جيلا أو جيلين من الزمان حتى تنهض كدولة كبرى .. ومعنى هذا أنها ستظل طوال هذا المدى مصيِّباً هائلا للإنتاج الامريكى .

ولقد كتب صاحب مجلة « لايف » ، الامريكية ذات يوم يقول :
« إن آسيا خلال عشرات السنين القادمة ، إما أن
تصبح بالنسبة لامريكا صفرا .. وإما أن تساوى
خمسة عشر مليار دولار كل عام ، .. » (٢)

(١) - راجع كتاب « نحن البشر » - للمؤلف - الفصل الرابع .
(٢) كتاب « الحرب والشغب » - تأليف : د . بدر الدين السباعى : ص ٨٨

ولإن صورة واحدة وعابرة من مئات التقارير التي كانت تعد عن الصين كسوق ذهبية ، لتعطينا اقتناعا بالمرارة الفاجعة التي أصابت الإمبريالية الأمريكية بضيايع الصين منها .

هذا التقرير نشر في المجلة الأمريكية «فورتشن» في أكتوبر عام ١٩٤٣ ويقول إن الصين محتاجة — كوجبة أولى طبعا — إلى ما يأتي :

— مائة ألف ميل من الخطوط الحديدية — نصفها

مزدوج .

— عشرين مليون طن من الفولاذ .

— خمسة وعشرين ألف محرك .

— ثلاثمائة ألف عربة .

— ثلاثين ألف صالون .

— خمسمائة ألف سيارة — لمدة عشر سنوات .

— مليون ميل من الطرق المعبدة بالأسفلت .

— ماكينات كهربية تكفي لتوليد عشرين مليون

كيلووات .

— ثمانين مليون جهاز تليفوني .

— مليون مسكن كل عام .

— نصف مليون نول لنسج القطن والصوف والحرير .

— سفن تسع حمولتها عشرة ملايين طن . (١)

هذا نموذج لبعض احتياجات الصين على ضوء دراسة الخبراء
الأمريكان الذين كانوا مهتمين بالامر .

(١) المرجع السابق .

ونلاحظ أن التقرير على ضخامة الأرقام التي يحويها ، لم يذكر مجالات أخرى كثيرة كانت ستكون مجالا رحيباً للتصدير والاستثمار ، فهناك حاجة الصين إلى المدارس والمعاهد بكل أدواتها . . . وإلى المستشفيات والأدوية . . . وإلى المواد الغذائية . . . وأجهزة الراديو ، والتليفزيون ، والكاليات بشتى صنوفها .

حاجات لا تُؤذَنُ بانتهاء ، لمجتمع يفتظم سبعمائة مليون إنسان — كان رأس المال الأمريكي سيجد فيه فرصة رغيدة لتصدير البضائع وتصدير رأس المال نفسه .

لقد كان شعار رجال الصناعة والمال في أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية :

« شحّـموا الآلات جيداً ، فالصين تنتظرنا ، ! ! »

ولكن الصين لم تنتظرهم ، فإن مَرَدَّةَ الزحف الطويل كانوا يسابقون الزمن ليقيموا دولة اشتراكية يحول اقتصادها الاشتراكي دون جعل الصين سوقاً مفتوحة ، ويحول دون إبقائها دولة متخلفة لمدى جيل أو جيلين ، ويحول دون تحويل السبعمائة مليون مُواطن، إلى سبعمائة مليون زبون . . . ! ! !

وجاء القصاص سريعاً . . . وكان أن تُحرَمَ أعظم أمم الأرض تعداداً من عضوية هيئة الأمم المتحدة . . . ! ! !

ويحرم سبعمائة مليون إنسان من أبسط حقوق الإنسان . . . ! ! !

ومن الذى يتولى كِبَرُ هذه الخطيئة .. ؟ !

أمريكا . . . زعيمة الديمقراطيات فى العالم . . . ! ! !

إن المؤمنين بالديمقراطية — وأنا واحد منهم — ليواجهون حرجاً شديداً حين يدعون الناس لتوكيد ولائهم لها ، وأمامهم مثل هذه التصرفات الجائرة .. !!

إنه لو كان الوضع مختلفاً ، فكانت روسيا أو الصين صاحبة النفوذ الأول في هيئة الأمم ، وعملت على حرمان أية دولة أخرى من عضويتها لما تغير موقفنا — فالقضية ليست قضية بلد بذاته أو دولة بعينها — إنما هي قضية الحرية .. قضية حقوق الإنسان التي يجب أن يستقر إجلال الجنس البشري لها بصورة نهائية لا تسمح بعدُ بأي تجديد في حقها .

وإذا أصبح القانون الدولي والمنظمات العالمية هي أداة هذا التجديف فكم يكون الظلام ويلاً .. ١٤

أفتسلام الصين إذا هي جرّت العالم يوماً — وقد يكون هذا اليوم قريباً — إلى حرب ذرية تُدمره ، ولا تُبقي له رُشداً يندم به على خطيئته .. ١٥

لتسأل الولايات المتحدة نفسها هذا السؤال :

— ماذا كانت ستصنع لو أنه فُرض عليها الطرد والنبذ من منظمة دولية منذ إنشائها حتى اليوم ؟ .. ١٦

— أيُّ حقد كانت ستحمّله للعالم أجمع ؟ .. ١٧

الحق أن رأس المال الأمريكي ممثلاً في مؤسساته وفي دولته ، إنما يسعى بموقفه هذا إلى كل مبادئ الديمقراطية وقِيمها إساءة لن تستطيع ذاكرة التاريخ نسيانها .. !!

إلى هنا نكون قد عرضنا لمسئولية رأس المال عن أزمة الحرية في علاقاته الدولية وخارج حدود بلاده ، بعد أن عرضنا لمسئوليته عن هذه الأزمة داخل حدوده بتعويقه المستمر لنمو التقدم الديمقراطي ، حفاظاً على مصالحه وامتيازاته .

ولم نُنْفِضْ في عرض مآسى الاستعمار ومخازيه البشعة في مصر ، وفي الهند ، وفي أفريقيا ، وآسيا ..

لم نتعرض للاستعمار كأصدق وأبشع مظهر لتخريب رأس المال وتخطيطه أسس الحرية وحقوق الإنسان ؛ لأن علاقة رأس المال بالاستعمار لم تعد بحاجة إلى بَيِّنَات .

إن الناس جميعاً يعرفونها معرفة اليقين .

لأنهم يعرفون أن الهند فُتحت بأموال شركة بريطانية ..

وإن مصر ، فُتحت بأموال روتشيلد ..

وإن مأساة « دنشواي » في مصر ، ومذبحة « أمرتسار » في الهند ، وجرائم « مناجم الذهب » في أفريقيا ، وحرب « الأفيون » في الصين ، وجحافل الاستعمار الرأسمالي ، خلال القرن التاسع عشر . (١)

كل هذا كدشاط تخريبي وهدّام مارسته الرأسمالية الغازية والاحتكارات الجشعة ضد الحرية الإنسانية والاستقلال القومى ، قد صار لإحدى حقائق التاريخ والمعرفة .

كذلك استبانَت بنفس الدرجة من الوضوح علاقة رأس المال بالحروب .

(١) راجع كتاب « نحن البصر » للمؤلف — الفصل الثانى —

ولم ينس الناس بعد ، كلمات وزير بريطاني مسئول ، أيام الغزو الثلاثي لمصر — عام ١٩٥٦ — ذلكم هو « أتتوني ناتج ، وزير الدولة البريطاني الذي قال يومذاك مبرراً عدوان بلاده :

« إننا أمام موقف عدواني يشكل خنقاً بطيئاً لحياتنا الاقتصادية في بريطانيا وأوروبا ، .. !! »

ثم قال مندداً بالولايات المتحدة . وكاشفاً عن سبب العدوان :

« إن الشرق الأوسط ، هو بالنسبة لأمريكا مكان للربح وجمع الثروة .. أما بالنسبة لبريطانيا ، فهو شريان الدم الذي يغذى بريطانيا وصناعاتها ، .. !! »

ثم ازدادت أنياب « رأس المال » ، بُروزاً في كلمات هذا الوزير حين قال :

« إنه ما لم تتفق بريطانيا وأمريكا على تشكيل مجلس يتناول للشرق الأوسط ، فسنصحو ذات يوم قريب ، لنجد حقول نفطنا قد أُمّت ، ولنجد شركاتنا تُرغم على التسليم لمشية القوى الجديدة في تلك المنطقة ، أو تُسكّره على الرحيل ، .. !! » (١)

والناس يعرفون أن نمو الرأسمالية الصناعية في ألمانيا وفي اليابان قبل الحرب العالمية الأولى وحاجتها إلى المواد الخام وإلى الأسواق في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تُمسكان ببعض هذه المواد وتلك الأسواق — هو الذي أشعل الحرب العالمية الأولى ..

(١) — كتاب « الحرب والشعوب » د . بدر الدين السباعي ص ١٢٦ ، ١٢٧

ويعرفون أن نفس السبب في مضاعفاته المتفاقمة هو الذى أشعل الحرب العالمية الثانية .

ولنا لنذكر — مثلاً — صيحة هتلر قبل الحرب :

— « على ألمانيا أن تُصدّر إحتاجها أو تموت ، ..

نم إجابة رأس المال البريطانى على لسان الوزير « هيدسون » الذى أجاب قائلاً :

— « وبريطانيا أيضاً ، عليها أن تُصدّر بضائعها ،

أو تموت ، .. ١١

الفصل الرابع :

فَلْسِفَةُ الْأَزْمَةِ ، وَمَصِيرُهَا

وقفنا في إيجاز على بعض مظاهر الأزمة التي تعانيها الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي .

واستلمنا معظم هذه المظاهر والشواهد من الولايات المتحدة وبريطانيا بصفة خاصة بوصفهما — كما ذكرنا في المقدمة — البلدين اللذين بلغت الرأسمالية فيهما أعظم نمو ممكن ، وبوصفهما أيضاً قلعتي الديمقراطية البرلمانية في عالمنا ، وبوصفهما ثالثاً ، مصدر تأثيرات حتمية في بلاد المعسكر الغربي .

وعندما نحاول تبشّر أغوار هذه الأزمة ومواجهة تناقضاتها وفلسفتها ثم تبشّر اتجاهها ومصيرها ، نجد أنفسنا أمام هذا السؤال :

إذا كانت قوى المال والصناعة تستطيع أن تبسط نفوذها الجاثم

على كل مقدرات الأمة والدولة إلى هذا المدى الذى رأينا بعض مظاهره
فما قيمة الديمقراطية إذن وما جدواها . . ؟

ولكن حين نلقى هذا السؤال ، أو حين نلتقى به بعد أن تفرضه
علينا طبيعة الدراسة التى نحن بصددتها ، لا ينبغي لنا بحال أن ننظر
من الديمقراطية أن تتخلى عن وسائلها وهى تقاوم القوى التى تتحداها .

فإذا حوربت الديمقراطية بوسائل فاشية ، ثم دافعت عن نفسها
بوسائل فاشية مماثلة ، فقد فقدت ذاتها وفقدت حقها فى الوجود .

مثلا — إذا وُجدت مؤسسات رأسمالية كالتى أشرنا إليها من قبل ،
تستخدم عصابات مسلحة تمارس الغدر والإرهاب والقتل ، فلا يمكن
للميمقراطية أن تلجأ لنفس الوسائل ، لأن أولى خصائصها أن تضع
الإقناع مكان الإكراه ، والقانون العادل مكان السلطة الفاشية .

وموقفها هذا — يتيح للقوى المخربة أحيانا — أن تتبادى فى
عدوانها — وهنا تبدو الديمقراطية ، وكأنها عاجزة عن تحقيق ذاتها .
بيد أن موقفها هذا — يعنى فى نفس الوقت احترامها المطلق لذاتها
ولمبادئها والغرض التاريخى من وجودها — وهنا تكمن عظمتها .

إن الذى تستطيع الديمقراطية عمله تجاه التحديات غير المشروعة
حتى حين تجيء هذه التحديات من الدولة ، أن تتصرف باعتبارها قوة
تاريخية ، ترتكز على أعظم حقوق الإنسان وأعرق احتياجاته ،
فتتمسك بمواقفها ، وتفتح أغين الرأى العام على الأخطار التى تهدد
حرية وحقوقه ، وتمده بالمعلومات الكاملة والحقائق الصادقة ،

وتجند من البرلمان ومن الصحافة ومن المعارضة ما تستطيع تجنيده ،
لصدّ تيار الرّدّة ، ووقف امتداد الخطر ..

إن رأس المال قد يسيطر نفوذه على عدد من أجهزة الدولة ، وعدد
من أعضاء البرلمان ، وعدد من الصحف ووسائل الإعلام . وقد يستشري
هذا النفوذ — أحيانا — فيكاد يغطي معظم قوى الدولة والسياسة . .
ولكن الديمقراطية كقوة تاريخية . لها تقاليدها ، ولها سلطاتها — تجدد
دائماً فرصتها للدّخول والتّجديد واسترداد ما ينهبه العادّون من أرضها —
وليس أدل على هذا من نشاطها المتأبّر في مقاومة قوى رأس المال والصناعة ،
وفي نفس البقاع التي أخذنا منها شواهد السلطان المتفاقم لرأس المال :

فمثلاً في أثناء حركة التطهير التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى في
أمريكا ، كان هناك من يقاومها ويسفّسها الحكومة التي تقوم بها وينعقد
مؤتمر من القضاة وعلماء القانون ويذيعون على الشعب بياناً مشهوراً
بعنوان — « إلى الشعب الأمريكي — تقرير عن التصرفات غير الشرعية
التي ارتكبتها وزارة العدل الأمريكية ، متضمنة كل وقائع التعذيب. (١)
وكانت صحيفة مثل « نيويورك تيمس » رغم أنها تمثل سياسة تقليدية
محافظّة ، تستنكر ضرب البوليس واعتداءاته على المعتقلين وتحيط الرأي
العام علماً ببعض وقائع هذا العدوان .

وعندما تحدّت قوى المال والصناعة « روزفلت » لمبادئه الإصلاحية
المعروفة ، « المسلك الجديد » ، ثم سخرُوا كل طاقاتهم لإسقاطه في
الانتخابات بعد انتهاء مُدته الأولى ، استطاعت الديمقراطية أن تسخر

(١) — ص ٢٥ — « مصرع الديمقراطية في العالم الجديد »

من أرباب المال هؤلاء ، وأن تمكن الناجحين من إعادة توزيع «روزفلت»
في انتصار ساحق مبین .

وعند ما كانت حكومة «ترومان» تنفق أربعة مليارات من الدولارات
الأمريكية على جيوش «كاي شيك» وينادي «ترومان» بتسليح اليابان ،
كان هناك من أعضاء «الكونجرس» من يقولون له بملء أفواههم : لا .
فكان هناك — مثلا — عضو الشيوخ «هيوج دي لاسي» الذي
وقف يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ يتحدى ترومان ورأس المال
الأمريكي قائلا :

« إن سياسة ترومان في الشرق الأقصى تمثل منطق
رجال المال والأعمال الكبار الطامعين في استغلال
القارة الآسيوية استغلالا لا يعرف الحدود والقيود
« إنها تمثل منطق الاستعمار الدولارى . . منطق
حرب عالمية جديدة ... » (١)

وعندما كان — ترومان ومكارثي — ينشران وباء «المكارثية»
و«مرسوم الولاء» في أمريكا عام ١٩٤٧ — كانت الديمقراطية تواجه
التحدّي ببسالة عظيمة . فیهبُّ الكتاب والصحف والمؤسسات العامة
لِدَحْضِ هذا النُشُوز .

ويذيع «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية» بيانا على الشعب يقول فيه :
« لقد طغت على البلاد موجة متعارضة من الردّة

(١) كتاب : مصرع الديمقراطية في العالم الجديد ص ٧٣

إلى الوطنية الضيقة والنزعة العسكرية .

وكان هناك — على سبيل المثال أيضاً — أساتذة الجامعات الذين عقدوا مؤتمراً في جامعة « بيل » ووجهوا إلى رئيس الدولة « ترومان » رسالة يقولون فيها :

« إن موجة من الكبت انتطعت في هذه الأيام على البلاد بفضل « مرسوم الولاء » الذي وقعه الرئيس و « قرار مبدأ السلامة » الذي أصدرته وزارة العدل ، وتحت ستار الحصانة النيابية حيناً ، وستار السرية حيناً آخر ، يقوم نفر من كبار رجال الدولة بالقيام بأعمال تتنافى والحريات المدنية وتشكل خرقاً لأعمال الدستور .. » (١)

وتكتب « صحيفة المحامين » في نفس الموضوع فتقول :

« لقد انطفأت تلك الروح التي ولدت الحريات الأربع ، وهنا في الوطن ، أمست الحريات نفسها في خطر .. »
« وهامى ذى « وح الفاشية » تخيم على الولايات المتحدة بعد انقضاء سنتين لا غير على إنزالنا الهزيمة بأعدائنا الفاشيين .. » (٢)

واعلم أكثر من هذا دلالة على مقدرة الديمقراطية — تلك المعارضة التي جُوبِئت بها الحكومة الأمريكية ، حتى عندما كانت تحاكم شيوعيين حقيقيين هم أعضاء اللجنة القومية للحزب الشيوعي — عام ١٩٤٩ —

(١) المرجع السابق ص ١٠٥ (٢) — نفس المرجع والصفحة .

فقد أصدر جماعة من المفكرين ، والقضاة ، وعمداء الكليات بيانا إلى الشعب قالوا فيه :

« إن محاكمة الحزب الشيوعى هذه إنما هى محاكمة لحرية الرأى نفسها . . . وجميع الإجراءات القانونية المتخذة بشأنها ، إنما تمثل انحرافا كاملا عن مهمة الحكومة بمفهومها المعروف فى الولايات المتحدة منذ مائة وتسع وخمسين سنة ..

« ومن عجب أن التهم المنصوص عليها فى هذه القضية منحصرة فى تعليم الماركسية اللينينية والإيمان بها .. « وإذا ما عُدَّ مثل هذا التَّبنى لهذا المذهب جريمة يعاقب عليها القانون ، فعندئذ يكون من الجائز أن يُصبح التغيير السياسى فى البلد الديموقراطى أمراً متعذراً .. « ومثل هذا الوضع خلىق به أن يجعل من الحزب الشيوعى وسائر الجماعات اليسارية فى الولايات المتحدة منظمات غير شرعية بطريقة لا تكاد تختلف عن تلك التى حلَّ بها هتلر ، وموسوليني ، وفرانكو ، الحزب الشيوعى ، .. (١)

وازداد هذا الموقف بهاء وعظمة تكتمل بهما الديموقراطية عن جدارة بموقف رئيس المحكمة نفسها التى شكلت لمحاكمة زعماء الشيوعيين هؤلاء . فقد وقف رئيس المحكمة القاضى « هاريس » يعلن من فوق منصة القضاء ما يأتى .

(١) المرجع السابق ص ١٤٧ .

« إن محاكمة الشيوعيين لا تعدو أن تكون مهزلة
وينبغي أن يلقى الاتهام كله في سلة المهملات .. »

« ذلك بأن هذا الاتهام مبنى على بيانات هزيلة من
أقوال الجواسيس والمخادعين .. »

« ومثل هذه البيانات لا يمكن أن تنهض في المحكمة
التي رأسها ، فأنا أمقت الجواسيس والمخادعين ،
وكذلك يفعل الشعب الأمريكي ، ..!! (١) »

إن الديمقراطية حين تتحدى قوى المال التي تملك كل وسائل الغلب
و حين تقاوم استسلام الدولة لهذه القوى بمثل تلك المواقف ، كتكشف
عن أروع خصائصها ومزاياها .

لأنها تلهم الناس مواقف الرشد ، وتمنحهم من الطمأنينة والأمن
والشجاعة ما يجعلهم قادرين على صد طغيان الدولة ورأس المال معاً .

إن رأس المال — مثلاً — يستطيع أن يحمل المسؤولين في حكومة
« ترومان » على فصل المدعى العام المساعد ، الذي ذكرنا نبأه في الفصل
السالف — لأنه كشف في تحقيقه عن صلة بعض كبار رجال الصناعة
الأمريكيين بالنازية ، ولأنه أصر على إذاعة تقريره ..

ولكن « الديمقراطية » مكنت الرجل نفسه ، من أن يخشى الأندية
محاضراً حول اتهامه ذاك ، ومنندداً بأولئك الكبار الذين تأمروا على
الوطن في سبيل أرباحهم ومصالحهم .. ومكنته من أن يؤلف الكتب
حول هذا الموضوع ، ومكنته من أن يجد رأياً عاماً يسانده ، وصحافة

تبتنى دعوته ، وتتهم « ترومان » بعجزه عن مقاومة سادة المال من أمثال «فورد» ، و«كوفلن» ، و«ليندبرج» ، وتكشف النقاب علنا ، عن تقرير المدعى العام وعن الكبار الذين يهتمهم التقرير .

لقد كان «ترومان» يعتبر نفسه — وهو رئيس الولايات المتحدة — الممثل الأمين لمصالح رجال المصارف والصناعة والمال وسفيرهم لدى الدولة .. وكان لا يزال يمسك بيديه بقايا من السلطة الاستثنائية التي كانت ممنوحة لرئيس الدولة إبان الحرب .

كان معه سلطة الدولة كلها .. ومع هذا فقد هزمه سلطان الديمقراطية ، ووضع الرأي العام حداً لمهازله ومهازل المكارثية معه .

ولأنه شيء باهر حقاً أن نرى حاكم إحدى الولايات ، وهو — المرينسون — حاكم ولاية «مينيسوتا» يلقى خطاباً في اجتماع شعبي هائل ، عام ١٩٤٨ متحدياً به الرئيس ترومان ، فيقول :

« بعد غد تنقضى ثلاثة أعوام على وفاة فرانكلين روزفلت ، وقد حدثت خلال هذه المدة القصيرة تغيرات عميقة مشؤمة في بلادنا .

« ذلك بأن أمتنا خطت في عهد الرئيس روزفلت الذي دام ثلاث عشرة سنة خطوات واسعة في سبيل الفوز بأسلوب في الحياة آمن مطمئن ، جدير بأن يجعل للعيش معنى .

« ولكن حكومة الولايات المتحدة ما لبثت أن وقعت بعد وفاة روزفلت في أيدي تلك الزمرة البالغة النفوذ

والتي كان الرئيس السابق يدعوها — جماعة الملكيين
الاقتصاديين — وإذ وفقت هذه الزمرة إلى السيطرة
على الحزبين الرئيسيين جميعاً ؛ فقد سعت إلى أن تبسط
سلطانها على السوق العالمية كلها ، ولو أدى ذلك إلى
توريث بلادنا في حرب عالمية جديدة ..

« ولما كان جزء من حملتهم يشن باسم الجهاد ضد
الشيوعية ؛ فقد قاموا بهجوم عنيف على حقوق المواطنين
الأمريكيين المدنية والسياسية ..

« وعندما تفتنى حكومة ما ، إلى أن تصبح غير ممثلة
للشعب ، وعندما يصبح الرجال القابضون على أزمّة
السلطان السياسى أجراء بخدمون مصالح القلة ذات
الامتياز ، يكون الوقت قد حان للتشكرك لتلك الحكومة
وإقصائها عن السلطة ، وما هو ذا الوقت قد حان ، (١) (١١)

وفي بريطانيا كذلك ، نجد قوى الديمقراطية واقفة بالمرصاد لسطوة
رأس المال ، ولسلطة الدولة نفسها حين تحاول أن تُنمّسَ نفوذها على
حساب نفوذ الأمة ونفوذ الحرية .

فتلاً ، عندما يتقدم « تشيرشل » عام ١٩١٧ ، بقرار لتجديد الحرب
ضد روسيا بعد انتصار الثورة الماركسية فيها ، تهيب الديمقراطية لعمال
بريطانيا الفرصة الحرة لمعارضة الحكومة وشلّ حركتها ، فيضرب عمال

الموانئ جميعاً عن قفل المدافع والذخائر التي كان يراد استعمالها لإسقاط الثورة الاشتراكية — ولقد كان لموقفهم هذا أثرها ثل وحاسم في استقرار الثورة ونظامها ..

وعندما كان حزب العمال يضعف أمام مسؤولياته كحزب اشتراكي — كما حدث عام ١٩٣٠ — كانت الديمقراطية تمكن الناخبين من أن يلقن ممثليهم دروساً لا تنسى ..

وعندما خان حزب الأحرار المبادئ التي واثق الشعب عليها ، ووقع حين ولي الحكم تحت تأثير الرأسمالية البريطانية — ثارت الديمقراطية منه . فأعطت الجماهير حق إسقاطه ومكنتهم من أن يحكموا عليه بالانقراض ، وانقرض حزب الأحرار .. ١١

وبينما كانت الرأسمالية البريطانية تتشبث في استمارة بكل مواقعها ، كانت الديمقراطية تنجب لها كل يوم وليداً ، فجاعة الفايين ، وجماعة الأرض والعمل ، ثم القوانين الذي أخذت ترى لصالح الطبقة العاملة . وحرية للقول والفكر التي لم تتخل يوماً واحداً عن نقد الرأسمالية وتحطيم سلطتها .

وعندما كسب تشرشل النصر لبلاده في الحرب العالمية الثانية ، وكان بطلها العظيم غير منازع ، وصار من حقه في الانتخابات التي تلت الحرب أن يظفر مع حزبه ، لا بأغلبية أصوات الناخبين ، بل بإجماعها .. كان هناك شعب أحسنت الديمقراطية تربيته ، فأدرك أن بطل الحرب لن يكون بطل السلام . . وأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بريطانيا ، لن يكون تشرشل رجلها .. ولن يكون حزب المحافظين

الأداة التاريخية لحاها . . . وجاء الناصيون بحزب العمال الذي صفتى
الامبراطورية البريطانية ؛ ووضع الأساس لسياسة التأميم . . . ١١
حدث هذا رغم ذلك النداء المؤثر الذى وجهه « تشرشل » إلى الأمة
البريطانية غداة توقيع الألمان وثيقة التسليم بلا قيد ولا شرط، والذى
قال فيه :

« إذا كنتم قد شعرتُم بالملل من وجودى ، ورغبتم
فى رؤية وجه غير وجهى ، فإنى أقبل هذا بروح
رياضية ، وعن طيب خاطر .

« ولكنى أرى إلزاماً على أن أحذركم كما سبق لى أن
حذرتكم عندما تسلمتُ هذه الأعباء قبل خمس
سنوات ، ولم يكن أحد يدرى آنذاك أن هذه المهمة
ستطول كل هذا الوقت ، بأنه مازال أمامنا الكثير
لنفعله . . . (١) .

وعندما زحفت حكومة إيدن على مصر عام ١٩٥٦ ، كانت
الديمقراطية له بالمرصاد ، فكنت معارضية فى الشارع من أن يقذفوه
بـ « البيض » ، ويضطروه إلى الاختباء فى غرفته . . . ومكنت معارضية فى
البرلمان من التشهير به وبسياسته جهاراً علناً ، وتولت المعارضة داخل
بريطانيا نفسها مهمة إبلاغ العالم أجمع ، الجريمة التى ترتكبها حكومة بلادهم
ضد الحق والسلام !! . .

وعندما جنحت حكومة العمال فى فترة حكمها السابقة إلى رفع

(١) — مذكرات تشرشل ج ٣ — ص ١٥٤٣ ترجمة : خيرى حماد

ميزانية التسامح على حساب الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، جنسيت الديمقراطية من بين الوزراء أنفسهم مثل «بيفان» وزملائه ، ومن كبار رجال الحزب ومفكريه أمثال «كول» ، فهاجموا الحكومة وسياستها ، وهاجموا حلف الأطلسي ، وربطوا بريطانيا بعجلة الاقتصاد الأمريكي والسياسة الأمريكية وأثمرت معارضتهم هذه — مؤتمر جنيف — ثم كل المحاولات التي بُذلت ، ولا تزال مستمرة لتخفيف حدة التوتر الدولي .

إن الأمثلة من هذا الطراز كثيرة — وكلها تكمل الصورة التي لا بد من عرضها بأمانة ونحن نبحث أزمة الديمقراطية . .

ودلالة هذه الوقائع ، أن الديمقراطية — وتلك أعظم مزاياها — تتيح للشعب من الأمن والشجاعة والتربية السياسية ما يجعله قادراً عن طريق مفكريه ، وكتابه ، وصحافته ، ومؤسساته ، وقادته ، وناخبيه ، على مواصلة السعي لإعلاء كفة الجماهير والأمة .

بيد أن سؤالاً هاماً يواجهنا عند هذه النقطة من الحديث .

هذا السؤال هو : ماذا صنعت الديمقراطية أكثر من إتاحتها فرصة القول والمعارضة للناس . . ؟ هل مكنت لإرادة التغيير من أن تُتنحى نهائياً تسلط رأس المال على مقدرات الدولة والأمة .. ؟

ماذا فعل أولئك الذين مكنتهم الديمقراطية من التشهير بقوى المال والصناعة المتسلطة ، والذين وقفوا في وجه ترومان بأمريكا . وفي وجه

جذب المحافظين ببريطانيا — هل غيرت الديمقراطية من أسس النظام الاجتماعي القائم على سيادة « رأس المال » شيئاً ... ؟؟؟
إنه سؤال في موضعه ..

ومادنا نستمسك بحياد الفكر وأمانته ، فلا بد من من لإيراده .
والإجابة عنه ذات شطرين ..

الشرط الأول ، سبق الحديث عنه ، وهو أن للديمقراطية وسائلها المستمدة من خصائصها ، فهي لا تستطيع أن تقاتل « الثنتين » ، بوسائل « التين » ذاته ، وإلا أصبحت « تيناً » مثله .
إن مهمتها « السياسية » ، أن تجعل كلمة الأمة والدستور هي العليا .
ومهمتها « التربوية » ، أن تملأ أفئدة المجتمع حاكين ومحكومين بالولاء التام لمشية الأمة ، ولكلمة الدستور ، ولما يتفرع عن المشيتين من قوانين عادلة .

ووسيلتها دوماً — الإقناع — لا الإكراه .

وهذا يُفرض بنا إلى الشرط الثاني من الإجابة ، وهو أن الديمقراطية شأنها شأن كل قُوى الخير في الحياة الإنسانية . لا بد وأن تجابهها تحديات كثيرة ، ولا بد أن تتلقى هجوماً مستمراً من أصحاب الامتيازات التي تُصمم هي على دحضها .

وعندئذ لا يتمثل معيار نجاحها في عدد قتلها ، بل في عدد المبادئ التي تخرج بها من المعركة سليمة تقيّة ..

إن عدد الأهداف التي تُصيب قُوى العدو ، لا يُهم الديمقراطية

بقدر ما يهمها عدد الضربات النظيفة التي تُوجهها ، ومستوى الوسائل التي تحقق بها أغراضها ..

وهي لا تستهدف قط إفناء عدوها .. إنما يعنىها أن تنزع الخنجر المسموم من قبضته ، معلّمة إياه أن السيل الوحيد لكي يحيا حياة عادلة طيبة — هو أن يواجه الحياة بعقله لا بخنجره ..

وهي كنهج متكامل لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية معاً .. لتوزيع المسئولية والثروة معاً .. لتوطيد سيادة الأمة والقانون معاً .. لتربية الشعب والحكومة معاً .. لا يعنىها ولا يُفيدها أن تحرز انتصاراتها جميعاً مرة واحدة ، إنما يعنىها إذا أخذت شبراً من الأرض ألا تخسره بعد ذلك أبداً .. وحتى إذا تغلبت عليها القوى المعادية ككرة أخرى ، فإنها تستमित في استعادة هذا الذي صار جزءاً من أرضها وحقها ..

ولقد يتهم بعض الناس الديمقراطية بالبطء وبالعجز .. بيد أن هذا الاتهام ناجم عن عدم إدراك للفارق الكبير بين التغيير القانوني ، والتغيير الثوري .. والأول هو أداة الديمقراطية ووسيلتها .. على أنه حين يصير التغيير الثوري ضرورة تاريخية في بلد ما ، فإننا نجد الديمقراطية هي المناخ الذي يمد هذا التغيير بقوة الانطلاق ..

والتاريخ المعاصر وغير المعاصر مترعٌ بالشواهد والأمثال . هذا هو جوهر الديمقراطية الذي يُسبى عن نفسه خلال مسعاها لتحرير المصير الإنساني .

ومهما يغش التطبيقات الديمقراطية من تزيف والتواء — في

معاقل الرأسمالية — فسيظل جوهرها ناهضاً يرسل سنناً بَرَقية ،
ويُواصل بث طاقاته ..

وهي لا تنقصها القدرة — إذا أحسن الشعب استخدامها — على
تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي .

ومسترد خروشوف ، نفسه واللجنة المركزية للحزب الشيوعي
السوفييتي اعترفا بهذه الحقيقة تحت ضوء الأوضاع التاريخية الجديدة .

ففي تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمره
العشرين ، قال بعد أن أشار للظروف التاريخية الجديدة التي جعلت في
الإمكان اليوم التحول إلى الاشتراكية من غير صراع ثوري مسلح :

... وفي هذه الأحوال تستطيع الطبقة العاملة إذا

ما وجدت حولها الفلاحين الكادحين والمثقفين

وجميع القوى العاملة الوطنية ، وردت رداً حاسماً على

العناصر الانتهازية العاجزة عن العدول عن سياسة

التفاهم مع الرأسماليين وأصحاب الملكيات العقارية —

تستطيع آتئذ — أن تنزل الهزيمة بالقوى الرجعية

المعادية للشعب ، وتظفر بأغلبية متينة في البرلمان ،

وتسحوله من هيئة للديمقراطية البراجوزية ، إلى أداة

لإرادة الشعب فعلاً ...

وفي هذه الحال تصبح هذه المؤسسة التقليدية بالنسبة

لكثرة من البلدان الرأسمالية العالية التطور هيئة

لديمقراطية الحقيقية ، الديمقراطية من أجل

الكادحين ، (١).

إن الديمقراطية إذن ، حتى إذا وصفت بالبرجوازية - وهو الوصف الذى سناقشه فيما بعد - قادرة على خلق التحول الاشتراكي بوسائلها البرلمانية وليست عاجزة أبداً مهما تكن قسوة القوى التى تتحداها .

ولأن الذى يتبع فى التاريخ ، ذلك الإصرار الشيطاني الذى يقبض به أرباب المال على امتيازاتهم ليعجب كيف استطاعت الديمقراطية أن تحتفظ بحياتها وسط هؤلاء المدججين بكل ما فى الأرض من بطش وغدر وحيلة . . .

ثم كيف استطاعت أن تستدرج من تلك الامتيازات قدراً كبيراً وتضيفه لحقوق الجماهير والكادحين . . .

إن ذلك يبدو واضحاً عندما تغادر دول القمة فى المعسكر الرأسمالى إلى بعض دول الوَسَط ، فهناك نجد الديمقراطية استطاعت أن تُصنِّفُ الرأسمالية وتجعل منها مجرد بقايا مهزوزة ، فهى تقوم إما على اقتصاد مُشترك . . . وإما على اقتصاد تعاونى - كما هو حادث فى السويد والنرويج ، والدانمارك ، وبعض دول أوروبا .

على أنها فى دول القمة لا تكف عن العمل الناجح المستمر ، وإذا كانت التحديات التى تواجهها تبدو لائحة فى بلد كالولايات المتحدة فلأن طبيعة تلك البلاد تساعد على ذلك .

(١) خروشوف - عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية - ص ٤٣

فأمريكا تتكون من ولايات كثيرة ، لكل ولاية حكمها المحلي —
نما يجعل بسط نفوذ المؤسسات المالية والصناعية على بعض الولايات
التي تعمل فيها سهلاً ميسراً .

وهذا التركيب الجغرافي ، والسياسي للبلاد ، مضافاً إليه التركيب
التاريخي والنفسى للشعب الأمريكى كله ، يجعل التمرد على السلطة الاتحادية
— ولو إلى حين — عملاً ميسراً كذلك . ولقد شهدنا فى حكم «أيزنهاور»
تحديات بعض حكام الولايات لقرارات الدولة فيما يختص بقضية
الزواج . . ونشهد هذه الأيام فى حكومة «كيندى» نفس التحدى
لنفس السبب ، واضطرار الحكومة للتدخل بجيشها وقواتها الاتحادية ..

ثم إن الرخاء الواسع من جانب ، والتوسع المستمر للرأسمالية من
جانب آخر ، يهيئان لقوى المال والصناعة كثيراً من الحيوية والصمود
والمثابرة ..

هلى أنه لا ينبغي أن ننسى سبباً آخر له أهميته القصوى . وهو سبب
لاتحمل الرأسمالية وحدها وزره ، بل تشاركها فيه الاشتراكية .. ذلك أن
« دول القمة » فى الجانب الاشتراكي الماركسي عجزت حتى اليوم عن
أن تقدم لشعوب الدول الرأسمالية كلها نمطاً من الحياة يجمع إلى توفير
العدل فى توزيع الثروة — توفير الحريات السياسية اللازمة لشخصية
الفرد ، وكيان الإنسان — الأمر الذى سنتحدث عنه بإسهاب عندما
نبلغ موضعه من البحث .

أجل . . لقد فات الاشتراكية أن تدرك أن الديمقراطية البرلمانية في بلاد يسيطر عليها رأس المال المحتكر ، إنما هي كطائر تائه يطير مع غير سر به . . وأن الوطن الأم ، الوطن الحقيقي لهذه الديمقراطية ، هو المجتمع الاشتراكي الذي كُتِبَ عن كاهله كل امتياز اقتصادي ظالم — فات الاشتراكية ذلك ، فبدلاً من أن تتبنى الديمقراطية وترفع لواءها راحت تُشهر بها ، وتصفها بالبراجوازية ، دون أن ترفع أمام الناس بديلاً لها يُعطى في مجال الحرية السياسية ما تعطيه الديمقراطية البرلمانية من ضمانات .

وبعد . . فهل يعني تفاؤلنا السالف بقوة الديمقراطية أنها لا تعاني حياتها ، ولا تعيش أزماتها . . ؟

كلا . . وإلا ففيم إذن حديثنا المفيض عن أزماتها . . ؟ ؟
إن الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي لها أزماتها رغم النمو المستمر والمشاهد لسلطانها السياسي .

وأزمتها آتية من تقييد حركتها ونقص نفوذها .

وإذا سرنا مسافة أكثر نحو ما يسمى « بعد العمق » أمكننا أن نقول : إن سر الأزمة كامن في التفاوت البعيد بين طبيعة الدولة ، وطبيعة الحكومة .

ونعني بالدولة ما يعنيه — لاسكي ، وفلاسفة القانون — أي « سلطة السيادة » . .

ونعني بالحكومة ما يعنونه أيضاً — أي « سلطة التنفيذ » . .

إن السلطة التنفيذية في بلد كالولايات المتحدة — أى الحكومة ، تنهض على أسس ديمقراطية ، فهناك برلمان منتخب .. وهناك معارضة منظمة .. وهناك قانون يحاول أن يفرض احترامه .. وحكومة تستمد وجودها من ثقة ممثلى الشعب بها .

بيد أن « الدولة » هناك لا ينهض جوهرها على أساس ديمقراطى ؛ لأن الدولة تعنى جوهر السيادة .. وجوهر السيادة هناك لا يستمد حقيقته من الشعب بقدر ما يستمده من القوى الهائلة لأرباب المال والصناعة .

الامر الذى حاول الرئيس الأسبق « روزفلت » أن يكبح جماحه حين وقف يقول فى افتتاح الكونغرس الأمريكى عام ١٩٣٥ :

« لقد فوضنا الشعب تفويضاً صريحاً بأن نحمل الأمريكيين على الإقلاع عن فكرة اكتساب الثروة عن طريق الربح الفاحش ، اكتساباً يؤدي إلى فرض النفوذ الشخصى غير العادل على الشؤون الخاصة ، ومن ثم على شئوننا العامة أيضاً ، مع عظيم الأسف ، (١) .

من أجل ذلك أستطيع أن أرى — وإن بدا هذا الرأى غريباً بعض الشيء — أن الحرب الأهلية الأمريكية ، مثلاً ، لم يُعلنها الشمال على الجنوب ، ولا الجنوب على الشمال .. وإنما أعلنتها « الدولة » على الحكومة ، .. ! !

أجل .. إن الحرب الأهلية — مثلاً — كانت في حقيقتها حرباً بين
الدولة ، في أمريكا .. و الدولة ، في أمريكا ..

كانت حرباً بين « سلطة السيادة » التي يمسك بها إمساً غير منظور
جباية المال والمصالح الخاصة ، وبين « سلطة القانون » الذي تمثله
الحكومة .

إن تلك الحرب التي دارت رحاها من أجل تحرير الرقيق ، إنما
نشأت من أسباب أبعد من هذا غوراً ..

وحينما نقرأ تاريخها الحقيقي نجد أن تحرير الرقيق كان نتيجة لها
أكثر مما كان سبباً فيها .

أما السبب الحقيقي ، فقد كان ذلك النزاع الضاري ، والتعارضي
الحاد بين المصالح الاقتصادية لأهل الشمال ، والمصالح الاقتصادية
لسكان الجنوب ،

فأهل الشمال ، تحتم مصالحهم الاقتصادية رفع نسبة الحماية الجمركية
حتى يستطيعوا دعم صناعتهم الناشئة وحمايتها .

وأهل الجنوب ، تحتم مصالحهم الاقتصادية ، خفض الرسوم الجمركية
حتى يستطيعوا أن يُصرفوا أقطانهم ومنتجاتهم الزراعية .

ولقد تمكن سادة هذه المصالح في كل من الشمال والجنوب — من
الاستحواذ على سلطة السيادة — أي الدولة ، فورطوا الحكومة
في الحرب .

لأنها حرب شنتها المصالح الخاصة لكبار رجال الصناعة في الشمال

والنزاع في الجنوب ضد القانون ، عندما رأى كل فريق من أصحاب هذه المصالح أن القانون لن يكون في صفه وحده ضد الجانب الآخر.. حرب بين «السيادة» أو «الدولة» التي تستحوذ عليها طبقة خاصة ضد «الحكومة» التي تُلزمها مسؤولياتها أن تعمل لصالح جميع الطبقات. ونستطيع أن نرسل في هذا الرأي ، فرى أن كل الحروب التي أشعلتها أزمات رأس المال ، محلية كانت أم عالمية ، إنما كانت تُعلنها «الدول» وتُسخرُ لإنجازها «الحكومات» .. !!

فعلى الرغم من أن «الحكومة» هي مجموع القوى والأجهزة التي تحكم وتنفذ ، إلا أنها تستلهم طوعاً ، أو كرهاً سُلطة السيادة .

والصراع القائم بين سلطة المال وسلطة القانون في بلاد كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة — إنما هو في مجموعته صراع بين سلطة السيادة — التي هي «الدولة» وبين «الحكومة» التي تقوم على أساس ديمقراطي ..

ولو أن الحكومة تصير من القوة والتفوق بحيث تنتزع السيادة التي هي من حقها باعتبارها الأداة التنفيذية لإرادة الشعب والقانون ، إذن لما تعرضت الديمقراطية للمازق الذي تعانيه بسبب تسلط سلطة المال على سُلطة السيادة .

وهذا التناقض يُؤايدُ النقص في نفوذ الديمقراطية ويتميد حركتها. يَبْدُ أن هذا النقص إذا كان سببه الرئيسي تسلُّط رأس المال بكل طاقاته وجبروته ، فإن ثَمَّت أسباباً أخرى تعمل إلى جانب السبب الرئيسي هذا .. وتُعزِّقُ بدورها نمو الديمقراطية واتساع نفوذها .

وتتلخص هذه الأسباب فيما يمكن أن نُسَمِّيه « خمول الإيمان » ،
بالديمقراطية .

فعلى الرغم من إيمان الشعوب التى تسودها الديمقراطية بالديمقراطية ،
إلا أن هذا الإيمان يبدو كسولا ، رتيباً ، غير مشحوذ ولا مستحمس . . .
ويتبدى هذا فى علاقة الجماهير بالانتخابات ، وبالأحزاب ، وبالحياة
السياسية بصفة عامة .

كما يتبدى — من جانب آخر — فى الأسلوب الذى تعالج به
الأحزاب مسئولياتها .

ففى بلاد كأمريكا مثلاً يحدثنا مؤلف كتاب « الأحزاب السياسية
فى أمريكا » ، فيقول : — (١)

« أما أغرب مظهر إبرود السياسة الأمريكية فهو عادة
عدم التصويت . وهى ظاهرة من السهل علينا أن
نتقبلها بنظرة متساهلة ؛ فإن إقبال الأمريكيين على
استعمال حق التصويت الثمين أقل من إقبال أى شعب
آخر فى العالم كله . »

ثم يسوق إحصاء عن النسب المئوية لتعداد الذين يستخدمون حقهم
الانتخابى — وهى تتراوح بين ٤٩٪ و ٦٢٪ . . . وكان الرقم القياسى
الذى حققه المُدُلون بأصواتهم هو ٦٤٪ وذلك عام ١٩٥٢ . .

(١) تأليف كلينتون روسيتر — ترجمة د . محمد ليث شنب — ص ٣٠

ويخبرنا المؤلف أنه في عام ١٩٥٨ حيث كانت نسبة الناخبين ٤٤٪ / بلغ عدد الذين لم يشتركوا في الانتخابات مجرد الكسل عن الذهاب لمراكز الاقتراع حوالي خمسة وثلاثين مليوناً من الناخبين — هذا طبعاً عدا آخرين يقاربونهم في العدد لم يشتركوا أيضاً ، ولكن لأسباب أخرى غير الكسل واللامبالاة . . . !

أما الأحزاب السياسية هناك ، فقد كنا نظن أنها أجهزة سياسية فعالة . يبدو أن الحقيقة كما يكشف عنها الكتاب المذكور بوثائقه وأرقامه أن الأحزاب هناك مجرد أجهزة ضخمة لإدارة الانتخابات في مواسمها .

والولاء للحزب وللبادته مفقود إلى درجة كبيرة ، لأن كل حزب من الحزبين القائمين في أمريكا . تسيره جماعة غير منظورة من النفعيين وأصحاب المصالح الكبيرة ، ويسمونهم جماعات الأروقة ، والولاء يكون لتلك الجماعات أكثر مما يكون للحزب ، أو للديمقراطية :

ويعبر عن ذلك أحدهم ، وكان واقعاً تحت تأثير إحدى الشركات الكبرى واسمها شركة « إري » ، فيقول :

« في المناطق الجمهورية كنت جمهورياً ..

« وفي المناطق الديمقراطية ، كنت ديمقراطياً ..

« وفي المناطق المشكوك في صفتها السياسية كنت متشككاً ..

« ولكني كنت دائماً أتنمى إلى « إري » ، . . . ! ! ! (١)

والطابع القومي للأحزاب مفقود هو الآخر . كما اعترف الرئيس

السابق « ايزنهاور » ، عام ١٩٥٦ قائلاً :

(١) كتاب الأحزاب السياسية في أمريكا « ص ٢٦ » .

« يجب أن نتذكر أنه لا توجد أحزاب قومية في الولايات المتحدة .. بل توجد أحزاب خاصة بكل ولاية، (١) .

ومن عجيب أن هناك عشر ولايات يقوم فيها نظام الحزب الواحد، أى أن الحزب الثانى لا وجود له فيها .. كما أن هناك اثنتى عشرة ولاية تروّح تحت نظام . يكاد يكون نظام الحزب الواحد .

وجماعات المتفعين ، أو جماعات الأروقة التى سبقت الإشارة إليها تجد فرصتها فى الولايات ، وفى مجالس شيوخها بصفة خاصة — ممثلة أصحاب المصالح الاقتصادية والطبقة الراقية فى الولاية .

ويحدثنا عن أمثلة من ذلك مؤلف كتاب «النظام السياسى فى الولايات المتحدة»، (٢) فيقول :

« إن أعضاء مجلس الشيوخ بأحدى الولايات كان الواحد منهم يتقاضى « سبعمائة ، دولار سنوياً — مكافأة عن عضويته .

« وفى الوقت نفسه كان أحد ممثلى شركة كبرى ذات مصالح فى مناجم تلك الولاية يُفأخر بأنه مطمئن إلى أن الهيئة النيابية فى الولاية لا تستطيع بحال أن تفرض على شركته ضرائب عن المعادن المستخرجة ؛ لأن

(١) المصدر السالف ص ١٦ .

(٢) تأليف : دافيد كوشمان كويل — ترجمة توفيق حبيب — ص ٢٠٢ .

معظم أعضاء مجلس شيوخ الولاية قد عينوا مساحمين
عن الشركة .. وكان كل واحد منهم يتقاضى إلتعاباً
مقداره « خمسة آلاف » دولار في السنة .. ١١١

أرأيتم ؟؟

إن المكافأة التي يتقاضاها من مجلس شيوخ الولاية « سبعمائة
دولار » .. أما « المكافأة » وإذا شئتم فقولوا « الرشوة » التي يتقاضاها
من مؤسسات الصناعة والمال فهي « خمسة آلاف دولار » سنوياً .

يضاف إلى هذا كله عزوف الشعب الأمريكى ، وفقدانه كل اهتمام
بالشئون السياسية .

يقول « روسيتر » (١) .

« وبسبب إفساد السياسيين للديمقراطية في بلادنا ،
فإن الكثيرين منا يفضلون أن يصبح أبناءهم أى شئ ،
ولو سمسرة مزاهنات ، أن مؤلفى أغان للإعلانات ،
عن أن يكونوا أعضاء محترفين في الحزب الديمقراطى
أو الحزب الجمهورى » .. ١١١

* * *

وفى بريطانيا شئ " شبيه بهذا " ..

صحيح أن نسبة الاهتمام بالسياسة ، وممارسة الحقوق الانتخابية أعلى
وأكثر .. بيد أن التنظيم الحزبى فيها كثير الجنوح عن روح الديمقراطية

(١) الأحزاب والسياسة فى أمريكا ص ٣٨

ونحن نعرف أن التطور الحزبي في بريطانيا آل إلى حزبين —
المحافظين ، والعمال .

أما حزب المحافظين . فحزب أعيان ولوردات وصالونات ..

وحزب العمال بمبادئه وطبيعته أقرب رَحماً إلى الإيمان بالديمقراطية
والولاء لها .. ومع هذا ؛ فإن التنظيم الداخلي للحزب كثيراً ما يخضع
لأساليب غير ديمقراطية ، حين تقع التنظيمات النقابية تحت سيطرة
بعض الأفراد من القادة أو الوزراء ، ثم تستعمل سلاحاً للضغط على
الحزب نفسه . والانحراف به عن قيمه ومبادئه .

ونحن نذكر أن « حق الانتخاب » وهو من أوليات الديمقراطية
ظل في بريطانيا أمداً بعيداً . وهو مقصور على بضع حفنات من ذوى
الثروات والعائلات .

يقول الزعيم الراحل « أنورين بيفان » : —

« إن عمر الديمقراطية الحقة في بريطانيا لا يزيد عن

واحد وعشرين عاماً — كتب هذا عام ١٩٥٢ —

« ويجب أن تؤكد هذا المعنى ؛ لأن الكثيرين يخطئون

بين وجود البرلمان وبين الديمقراطية — فالبرلمان

يرجع إلى قرون سابقة ، ولكن الديمقراطية لا يزيد

عمرها عن سنوات معدودة ..

« وبذلك يمكن القول بأننى كنت غصوا فى أول برلمان

انتخبه الرجال والنساء البالغون سن الرشد ، في
عام ١٩٢٩ .. ، .. ، .. (١)

في كل هذا الجو المشحون بالمشبطات تعمل الديمقراطية.. الديمقراطية
التي يرى زعيم كبير مثل « بيفان » ، أنها لم تبدأ بدايتها الصحيحة في
بريطانيا إلا منذ عام ١٩٢٩ ، مع أن بريطانيا ثانية قلاع الديمقراطية
في العالم ، بل أولاها ..

وفي ضوء هذه الوقائع التي سردناها — من الحرب الخفية التي
يديرها رأس المال دائماً ضد كل توسع ديمقراطي ، ثم من خمول ولاء
ال جماهير أنفسهم للديمقراطية وعدم المثابرة على بذل الجهود لتوسيع
نفوذها .

في ضوء هذا كله لا يعود لنا الحق في أن نعجب : كيف لم تستطع
الديمقراطية أن تسقط قوى المال والاحتكار والظلام عن عروشها ..
بل يصير من الطبيعي أن نعجب . كيف استطاعت الديمقراطية وسط
هذا كله ، ورغم هذا كله أن تحتفظ بثباتها وأن تواصل تقدمها ، وأن
تشجع في مجتمعاتها من الأمن النفسي ، والشجاعة الأدبية ، ومن حرية
القول والفكر والمعارضة ، ومن غبطة النفس واستقرار الأفتدة
ما لا يستطيع تجاهله أو إنكاره !؟ ..

وإن هذا الثبات وهذا التقدم ليكنائنا من التنبؤ بمستقبل الديمقراطية

(١) ص ٦٦ ، ٧٧ — كتاب « بدلا من الخوف » ترجمة : كامل زهيري

ومصيرها داخل المجتمع الرأسمالى ذاته ، وفى مواجهة قوى المال التى تتحداها .

فستظل هذه الديمقراطية تسير ، نحوّلة امتيازات القليلة إلى حقوق للكثرة .. ومُنجبةً أثناء سيرها الزعماء الأقوياء الذين يستخدمون القانون فى عزم جسور لتوسيع نفوذ الديمقراطية السياسى ، وفتح الطريق أمام نفوذها الاجتماعى .

بيد أن ذلك يفرض تبعات عظمى — على الأجيال الجديدة فى تلك البلاد أن تحملها فى ولاء لا يعرف التردد، وفى إصرار لا يشوبه الوهن

ومهما تحاول قوى الظلام أن تصنع ، فإن قوى النور سيشدد نفاؤها ، وسيخرج دائماً أمام الصفوف من يفش أعين الجماهير على الحقيقة ويُعرّى أمام أبصارها أظناع رأس المال المتسلط وأنانيته .

ستظل أفكار رجال مثل « جون ديوى » ، و « هنرى جورج » ، فى أمريكا ..

وأفكار رجال مثل « لاسكى » ، و « كول » ، و « بيفان » ، و « سدن » و « ويب » ، و « برنارد شو » ، فى بريطانيا .

ستظل هذه الأفكار وأمثالها من كل جديد ، تُسمى انتصارات الديمقراطية فى مجالسيها — السياسى والاجتماعى .

بل سيخرج من صفوف قوى المال والصناعة ذاتها من يقرع أجراس الخطر ، ويعان أن رأسمالية السلب والنهب والاحتكار والتسلط قد انتهت ليا ليا .. مثلاً فعل « إريك جونستون » ، الذى

كان رئيساً للفرقة التجارية الأمريكية والذي ألقى في حفل توديعه عام ١٩٤٥ — فيما نذكر — خطاباً نشرته مجلة المختار في حينه ، وجاء فيه :

« نحن نقول : إننا نؤيد تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة — وهذا يعني أن يقلَّ عدد الذين في الحضيض . وعدد الذين في القِسمَّة ، ويكثر عدد الذين في الوسط .

« إذن فما عيب تحديد حد أدنى للأجور يحفظ على الإنسان كرامته . . . ١٩٤٠ ،

« ونحن نقول : إنه يؤسفنا أن نرى الكساد في الحين بعد الحين ، ونرى تعطلَّ العمال عن العمل في فصول بعينها . .

« ونقول : إننا نطلب عملاً ثابتاً — إذن فما هو عيبُ الأجر السنوي . . ؟ إنه يكفُل للعامل عملاً ثابتاً سنة كاملة — أليس كذلك . . ؟ ؟

« ونحن نقول : إننا نريد حقاً أن نرى نِعمَ الحياة أكثر انتشاراً بين الناس — إذن فما هو عيب نظام المشاركة في الأرباح . . ؟ ؟

ثم يتابع حديثه ملقياً التبعة على الرأسمالية الجشعة فيقول :

« إن تعريف الرأسمالية في المعجم أصبح ميتاً كالحیوانات المنقرضة . .

« فالرأسمالية : حشد رأس المال .. تفوز رأس المال حين ينحصر في أيدي رجال قلائل .
« وقد عاش رجال الأعمال أمداً طويلاً في ظلال هذا التعريف ..

« وهو لا ينطبق إلا على مضي من عهود السلب والنهب ، والسالبين والمحتكرين ..
« أما الآن فقلبوا أنظاركم في أرجاء الأرض ، تروا ما تتم فيها ..

« فقد زالت الرأسمالية القديمة أو كادت .. صُفِّيت في روسيا .. وهي تعاني حشجة الموت في أوروبا ..
وتكاد تختنق في بريطانيا ..
« ولقد كانت فترة رياستي للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة ..

« وقد اقتضاني عملي فيها أن اتجول في أقطار الأرض فرأيت مصرع الرأسمالية بعيني رأسي . :
« وقد اقتضاني عملي أيضاً أن اتجول في أمريكا مرات لاحتصر لها ، فخرجت من رحلاتي كلها بهذه العبرة ..
« إما أن نساير المبادئ الحرة .. وإما أن نواجه خطر الانقراض ..

« هذا هو ناموس الحياة : المسيرة ، أو الانقراض ،

ثم إن هناك عاملا آخر بالغ الأهمية ، سيتيح للديمقراطية في بلاد
كأمريكا وبريطانيا وفرنسا أن تغزو بوسائلها الحرة معاقل الامبريالية
التي تعادىها ، وستمكنها من بسط نفوذها على المجال الاقتصادي ، ودعم
نفوذها وتوسيعه في المجال الساسي .

ذلك أن التحديّات العسكرية المتمثلة في الحروب وفي التسليح العام
على وشك أن تفقد جذورها . . هذه التحديّات التي كانت الرأسمالية
المحتكرة تحل بها مشاكلها ، وتشغل الناس بأخطارها .

أما اليوم ، وأسلحة الفناء لم تعد مِلْسكا لفريق دون آخر . .
اليوم ، حيث لم تعد الحرب صَفَقَة ، ولا القوة امتيازاً . .
اليوم ، حيث يمكن في يُسر بالغ أن تُفْضَى أية حرب محلية
صغيرة . إلى حرب عالمية شاملة ، وحيث يمكن في يُسر أكثر ، أن
تصبح أية حرب عالمية جديدة نهاية ما حقة للغالب والمغلوب معا .

أمام هذا الاعتبار الفاصل لم تعد الأعمال العسكرية بكل صنوفها
حلولاً مجدية ، بل ولا حلولاً مُمكنة . . ولم يعد هناك أمام الرأسمالية
سواء كانت طبقة ، أم دولة ، أم هما معا . . نقول لم يبق أمامها سوى
الحلول الاجتماعية التي تتطلب وتفرض إعادة توزيع التوازن
الاقتصادي وتنسيقه .

إن تدخل الحكومات في المجال الاقتصادي لصالح الديمقراطية لن
يكون أمراً نُكْراً . . فالرأسمالية المحتكرة نفسها ، تستنجد بهذا
التدخل كلما دهمتها أزماتها .

ومن ثم تكون حجتها داحضة ، ويكون شكورها باطلا ، حين

يستهدف تدخل الحكومة والقانون حماية حقوق الجماهير الكادحة ،
والشعب المستهلك .. وعندما يتوخى هذا التدخل تحويل امتيازات
القلّة ، إلى حقوق للكثيرة ، ونقل مركز الثقل من مكانه
النأشيز ، إلى مكانه الطبيعي — حيث يسود القانون القائم على تحقيق
العدل الاجتماعى للأمة بأسرها .

إن الديمقراطية فى مجتمع تخضع اقتصادياته لتسلط المحتكرين
وطواغيت المال ، إنما تتنفس برّة واحدة وعليلة .

من أجل ذلك ؛ فإن كل تقدم للديمقراطية على طريق مستقبلها
رهنٌ بقدرتها — أولاً — على فرض احترام مبادئها وقوانينها
وبقدرتها — ثانياً — على إحداث التغييرات الاجتماعية التى تعيد
— سلباً — توزيع التوازن الاقتصادى فى قلاع الرأسمالية من جديد ..

ونكرر هنا ما ذكرناه فى مقدمة الكتاب . وهو أن الكاتب
لا يطمع فى أن يقدم علاجاً تفصيلياً ، ولا أن يرسم مناهج العمل لتلك
الدول الكبرى التى يتعقّب الأزمّة خلال أنظمتها .

إنما هو يكتفى — حين يحاول العلاج — بأن يُشير إلى «الجوهر»
الذى لا بد من وجوده وتقبله إذا أريد إحداث تغييرات رشيدة ، وجوهر
التغيير — هنا — يتمثل فى وجوب نقل سلطة السيادة من دائرة
امتيازات القلّة ، إلى محيط حقوق الأمة .

وما دامت «الامتيازات الاقتصادية» هى التى تعرقل نمو الديمقراطية
فى بلاد الرأسمالية الكبرى ، فلا بُدَّ — إذا كان هناك ولاء للديمقراطية —
من دَحْض هذه الامتيازات .

وفي الولايات المتحدة بالذات ينتظر الديمقراطية متاعبٌ جمة ،
ما لم تُوضع الشكائم بإحكام بين فكّتي رأس المال المتجبر ..
إن لأمريكا ظروفًا خاصة تجعل حاجتها إلى الديمقراطية ، أشد
من حاجة أمم الأرض جميعا .. إن الديمقراطية الكاملة هي ضمانها الوحيد
حتى لا تسيطر عليها من جديد وذات فجأة ، روح رُعاة البقرة الأقدمين ..
ولن تكسب الديمقراطية نفوذها المهيّب ما دامت سلطة السيادة مع
أرباب المال والصناعة .

من أجل ذلك ، فإن إقامة نوع ملائم من الاقتصاد المشترك الذي
يتمتصّ كبرياء رأس المال ويقف زحفه الضارّ ، يبدو أمرا لا مفرّ
منه ، ولا ينبغي البخل على تحقيقه بأية تضحية .

إننا في ضوء ما مرّ بنا من وقائع تظهر قدرة مؤسسات المال والصناعة
الكبرى في أمريكا على التخريب والتدمير والقتل ، نستطيع القول بأن
مستقبل الولايات المتحدة ليس رهنا بشيء ، مثلما هو رهين بفرض
سيادة القانون واحترامه .. ودعّم نفوذ الديمقراطية ، اجتماعيا ، وسياسيا .
وإن هذا كله ، بل هذا وحده ، هو الواجب العظيم الذي ينادى

الشرقاء ، وينتظر أحرار القلوب في تلك البلاد . . (١)

(١) ملحق خاص

عندما كتبنا - أثناء تأليف الكتاب - العبارة السالفة ، التي ترون
تحتها خطا يبرز أهميتها ، كان في بالنا ونحن نكتبها أفراد قلائل
لا يجاوزون أصابع اليد الواحدة عددا .
=

• • • • •
= وكان من بينهم ، بل كان في مقدمتهم - جون كنيدي - الذي اغتالته قوى الظلام يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

ان الملايين التي بكت كنيدي - في أرجاء الأرض ، لم تكن تعرفه الا من خلال بغض مواقفه واتجاهاته التي كشفت عن رجل حاول ان يكون شيئا جديدا في أمريكا . .

رجل ، كانت له احلام نبيلة . . وكانت احلامه تستمد رواها ، وصدقها من قلبه ، وتجربته ، وثقافته . . اكثر مما تستمدها من بيئته . . ! !

ولقد كان عظيما حين لم يدعن لهواجس الخطر الحقيقي الذي يهدد مستقبله السياسي كرئيس للولايات المتحدة ، بل ويهدد حياته نفسها ، اذا هو حمل مشعل « ابراهام لنكولن » من جديد ، ووقف بكل سلطاته ونفوذه الى جانب الحقوق المهضومة للبشر الزنوج . . ! !

ولقد كان عظيما ايضا ، وهو يفكر ويعاود - وسط ظروف بالغة الصرامة والقسوة - ترويض رأس المال الطاغى في بلاده . . ! !

ولقد وقف قبل مصرعه ببضعة ايام يخطب في « اتحاد العمال » ، فحمل ارباب المال والصناعة والذين هم في نفس الوقت ارباب =

• • • • •
== > الكونغرس الأمريكى < . . حملهم فى شجاعة ، مسئولية بطالة
اربعة ملايين من العمال ، الذين لا يجدون عملا ، ولا يجدون اجرا . . !!
ولقد كان عظيما كذلك ، وهو يفكر ويحاول ان يوسع ابعاد
التفاهم الدولى ويبحث عن فرص جديدة للسلام العالمى فى جهد صادق ،
تحفزه الى العمل ، تبعات رجل رشيد . . !!

* * *

ان مصرع - جون كنىدى - مهما تكن حقيقته ودوافعه ، ليمثل
ضربة بشعة وغادرة . أصابت الشعب الأمريكى كله فى سمعته ، قبل
ان تصيب « كنىدى » فى راسه . .
ولقد تلقت الديمقراطية نصيبها من الضربة الغادرة ، بيد ان خجلها
انسأها جراحها . . !!

ولئن كان « كنىدى » قد رحل مع الشفق الفارب الى العالم
البعيد ؛ فان بسمته التى كانت تعلو شفتيه لحظة اغتياله ، ستظل تقول
لقوى الظلام فى بلاده :

— من اليسير عليكم ان تربحوا معركة . . ولكنكم - أبدا -

لن تربحوا المستقبل ، ولن تغنموا المصير . . . !!

الفصل الخامس

منظرة أهر الأزمّة في المجتمع الاشتراكي

لقد تعود بعض الكتاب - عندما يتقدمون لتفنيد أخطاء الماركسية ، فلسفة ، ونظاما ، ودولة أن يتحسسوا طريقهم في استحياء وأن يقدموا بين يدي تقدم ما يكاد يكون تبريرا واعتذاراً .

ولكل وجهة هو مؤولها . .

أما كاتب هذه السطور . فلا يجد في نفسه حاجة إلى سلوك هذا السبيل . .

لأنه يعرض فكرة واضحة في ذهنه واقتناعه ، ويعالج قضية واضحة في عدالتها وأهميتها . . وهو يحاول بكتابه هذا ، أن يبذل جهداً متواضعاً في كشف جميع القوى التي تحمل مسئولية مباشرة في أزمة الحرية كما يرى هو هذه الأزمة وكما يتصورها .

وليس معنى هذا ، تجاهل الظروف القاسية التي وُلِدَ خلالها أول

مجتمع اشتراكي ماركسي في الاتحاد السوفيتي . والتي صاحبت نشوئه وبواكير تطوره... بل معناه رفض استمرار تلك الظروف التي استنفدت ذاتها . ورفض بقائها مهداً للتبذير والتأويل .

وعلى الرغم من أن المعسكر الاشتراكي الماركسي يمثل في كل جوهره وفي معظم أشكاله وحدة واحدة ، إلا أننا سنقصر اهتمامنا بأزمة الحرية على دولتي القمة : الاتحاد السوفيتي ، والصين — والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، وعلى نطاق أوسع — باعتباره المجال الكبير الذي بلغت الماركسية في ربوعه نموها الهائل ، بحيث تتيح تجربته الطويلة المدى ، حق الحكم لها أو عليها دون أن يكون في هذا أي استباق للزمن ، أو تعجل في الحكم .

ولنا حين نتتبع باهتمام أزمة الحرية في الاتحاد السوفيتي ، فإنما يفرض علينا ذلك ، تلك المكانة الكبرى والنفوذ الهائل اللذان يتمتع بهما الاتحاد السوفيتي في عصرنا ، بحيث لم تعد طريقة فهمه للحرية وتطبيقه لها عملاً قاصراً عليه ، ومحصوراً داخل حدوده — بل إنه ليمتد خارج تلك الحدود ليصير نهجاً وقُدوة للعالم الشيوعي كله . وما أكثر — اليوم — بلاده ، وتعدادده . .

وحين نستعرض بعض مظاهر الأزمة على هذا النحو ، لا نستطيع أن نعيد القارىء بشواهد كثيرة ، كتلك الكثرة التي عرضنا بها بعض مظاهر الأزمة في المجتمع الرأسمالي .

والسبب، هو أننا لن نجد في المجتمع الماركسي ناقلين كثيرين يكشفون الأخطاء السياسية في بلادهم ونظامهم .

ربما لأن بعضهم لا يعترف بوجود مثل هذه الأخطاء . . وربما
لأن بعضهم الآخر لا يستطيع أن يتحدث عن هذه الأخطاء . .

ونحن كما ذكرنا في مقدمة الكتاب لا نريد أن نجابه أياً من
المعسكرين برأى المعسكر الآخر الذى يخصه . .

إنما نحاول أن نستمد الوقائع والبراهين من داخل المجتمع ذاته ،
وعن طريق كتابه هو ، ومفكره ، ومؤرخيه ، ومواطنيه . .

وهكذا كان مسلكنا ، ونحن نبحت مظاهر الأزمة فى المجتمع الرأسمالى
وهذا ما نود التزامه خلال تتبعنا مظاهر الأزمة فى المجتمع الاشتراكى

إن هذا الالتزام يجعل مصادرها قليلة ، بل نادرة ، لكنه يعوضنا
الطمأنينة الكاملة إلى أننا نكون أحكاماً عادلة .

وأول هذه المصادر والمراجع — هنا — هو السيد « خروشوف » ،
رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى .

إننا جميعاً نذكر موقفه من « ستالين » وأيامه القاسية .

هذا العهد الذى لم نكن سنعلم مآسيه علم اليقين لو لم يتحدث عنها
السيد « خروشوف » نفسه . .

وعلى الرغم من أن موقف خروشوف من ستالين ، يُشكل شاهداً
من أهم شواهد أزمة الحرية فى الاتحاد السوفيتى — قلعة الاشتراكية
الماركسية ، فإن هذا الموقف لا يحيز لمنصف أن يدخل عليه بالتحية
والإعجاب .

فـ « خرشوف » كان يعلم قبل أن يحرثك بالحديث لسانه . أن الكلمات التي سيكشف بها نظام ستالين ، وتحديد حقوق الإنسان في وطنه ، لن تدن ستالين وحده ، وإنما تدينه معه ، كما تدين جميع رفاقه .. بل وتدين الحزب كله والنظام كله ؛ ومع هذا فقد وجد الشجاعة التي رفعته فوق مستوى التردد والانطواء ، وأزاح الستار عما كان مخبواً

وعلى الرغم من أن « خرشوف » فند أخطاء العهد الستاليني في جلسة خاصة بأعضاء الحزب إلا أن أصداء كلماته وقسوراءه طوفت بالعالم كله .

و حين نشب الخلاف القائم بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وعُنف الحوار القاسي بين الحزبين والدولتين ، كشفت بعض البيانات الصينية عن بعض الألقاب التي كان « خرشوف » قد خلصها على ستالين في الجلسة السرية التي هاجم فيها عهده الراحل .

فقد وصفه كما ذكرت البيانات الصينية — بأنه « قاتل .. ومجرم . وسفاح » . III

وعندما يستطيع « قاتل ، ومجرم ، وسفاح » أن يحكم دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتي قرابة ثلاثين عاماً ، فإن أول ما يجب عمله لبحث هذه الظاهرة العجيبة ، هو بحث النظام السياسي الذي مكن لهذا الحاكم كل هذا الزمن ، والذي لم يجعل منه رغم أوصافه تلك حاكماً فحسب ، بل ومعبوداً ... I

لأنه إذا جاز أن ينفصل الحاكم عن نظام حكمه في أي مجتمع آخر ؛

فإن ذلك الانفصال مستحيل تماماً في المجتمع الماركسي كما تُقرر هذا وتؤكد « الماركسية » نفسها . .

فإدانة ستالين تعني في نفس الوقت ، ولنفس السبب ، إدانة النظام الذي أمدّه بكل هذا السلطان المطلق الذي تحوّل إلى طغيان بشع ، رهيب . . . !!

وقد يمكن أن ينحرف حاكم غير رشيد عن نظام رشيد لبعض الوقت ، أما أن يمكن انحرافه جيلاً من الزمان كاملاً ، وكان يمكن أن يلبث جيلاً آخر لو لم يقم الموت بتصفية الحساب ، فلا بد أن يكون النظام كله مديناً ومستولاً .

وتتفاقم مسئولية النظام عندما نرى عجزه عن كبح جماح الاستبداد المطلق في كل مستويات العمل السياسي بل والاقتصادي للدولة . . .

يقول « خروشوف » ، في تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني والعشرين للحزب : —

« فيما مضى ، في عهد عبادة الفرد ، انتشرت سمات فاسدة في قيادة الحزب ، والدولة ، والاقتصاد — هي القيام بإصدار الأوامر ، وطمس النقائص ، والعمل بحذر ، والخوف من الجديد . .

« وفي تلك الظروف ظهر عدد غير قليل من المتمسّكين والمهللين ، والمموّهين ، ..!! (١)

ثم وعد خروشوف في تقريره بأن الحزب سيقوم بنضال حازم
ضد المخادعين . كما سيدشجع النقد العام، والنقد الذاتي :
ويقول أيضاً في الذكرى السنوية الأربعين لثورة أكتوبر :

« وقد أخضع مؤتمر الحزب للنقد المبدئي ، الأخطاء
المرتبطة ، « عبادة شخصية ستالين » ، ورسم التدابير لتذليل
عواقب عبادة الفرد . .
« وقد انطلق مؤتمر الحزب في نقده عبادة الفرد من
الموضوعات الأساسية في الماركسية اللينينية من
ملاحظات « لينين » ، الناقدة بصدد النقائص والسهات
السلبية في « طبع ستالين » — والتي تفاقمت على الأخص
في المرحلة الأخيرة من حياته ، وألحقت بقضيتنا
المشتركة ضرراً خطيراً ، .. » (١)

فسلطة « ستالين » ، كما تكشف حقيقة بعد موته كانت سلطة
مستبدة طاغية ، ولم يكن طغيانها موجهاً ضد خصوم الاشتراكية وحدهم ،
بل غطى بسلطته المطلقة ، المجتمع كله والحزب كله ، من أصغر لجانه ،
إلى اللجنة المركزية العليا ، فالمكتب السياسي . . ومجلس الوزراء .

وليس أدل على هذا من أن قادة الأمة والدولة والحزب ، وأعظم
الرجال وزعماء الصف الأول ، استحوذ عليهم من الرعب ما جعلهم
يغلغون أفواههم ثلاثين عاماً — أو بتعبير أكثر دقة منذ عام ١٩٢٧

حيث أجهز ستالين على كل خصومه في الحزب ، وجمع في قبضته السلطة المطلقة — إلى عام ١٩٥٣ حيث غطاه الموت بردائه .

وليس أدل على مدى النعمة التي كانوا يحملونها له ، بينما هم يتظاهرون -مُكرَّهين- بتمجيده وتقديسه ، من هذه الحرب التي شنوها بعد موته ، ليس فقط على تاريخه — بل وعلى جثمانه ، فلم يطبقوا بقاءه في الكرملين . لم يطبقوا رؤية جُثَّة محنطة . . . وكأما خافوا أن تدب فيها الحياة مرة أخرى ؛ فتعود إليهم ببطشها الويل ، فزعوها من مكانها ، وأسلوها للتسيه والنسيان . . . !!

فما هذا النظام — السياسي — الذي سمح بذلك السلطان غير المعقول ، وما مدى قابليته الفلسفية والمنهجية لاحترام الديمقراطية ودعم نفوذها . ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي كلمة الحق التي تنتظر من يقولها في أمانة كاملة ؛ ليساعد بها على حل أزمة الحرية في النظام الاشتراكي الماركسي .

وسنجيب عن السؤال قدر جهدنا في الفصل القادم من الكتاب حيث نناقش فلسفة الأزمة ومصيرها .

أما الآن فعلينا في هذا الفصل أن نتابع رؤية مظاهر الأزمة وشواهدنا قلنا إن السيد « خروشوف » كشف — مشكوراً — عن التيه السياسي الذي عاش الاتحاد السوفيتي في ظلماته إبان حكم ستالين .

ولقد حاول بعض أصدقاء الاتحاد السوفيتي والاشتراكية رؤية هذا التيه والحديث عنه قبل أن يتحدث — خروشوف — وكان على رأس

هؤلاء — أنورين بيفان ، وهارولد لاسكى ، .. رجلان لا يشك أحد
فى إخلاصهما العميق للاشتراكية وللاتحاد السوفيتى ، حتى لقد وصفتهما
خصومهما السياسيون بأنهما شيوعيان أحمران ..

إن « بيفان » الزعيم العمالى يقول عن نفسه : « إنه يقدر ما أستطيع
القول بأننى اكتسبت مرانا سياسياً ، أقول إنه كان مرانا ماركسياً » (١)

— هو نفسه يقول فى عام ١٩٥٢ .

« وكلنا يعلم أن هناك ملاح منفرة فى هذا النظام ؛
فوجود معسكرات للعمل الإجبارى ، والعقاب الشنيع
الذى يعاقب به الذين يهاجمون النظام ، واختفاء
المعارضين ، ونظرية الاتفاق الجنائى — كل هذه
أشياء منفرة .. وفى هذه البلاد الواسعة ، وفى شعب
يزيد عدده على مائتى مليون نسمة يمكن أن تحدث
أشياء كثيرة لا يعرف الشعب عنها شيئاً ، .. » (٢)

والمفكر الاشتراكى « لاسكى » الذى بلغ تحمسه للتجربة الاشتراكية
فى الاتحاد السوفيتى مدى بعيداً ، ولم يترك فرصة لتجديد الاشتراكية
والذود عن السوفييت إلا تناولها .. لم يستطع أن يهرب من مواجهة
التحدى الرهيب للحرية هناك ، فكتب عنها فقرات طويلة ، ننقل
بعضها فى إيجاز .

(١) بدلا من الخوف — ص ٧٧ .

(٢) نفس المرجع — ص ١٨٩ .

« . . وأصبح الاختلاف مع ستالين في وجهة النظر
بعد اتجاهاً مناهضاً للثورة . . »

« وحدثت عمليات تطهير بالجملة . . ونفى بالجملة . .
ولإعدام بالجملة . . »

« ورغم التعهدات التي جاء بها دستور عام ١٩٣٦ ،
لا توجد حرية قول إلا لاتباع ستالين ، ولا حرية
صحافة . . ولا حرية الاجتماع . . »

« والعالم كله يعرف أن الانتخابات مزلة ، فلا يمكن
لمن يخالف سياسة الحزب أن يرشح . . بل وحتى أوراق
الانتخاب بدت وكأنها قصائد مديح في ستالين ، وحرية
الانتقال مقيدة بشكل خطير ، ويأبى القبض على
الناس تحكماً ، ويقضون سنوات طويلة في السجون .
بل يسعدون دون محاكمة . . »

« ولا يستطيع المواطنون السفر إلى الخارج إلا بعد
استئذان الحكومة . . »

« وقد ظهر مدى سلطات البوليس السرى وبشاعتها
في محاكمة — ياجودا — الذي كان رئيساً لهذا البوليس
حتى لحظة القبض عليه — فضلاً عن ممارسة نظام الرهائن ،
وتشجيع الأبناء الصغار ، على الوشاية بأبائهم . . » (١)

(١) — كتاب « تأملات في ثورات العصر — ترجمة عبد الكريم أحمد

ويواصل د لاسكى ، حديثه قائلاً :

« إن الاشتراكى مع اعترافه بوجود فترات يتوقف فيها حكم القانون ، لا يستطيع الدفاع بشرف عن مدى الديكتاتورية التى أقامها — ستالين — وشدتها ، إلا على أساس الحجة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة مهما تكن بشعة .. ولكنه إذا اتخذ هذا الموقف ؛ فإنه يواجه بمشكلة أخرى هى : كيف يتأكد من أن الذين يستعملون مثل هذه الوسائل ، لن يندفعوا فى الطريق إلى أقصاه ، حتى ينسوا الغاية نفسها ..

« وإنه لمن المؤكد أن يجد المرء صعوبة فى ألا يحس أن مدى الديكتاتورية السوفيتية جعلت هدفها المحافظة على سلطة ستالين وشركائه المختارين بأى ثمن ، أكثر من المحافظة على تحقيق الغاية الاشتراكية ..

« وإذا لم يكن الأمر كذلك ؛ فإنه يكون من الصعب تفسير الثمن الذى فرضه على مخالفة رأيه — عن طريق بوليس سرى يقوم بدور محكمة التفتيش لـ « بابا بلششنى » .. (١)

إن د لاسكى ، فى كتابه الذى تنقل عنه هذه الفقرات ... لم يأل جهداً فى محاولة العثور على بعض التبريرات والتفسيرات التى تخفف من وقعها .. فهو إذن لا يسوقها لإخراج الاتحاد السوفيتى الذى

يُكسّر دوره التاريخي ، ولا لغز الاشتراكية التي يؤمن بها ..
وهذا ما يجعله ثقة في حكمه ، جديراً بالإصغاء إليه .

ولنختم حديثه بهذه الفقرة التي ختم بها تفسيره لبعض الظروف التي
قادت نظام الحكم السوفيتي في هذا السبيل فيقول : (١)

«وعلى ضوء هذه النظرية، نستطيع أن نفهم التحولات
والتغيرات السريعة في السياسة السوفيتية ..

« فالحكومة فيها منفصلة عن الحزب ، وعن الجماهير
لسبب يسير، هو أنها اتخذت قراراً مبدئياً بمنعها من
المخاطرة بوجود مناقشة حرة مع أيٍّ منها ، .. !!

* * *

ويحدثنا مؤلف كتاب « الدستور السوفيتي » ، (٢) فيقول :

« في سنة ١٩٣٠ - صدر أول قانون ربط العمال بصانعيهم،
ومنعهم من مغادرة مكان عملهم إلا بإذن خاص من
المدير ، أو رئيس النقابة أو سكرتير اللجنة الشيوعية
بالمصنع .

« وفي يناير سنة ١٩٣١ صدر قانون أجبر كافة عمال
السكك الحديدية السابقين على العودة إلى مراكزهم
السابقة .

« وفي ديسمبر سنة ١٩٣٢ طبق نظام « الجوازات

(١) المرجع السابق ص ٨٠

(٢) تأليف : فؤاد محمد شبل — ص ١٥٧

الداخلية ، ويتضمن الجواز الداخلى معلومات عن كافة
الشئون التى يهتم بها البوليس السياسى .
« ويجب على الفرد الحصول على تأشيرة خاصة حين
يريد قضاء أجازة — ولو لمدة أربع وعشرين ساعة —
بعيداً عن بيته ، .. !! »

أما محركات التطهير ، ومحركات الحياة العظمى التى شهدتها دولة
القمّة فى النظام الاشتراكى الماركسى ، فأمرها معروف ..

* * *

إن من ألمع مظاهر الأزمة فى الدولة الاشتراكية السوفيتية، تعطّل
النقد وفقدان المعارضة .

وإنه لمن الصعب بل من المستحيل تصور ديمقراطية بغير حرية القول
وحرية المعارضة .

وإن المادة الرابعة فى الدستور السوفيتى تقول :
« الأساس الاقتصادى للاتحاد السوفيتى هو النظام
الاشتراكى للاقتصاد ، والملكية الاشتراكية لأدوات
الإنتاج ووسائله ، وهما اللذان توطدا تماماً نتيجة
لاستئصال النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وإلغاء الملكية
الخاصة لأدوات الإنتاج ووسائله واقتفاء استغلال
الإنسان للإنسان ، (١) »

هذه المادة من الدستور تؤكد إذن أن النظام الاشتراكى « توطد

(١) كتاب — الدستور السوفيتى ص ٢٤٧

تماماً ، وتؤكد أيضاً انتفاء « استغلال الإنسان للإنسان » ..
وصحيح أن النظام الاشتراكي أيام كتب هذا الدستور عام — ١٩٢٦
كان قد توطد تماماً ، وكانت الطبقات المعادية قد استصفيت تماماً ..

فهل عاد ذلك الاستقرار على الحريات السياسية بل والمدنية بفائدة ؟
إن هذه التصفية لم تتم عام « ٣٦ » ، بل قبل ذلك بسنين .. ففي عامي
١٩٢٧ — ١٩٢٨ — فرغ ستالين من كل معارضيه .

وعلى الرغم من أن الأسلوب الذي صنف بهامعارضيه أسلوب تعسفي
ظالم ، فدعونا نُسَلِّم — جدلاً — لاقتناعاً — بأنه فعل ذلك لكي
يدعم الاشتراكية ويجعل الأمر للشعب أو حتى للحزب ..

مُتَرَى هل حدث شيء من ذلك .. ؟ ؟

أبداً ، فالسلطة المطلقة ، مفسدةٌ مطلقة كما يقولون — والطغيان
ينادي بعض بعضاً — ولقد عاش الشعب الروسي في تيه لا يعرف مما
يجري حوله شيئاً . ولا يُسمح له بأن يعرف إلا ما يريد الحاكم أن
يعرفه .. ولا يقول شيئاً ، ولا يُسمح له من القول إلا ما يريد الحاكم
أن يقوله ..

وكُتِبَت الصدق ، ورفعت ألوية الملق والزيف — كما حدثنا
خروشوف من قبل ..

ولقد يقال : إن في الاتحاد السوفيتي نقداً ..

ولكن أي نقد هو .. ؟

نقد مدير مصنع لأن إنتاج مصنعه هبط قليلاً ..

أو نقد ناظر محطة سكة حديدية لتهاونه مع بعض القاطرات
المتلصكة ..

أو نقد حادث رشوة اقترفه عاملان في محطة « بنزا » ،
أو نقد المسؤولين عن مدينة « كانسك » ، لتركهم شوارعها قدرة .
هل هناك كلمة واحدة قالتها « البرافدا » ، أو « الأزفستيا » ، أو
« النجم الأحمر » ، أو سواها من الصحف الروسية — ضد الطغیان
الرهيب الذى مارسه الحاكم باسم المذهب ، والحرب ، والحكومة ،
والقانون ، ومجالس السوفييت الدنيا والعليا ، قرابة ثلاثين عاما ؟؟

وما معنى أن يُعطّل النقد السياسى فى الأمة والدولة .. ؟
معناه بداهة ، أن هذه الأمة وهذه الدولة محرومة من أهم حقوق
الإنسان .. ولنضرب لهذا مثلا ..

لقد أنزل ستالين يوغوسلافيا حرماناً كَنَسِيًّا .. وشهر بها
وبقادتها تشهيراً وبيلاً .

أكان هذا الموقف صواباً أم كان خطأ .. ؟

إن أحداً من المائتى مليون مواطن روسى لم يعرف يومئذ إلا أن
قادة يوغوسلافيا جماعة من المارقين ، وأنهم كما وصفهم ستالين أعداء
خطرون للاشتراكية ...

وإن صحافة الاتحاد السوفيتى وكتابه ومفكره ، وزعماء الحزب ،
وأعضاء السوفييتات ورؤساءها — كل هؤلاء وأولئك قالوا للسيد
الكبير : صدقت .

ولم يعرف الشعب السوفييتي نفسه أن « ستالين » كان مخطئاً ، وأن قادة يوغوسلافيا إنما يبنون مجتمعاً اشتراكياً سليماً إلا بعد أن طوى الموت ستالين . وبعد أن قال « الحاكم الجديد » ، لقد كان ستالين مخطئاً فقالت الصحافة وقال الكتاب وقال المفكرون وقال قادة الحزب : نعم — لقد كان مخطئاً...!!!

ويوم أعدم قادة الحزب من أمثال « بوخارين » ، ورفاقه بغير محاكمة قانونية لم تكن هناك صحيفة واحدة ، ولا مفكر واحد ، ولا قائد واحد من قادة الحزب والدولة يستطيع أن يسكت عن تشييع الضحايا باللعنات ، ولم يعرف أحد أو لم يسمع لأحد أن يعرف أن بعض هؤلاء أو أكثرهم كانوا من قديمي الاشتراكية إلا بعد أن مات ستالين ، وقام الحزب بقيادة « خروشوف » ، فرد لبعضهم اعتباره ، ومنحهم تكريمه...!!!

وقد يقال : تلك مرحلة مضت وانتهت ..

وهذا ما نتمناه ، ومازود أن نعرف وجه الحق فيه . فالذي يبدو لنا مع الأسف — أن تلك المرحلة لم تنته ، ولن تنتهي إلا إذا أقام النظام السياسي لنفسه أسساً جديدة تتسع للنمو الحر والتطور الديمقراطي الصحيح..

فالخطأ الذي ارتكبه ستالين مع تيتو ، ولم يجد واحداً يفنده ، ارتكبه خروشوف مع إمري ناجي ، ولم يجد واحداً يفنده ..

سيقال : إن هناك فارقا .. وقد يكون هناك فارق فعلا ، لكن من الذي حدد وجود هذا الفارق ؟ من الذي أدان إمري ناجي ؟..

إنه جانب واحد ، هو جانب السلطة التي لا تجد لها معارضا ولا تسمح لها بمعارض .. وعلى الناس أن ينتظروا جيلا آخر حتى يجيء ، حاكم آخر بعد خروشوف ، ليقول : لقد أخطأنا مع « إمري ناجى » ، — تماما كما قال خروشوف بعد زوال سلفه : لقد أخطأنا مع تيتو !! ..

إن ستالين ، حين اتهم « تيتو » ، وألسب عليه قوى الاشتراكية في العالم لم يسمح بكلمة دفاع واحدة يقولها تيتو للشعب السوفيتي . وخروشوف حين اتهم « ناجى » ، الذى أعدم فيما بعد بأسلوب مرير ، لم يسمح له بكلمة واحدة يقولها دفاعا عن نفسه للشعب السوفيتي ..

والنزاع القائم هذه الأيام بين الصين ، والاتحاد السوفيتي يعطى صورة واضحة عن ضياع النقد الحر والمعارضة الفعالة في المجتمع الاشتراكي . فلقد أعلنت الحرب المذهبية بين الدولتين ..

فهل لم يكن في « موسكو » ، من يرى شيئا من الحق — أى شيء — في جانب الصين ؛ فيحاول أن يكشف عنه .. ؟

والم يكن في « بكين » ، من يرى شيئا من الحق — أى شيء — في جانب روسيا فيحاول أن يفشده .. ؟

أن أجهزة الإعلام والرأى والفكر في كلا البلدين ، إنما تسخر لتوكيد وجهة نظر دولتها فحسب .

ولقد كان ستالين يتخلص من الذين يراهم خطراً على الاشتراكية — كما يزعم — بالإعدام غير القانوني

ولقد فعل خلفاؤه ذلك تماماً .

فعندما أمسكوا « برياء » ورفاقه — لم يسمع الناس إلا أنهم
« حونة قدرون » — وأنهم أعدموا . .

قد يكون « برياء » يستحق ما هو أكثر من الإعدام . . ولكن الذى
تناقشه هنا هو الأسلوب والمنهج ، لنرى أن شيئاً مَّاء من أسس السلطة
المطلقة لم يتغير بموت ستالين .

لقد كان خلفاء ستالين قادرين على محاكمة برياء ومن معه محاكمة علنية
قانونية يتتبعها الرأى العام ، وكان معروفاً من ماضى « برياء » أنه ارتكب
من البغى ما لا يغتفره الشعب ، ولكن روح النظام السيامى فرضت
نفسها ، فوصف المتهمون بالقذارة وبالحيانة ، ثم انطلقت بضع رصاصات
فى ركن مظلم . وكانت النهاية . .

وعندما فُصل « برياء » من الحزب قبل إعدامه وصفته البيانات
الرسمية فى الإذاعة والصحف بأنه « العدو القذر للشعب السوفيتى » ،
وتوالت الاتهامات بأنه « عميل » للدول الاستعمارية يستهدف إعادة
الرأسمالية إلى البلاد . . . ١١

والظاهرة الجديرة بالدرس فى هذه الأحداث أن أحداً ما ، حتى
من كبار رجال الحزب والدولة . . لم يستطع أن يدين « برياء » بكلمة
واحدة أيام صولته . . فلما انتهت صولته بموت ستالين لم يُسمع
له أن يدافع عن نفسه بكلمة واحدة تتناولها الصحف والإذاعة ويُعاسق
الرأى العام عليها ويناقشها .

لقد قيل إن « برياً ، كان وراء جميع الاغتيالات وجرائم التعذيب التي مَهَّد بها «ستالين» لدعم سلطانه .. ومعنى هذا أنه لم يكن هناك أى خوف من أن يعطى الحق القانونى فى محاكمة ، يتبعها الشعب ويُصنّفى فيها لدفاعه ..

ولكن يبدو أن هذا النوع من الحقوق القانونية عمل «بورجوازى» فى نظر دولة القمصة فى النظام الاشتراكى — وهذا ما يجب تصحيحه فوراً وأبداً ..

إن عجز الممثلين لأعلى سلطة فى الدولة عن توجيه النقد وممارسة حرية الرأى لظاهرة مُفجعة .

فإذا عجز قادة الحزب والدولة عن أن يقولوا آراءهم بصراحة ؛ فإن الصحافة والكتّاب والمفكرين والشعب كله سيكونون أكثر عجزاً .. وانعدام النقد الحر والمعارضة القوية القانونية هو الذى يجعل دول القمصة فى الاشتراكية بلاد الزلازل السياسية ..

فقادة الحزب وكبار الدولة يُسمون لمجرد اختلافهم مع «ستالين» خونة ويُعدمون فى استهتار بالغ ..

وبعض هؤلاء القادة ، يمسون بعد موت «ستالين» مجرمين خونة ، ويعدمون فى لاأسبالية مطلقة ..

ومالئكوف — رئيس الوزراء يسقط فجأة فى الهوة الفاعرة ..

وبولجانين — رئيس الوزراء يسقط فجأة فى الهوة الفاعرة ..

ومولوتوف — يصحو من نومه يوماً وهو يمثل دولته فى مؤتمر

دولى على قوارع اتهامات يطلقها الرئيس الجديد ويكاد يهدم بها تاريخه كله .. ثم يسقط فى هاوية النسيان والإعدام الأدبى ولقد وصفهم الرئيس خروشوف جميعاً، إثر خلافهم معه أو خلافهم مع اللجنة المركزية بأنهم :

« الفريق المعادى للحزب — فريق مالنكوف ، وكاجا توفيتش ، ومولوتوف ، والمنضم إليهم شيبيلوف .. الذين عملوا ضد الاتجاه الذى رسمه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى فى الاتجاه السوفيتى ، وحاولوا أن يفسخوا وحدة حزبنا اللينينية ، .. (١) »

لقد كان العداء للحزب ، وتخریب وحدته ، هو الاتهام الذى صنى به « ستالين » كل معارضيه .. وصحيح أن أسلوب التصفية مختلف ، ولكن هل هذا النهج يمثل تطوراً إلى الخير .. ؟ أم هو انتقال من شر كبير إلى شر مخفف ؟ ..

ولقد كان « ستالين » يحكم على القادة الشيوعيين — خارج بلاده — بالردة والمروق إذا اختلفوا معه .. فهل تغير الوضع كثيراً فى هذه الأيام ؟ ..

لقد اختلف القادة الألبان مع السيد خروشوف ، أو لنقل مع الحزب الشيوعى السوفيتى ، فرماهم « خروشوف » بنفس التهمة — الردة والكفر .. فقال فى المؤتمر السادس للحزب الألمانى الموحد ، بعد أن تحدث عن محاولة الوصول إلى تفاهم مع هؤلاء الزعماء :

(١) خروشوف — الاشتراكية والشيوعية ص ٢٢١ .

د . . ولكن القادة الألبان رفضوا جميع عروضنا هذه ، ومَضُوا أبعد ، فأبعد ، في طريق الارتداد عن الماركسية اللينينية . ومبادئ الأسمية البروليتارية ، في طريق التغطية من الحركة الشيوعية العالمية ، (١) .

ولقد أقرت اللجنة المركزية للحزب بعدموت ستالين منهجا جديدا يراد به تعويض ما فقدته الشعب من حرية وحق — وكانت إحدى نقاط هذا المنهج — ضمان المزيد من الحرية للشعبيين والمفكرين ..

ولكن « باسترناك » لم يكذب يظفر بجائزة « نوبل » على مؤلفه « دكتور زيفاجو » حتى تهاوت على رأسه اتهامات الحكومة والحزب والصحافة وأمسى مهددا في أمته وفي حياته ، حتى اضطر المسكين إلى إعلان تنازله عن الجائزة ..!!

فما هي مظاهر « المزيد من الحرية للشعبيين والمفكرين » ..!!
وأي مظاهر السيادة العالمية التي كانت للفكر الروسي حتى في أيام القياصرة المظلمة ، حيث كان المتفوقون في جميع العالم يتتلمذون على روائع تولستوى ، ودستوففسكى ، وبوشكين ، وطرازم من العالقة ..؟؟
إن الأفكار الخلاقية تذوى حتما وتموت تحت قبضة التوجيه والكبت ..

ولقد تقدم العلم تقدما هائلا في بلد كالاتحاد السوفيتى ، لأنه لاشيء هناك يقف في طريقه — بل هو يتاقى كل المساعدات الممكنة .. وليس هذا راجعا إلى تسامح السلطة ، بل إلى طبيعة العلم ذاته .. فالعلم لا يؤججه

(١) خرشوف — عن الحركة العالمية والشيوعية الثورية ص ١٥٧ .

انتقادا للسلطة ، ولا يغذى روح الأمة وضميرها بتلك الرؤى المجيدة التي
تدفع البشر إلى إدراك ما يتطلبه وجودهم النامي من حرية وحق .
و حين تجد الثقافة « الفرصة التي يحمدها العلم ، تصبح خائفا ،
ولابداعا ، وإلهاما ، وروعة ..

أما حين تُحدد إقامتها ، وتصير مجرد صدغى وانعكاسا لاتجاهات
النشاط والحزب ، فإنها تصير مسخا ، وفي أحسن الظروف تصير
مدمية جميلة يُستامسى بها ، وتسلية يزجى عندها الفراغ ..

وفي الصين الشعبية — ثانية دولتي القمة — في المعسكر الاشتراكي
مُتعاى الحرية أزممتها كذلك

في يوليو عام ١٩٥٠ صدر قانون يُسخوّل « محاكم الشعب » حق
إصدار أحكام الأعدام على « المناوئين للثورة والمخربين » ..

وكم نودُّ ألا نُصدّق ما كتب عن « محاكم الشعب » هذه ، وعن
الطريقة التي كانت تمارس بها عملها ، وعن عدد ضحاياها .. !؟

ولقد تعرضت حرية الفكر والقول لمتاعب قاسية ؛ مما حفز
« ماوتسى تونج » إلى رفع شعاره المأثور

« دعوا جميع الأزهار تتفتح ، ..

« دعوا جميع الأفكار تتصارع ، ..

ولا ندرى إلى أى مدى نعيشت الأزهار بالتفتح .. وإلى أى

مدى حظيت الأفكار بالانطلاق . !

إن جميع الذين قرأوا عن « الصين الشعبية » ، وعن « ثورة الزحف الطويل » ، يدركون الظروف الصعبة التي تكوَّنت ونمَّت خلالها الدولة الاشتراكية هناك .

ونحن حين نعرض بعض مظاهر أزمة الحرية في بلد كالصين ، والاتحاد السوفييتي ، لا تتجاهل بحال وقوع تلك الظروف على كليهما .

يبد أن تلك الظروف — فيما نرى — لم تكن مصدر الأزمة . بقدر ما كان مصدراً لها . فلسفة النظام نفسه في كلا البلدين .

هذه الفلسفة التي ترى في الحقوق الديمقراطية للفرد — تراثاً برجوازيًا — عفا عليه الزمان . . .

وحتى حين تريد أن تُعطى هذه الحقوق مفهومًا جديدًا ينفي عنها بُرجوازيَّتها ، فإنها تُخضعها لنوع من الوصاية والتوجيه ، بحيث تصبح مُنسجمة مع « دكتاتورية البروليتاريا » في روسيا . . ومع « دكتاتورية الشعب الديمقراطية » في الصين .

يقول السيد « ماوتسى تونج » : (١)

« دكتاتوريتنا ، تعرف باسم — دكتاتورية الشعب الديمقراطية — بقيادة الطبقة العاملة ، وعلى أساس التحالف بين العمال والفلاحين ، أي أن الديمقراطية تُمارس بين صفوف الشعب — بينما تأخذ الطبقة

(١) ماوتسى تونج في كتاب « معالجة المتناقضات بين صفوف الشعب » ص ٣٠

العامة على عاتقها، متحدة مع كل الذين يتمتعون بالحقوق المدنية وفي مقدمتهم الفلاحون ، مزاولة الدكتاتورية على الطبقات الرجعية، وكل العناصر التي تقاوم التحول الاشتراكي ، وتناهض البناء الاشتراكي .

« ونحن نقصد بالحقوق المدنية هنا ، الحقوق والحريات الديمقراطية .. »

« ولكن هذه الحرية مقترنة عندنا بالقيادة .. »

« وهذه الديمقراطية تعمل تحت توجيه مَرَكْزِي . »

إن دلالة هذه الكلمات واضحة ، فهي تقول :

أ — إن الديمقراطية والحرية . حق للشعب وحده .

ب — وإن الدكتاتورية، هي سلاح الشعب ضد الطبقات الرجعية .

ج — وإن الديمقراطية والحرية اللتين هما حق للشعب الكادح ، يجب أن ترتبطا بالقيادة ، وتعملتا تحت توجيه مَرَكْزِي .

والسؤال الذي يثيره هذا المبدأ . هو :

● إذا كان من حق المجتمع الاشتراكي في الصين أن يحمي نفسه من خصومه ، فلماذا يختار « الدكتاتورية » ، بالذات وسيلة لهذه الحماية ، ولماذا لا تكون القوانين الديمقراطية العادلة وسيلته ، وسيله .. ؟؟

● وما الضمانات التي تقصر عمل هذه « الدكتاتورية » ، على أعداء الاشتراكية وحدهم ، دون أن تُجاوزهم إلى الاشتراكيين أنفسهم الذين قد يعارضون يوما حكومتهم وقيادتهم مُعارضة مشروعة .. ؟

● ثم إذا كانت الديمقراطية حقا خالصا للشعب الكادح . ؛ فلماذا
توضع تحت الوصاية والتوجيه المركزي .. ؟

● ولماذا يُشترط على الشعب لكي يُمارس حريته . أن تكون
تلك الحرية مرتبطة بالقيادة .. ؟

● وما حُدود هذا الارتباط .. ؟ ومن الذى يسميّن التخوم .
ويقيم الحواجز .. ؟؟ II

إن الذى يتتبع فلسفة — ماوتسى تونج — ومحاولاته ، يحسُّ فيها
الرغبة الصادقة فى الجنوح إلى الديمقراطية قدر المستطاع .. ولكنه
يَحسُّ أيضا وقوعها تحت تأثير نظرية دكتاتورية البروليتاريا ، .. !
هذه النظرية التى سنناقشها فى الفصل القادم . والتى نراها مسئولة
قبل كل شيء آخر ، وربما دون أى شيء آخر ، عن أزمة الحرية فى
بلاد الاشتراكية الماركسية كلها ..

* * *

هذه لمحات عن علاقة النظام الاشتراكي بالحرية داخل حدود الوطن
ولقد كنا ننتظر أن يكون الوضع مختلفا فيما يخص العلاقات
الدولية للدول الاشتراكية ، — أى خارج حدود الوطن ..

فالمعروف أن الاقتصاد الاشتراكي ليس بحاجة إلى أسواق
يستعمرها ، وشعوب يصطنع منها بقرا حلوبا

وليس هناك من ينكر — ومعة ذرة من الإنصاف — الدور
الحقيقي الذى أداه وجود الاتحاد السوفيتى فى مساعدة أمم كثيرة على
التخلص من براثن الاستعمار

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر كلمات « مستر آتلي » ، زعيم العمال الأسبق التي قالها في المؤتمر السنوي لتقابات العمال البريطانيين يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكان يومها رئيسا للوزارة البريطانية . وكان يجيب بهذه الكلمات على اتهام المحافظين لحكومته بتصفية الامبراطورية ، لموافقتها على استقلال الهند . فقال :

« لقد كان لابد لنا أن نقابل الشيوعية في منتصف الطريق ، ولم يكن لهذا من سبيل سوى أن نترك الهند ، وباكستان ، وسيلان تتمتع بكامل حريتها وسيادتها ، .. » (١)

وأمام أعيننا أمثلة كثيرة على المساعدات الهائلة التي يقدمها المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي للأمم الناشئة — هذه المساعدات التي تدعم استقلالها وتقويه بحيث لا يسلب منها مرة أخرى ..

بيد أننا خلال كتابتنا مازق الحرية في المعسكر الاشتراكي لا يسعنا أن نتجاهل مظاهر هذه الأزمات في المجال الدولي

فذات يوم من عام ١٩٣٥ - تلقى الاشتراكيون الماركسيون في جميع العالم تعليمات الاتحاد السوفيتي بأن يقاتلوا الفاشية والنازية بكل قوة ويحرقوا نموها وزحفها بكل سبيل

وكان هذا إجراء طبيعيا ، فلم تشهد الاشتراكية منذ كانت جنينا حتى قيام ثورتها في روسيا ونجاحها ، خصما مدمرا لها كما شهدت هذا

(١) راجع للمؤلف كتاب « مواطنون .. لارعايا » — الفصل الرابع [١٠]

الخصم في فاشية موسوليني ونازية هتلر .

ولكن ... وبينما الحواريون في كل الأرض ينفذون تعاليم الاتحاد السوفيتي فوجئوا بالضربة القاصمة — وكانت دخول الاتحاد السوفيتي نفسه مع الفاشية في حلف عظيم !!

لو كانت الاشتراكية مجرد مذهب سياسي ، لجاز لها أن تركز إلى المكيافيلية بعض الوقت لتكسب عن طريق المناورة والمراوغة بعض الكسب ... لكن الاشتراكية — كما يقول مبدعوها — قيم جديدة للحياة لا تفرط قط ولا ينبغي أن تفرط قط في أخلاقياتها . فكيف استطاع ضميرها أن يتحمل صداقة الفاشية ومؤامراتها ... ؟؟

على أن هذا الموقف الصعب لم يكن سوى مقدمة .

فلقد اتخذت دولة القمعة في الجبهة الاشتراكية حلفها مع النازية فرصة لتمارس نوعاً من الغزو هو أبعد ما يكون عن جوهر الاشتراكية وأخلاقياتها .

لقد توسل « ستالين » يومذاك بنفس أساليب « هتلر » ، لكي يضم إلى بلاده ، بلاداً مجاورة له دون أي اكتراث باستقلالها وحريتها .

لقد كان هتلر يعلن أن هذا البلد أو ذاك ، كان يوماً ما قطعة من ألمانيا .. أو أن هذا البلد أو ذاك يمثل منفذاً مفتوحاً أمام أعداء الريح فلا بد من ضمه إلى الوطن الألماني أو جعله تحت سلطانه ، حمايةً للأمن القومي والدولي .

وفعل هذا « ستاين » ، مع « استونيا » و « لاتفيا » ، و « ليتوانيا » ،
فضمها قسراً وقهراً إلى الاتحاد السوفيتي .. !!

وفعل هذا ، مع « رومانيا » ، فاستعاد منها « بسارايا » ..

ومع « بولندا » ، فأخذ من أرضها شريطاً طويلاً ..

ثم ولى وجهه صوب فنلندا — وهكذا أعلنت « دولة الاشتراكية » ،
الكبرى المكونة من مائتي مليون ، أن « فنلندا » المكونة من أربعة
ملايين تهدد سلامتها .. (١)

وطالبت روسيا فنلندا بتسليمها عددا من الجزر الفنلندية ، وتأجير
مينائها الهام ميناء « بتسامو » ، ومينائها الآخر « هانجو » .

تم كل هذا في تجاهل تام لمعاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة
بين البلدين .. !!

ولجأة أعلن « مولوتوف » ، إلغاء هذه المعاهدة . وبعد ثمانى وأربعين
ساعة كان الجيش الأحمر بكل أسلحته الجوية والبحرية والبرية يُصلى
البلد الصغير سعيراً .

ولقد دفع الاتحاد السوفيتي الثمن باهظاً ، فإن إبطاء الجيش الأحمر
— يومئذ — في تحقيق نصر سريع هو الذى الذى أغرى « هتلر » ،
فيما بعد بمهاجمة الاتحاد السوفيتي ، وتدمير ستالينجراد .. !

ولقد فعل الاتحاد السوفيتي بقيادة خروشوف عام — ١٩٥٦ — شيئاً شبيهاً بهذا مع المجر ..

صحيح أن للجبر ظروفها الخاصة بوصفها إحدى دول أوروبا الشرقية التي حررها الجيش الأحمر من الاحتلال النازي والتي أقام فيها بحكم إيمانه بالثورة الشيوعية حكومات اشتراكية .

يبد أن الأسلوب الذي قمعت به الثورة أو — الفتنة — كما يسميها الاتحاد السوفيتي كان أكثر انتماء إلى الفاشية منه إلى الديمقراطية ..

وعدوان الصين على شعب التبت ، ثم محاولتها حل قضية الحدود بينها وبين الهند بقوة السلاح والحرب .

كل هذه صور منفرة لموقف المعسكر الاشتراكي من الحرية خارج حدوده .

ومهما يُلَـمَس لهذا من أسباب استراتيجية أو مذهبية أو مشكلات حدود قديمة ؛ فإن المسئولية تظل واضحة وقائمة .

إن تبرير الغزو بتأمين الحدود والمصالح المشروعة ، كان حجة الاستعمار في شتى صورهِ والوانهِ .

فإذا أصبحت نقائص الاستعمار أسلوباً تبريراً لجملة الاشتراكية فإنها بهذا تهدي إلى الإنسانية خيبة أمل جديدة .

ودعونا نقل : إن سلوك أى نظام سياسى أو اقتصادى خارج

حدود بلاده ، إنما يحىء امتداداً لسلوكه داخل حدوده ، كما يكون تعبيراً عن طبيعته .

ولقد رأينا بعض ملامح التطبيق السياسى للاشتراكية الماركسية داخل قلاعها وأوطانها الكبيرة — وأحسب أن الأوان قد آن لنتجه صوب البناء الفكرى والفلسفى للاشتراكية ، فجميع النظم الإنسانية بصفة عامة ، والنظام الاشتراكى بصفة خاصة ، إنما يمكن فهم مُسنجزاته واتجاهاته وعوائقه إذا بحث داخل إطاره الأيديولوجى ، وإذا كشفت العلاقات الوثقى بين منهجه العملى ومنهجه الفلسفى .

فلتكن هذه محاولتنا التالية .

الفصل السادس

فَلْسِيفَةُ الْأَزْمَةِ : وَمَصِيرُهَا

عندما سُئِلَ المشرع الروماني « سولون » عن أفضل الحكومات ، أجاب قائلاً : « ـ ـ ـ » وفي أى زمان ؟؟ . .

واستشهدنا بهذه المأثورة في هذا المقام لا يخفى مغزاه . . فهو يعنى أننا ونحن نناقش فلسفة الاشتراكية الماركسية ونظامها ، لا يغيب عن بالنا — كما ذكرنا قبل — الظروف التاريخية التى تشكل طبيعة النظام وتحدد اتجاهاته . .

فدراستنا أسباب أزمة الحرية فى المعسكر الاشتراكي — هذه الأزمة التى تؤمن كل الإيمان بوجودها — حتى ولو وُصف هذا الإيمان بأنه « مشاعر رجّسوازية » ، — هذه الدراسة لن تكون نظرية ولا تجريدية تتجاهل مؤثرات الواقع وظروف الحدث التاريخي أو الحدث السياسي .

بل ستبحث عن مسئولية النظام السياسى فى الاشتراكية وتناقشه ،
وهى تعنى تماما أى نظام مُتناقش ، وفى أية ظروف نشأ ويعيش هذا
النظام .

إن الاشتراكية الماركسية التى تناقشها هنا ، والتى أصبحت تشكل
اليوم حياة ما يقرب من ألف مليون إنسان ، والتى تباشر فى عمليات
التطور التاريخى دوراً رئيسياً بالغ الأهمية — هذه الاشتراكية
ليست مجرد نظام اقتصادى يعكس على شئون الانتاج والتوزيع . .
إنما هى كما عرفها ورآها « ماركس وإنجلز » طريقة جديدة لفهم الحياة
الإنسانية وتغييرها — الأمر الذى يجعل من حق كل إنسان يحمل
الولاء للحياة أن يرقب هذا التغيير بالكثير من اليقظة والاهتمام .

ولعلكم تذكرون أننا حين عرضنا فى الفصل الثانى من الكتاب
نبذة عن الماركسية لتكوين قاعدة تفكيرنا ومناقشتنا . آثرنا أن
نصور تلك النبذة الجانب الذى يعنيننا — ألا وهو البناء السياسى
فى الاشتراكية ، هذا البناء الذى يستمد شكله من نظرية ماركس عن
« المادية التاريخية » وعن رأيه فى « الدولة وتطورها » وعن إيمانه بـ
« صراع الطبقات ودكتاتورية البروليتاريا » . . .

إن أزمة الحرية فى الجبهة الاشتراكية تستمد أسبابها من أغوار

بعيدة . فهي في تقديرنا ليست نتيجة أخطاء شخصية ، أو عارضة ،
يقدر ما هي نتيجة للتركيب الساسي للدولة ، ويقدر ما هي نتيجة
التركيب الفلسفي للذهب .

وبعبارة أخرى ، فإن الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت ضد الحرية
في عهد ستالين ، والتي لا يزال بعضها قائما ، ولا تزال أسسها قائمة في
الدولة الاشتراكية لم تكن ستقدر على فرض نفسها لو كان نظام الحكم
مختلفا ، ولو كانت الفلسفة التي يتشكل نظام الحكم وفقها مختلفة . .

وقد تكون كلماتي هذه نافعة ومفيدة للثومنين بالماركسية، إذا هم سلبوا
بحقيقة لا تحتل المراء — تلك هي أن « ماركس » ، رغم عبقريته
الهائلة . لم يكن معصوما من الخطأ . .

وأن « لينين » ، رغم قدراته الخارقة لم يكن معصوما من الخطأ . .
وأن ومضةً من ومضات الحقيقة قد تسطع أمام عابر سبيل ..
فتكشف له ، ولو عن مقدار لمسة أصبح من الحق المنشود . .

وقد أكون « عابر سبيل » ، بالنسبة للقوانين الاقتصادية الضخمة التي
صاغها ماركس فلسفته .. ولكنني أمام قضية الحرية والديمقراطية أكثر
من « عابر سبيل » .. 11

وليس معنى هذا أنني أناقش البناء السياسي في الاشتراكية الماركسية
معزولا عن قوانينها الاقتصادية . بل أناقشه ومعنى من إدراك هذه العلاقة
ما يجعلني مقتنعا بأنها أخطاء الطريق إلى اختيار بنائها السياسي الصحيح .

وإذا كنا نبحث عن الحقيقة في أزمة الحرية ، والديمقراطية ،
فالذي نودُّ أن يكون واضحاً ، هو أننا لا نبحث عن حرية مجردة ..
ولا عن ديمقراطية مجردة .. بل نبحث عن أزمتها وتطلُّب وجودها
داخل الشروط التاريخية التي تصوغ عصرنا .. وفي صُحبة الواقع
الإنساني بكل ظروفه الموضوعية الماثلة ..

إن السيد « ماوتسى تونج » يقول في معرض نقده للذين لا يقدرُونَ
الظروف الموضوعية للنضال التاريخي :

« إنهم يبحثون عن حُـب مجرد .. وعن حرية
مُـجـرَّدة .. وعن حقيقة مُـجـرَّدة .. وعن طبيعة
إنسانية مُـجـرَّدة ..

« وهم بهذا يُـسـتـبـتـون مدى عمق تأثيرهم بالبرجوازية ..
« وإن علينا أن نقتلع هذا التأثير من جذوره ، وأن
نتقدم لدراسة الماركسية اللينينية بعقل متفتح .. » (١)

إن شيئاً شبيهاً بهذا ، هو ما نحاول الآن صنعه ؛ والكاتب —
وإن لم يكن ماركسياً ، فإنه بكتابة هذا يحاول أن يسنهم في « دراسة
الماركسية اللينينية بعقل متفتح » — باحثاً عن أزمة الحرية داخل
الماركسية فلسفة ونظاماً ..

(١) — ماوتسى تونج — مشاكل الأدب والفن ص ١٨ — ترجمة :
كمال عبد الحليم .

رأينا في الفصل الثاني ، أن ماركس يرى في الطبقة العاملة الوارث الحقيقي لقوى التغيير الاجتماعى فى عالمنا ، وأن هذه الطبقة لى تحرر نفسها ، لن تلتزم أهدافا طبقية خاصة بها . . بل ستكون رسالتها تحت تأثير ظروف تاريخية معينة ، تحرير المجتمع كله من الاستغلال والاضطهاد ، ومن صراع الطبقات ذاته . .

والنظام الوحيد الذى اختاره ماركس ، أو اختارته حركة التاريخ واكتشفه ماركس ، لى يحمل مسئوليات هذا التغيير — هو « دكتاتورية البروليتاريا » ، التى ستشكل نظام الحكم بعد أن تقلب القوة المادية للمجتمع القديم ، بقوة مادية نظيرها — أى بعد أن تقوم ثورة البروليتاريا وتضع أجهزة الحكم فى أيديها .

وقد يكون مفهوما أن تلجأ إرادة التاريخ إلى التغيير الثورى عندما تفلس وسائل التحول القانونى . . أما الذى لا يبدو مفهوما ، فهو حتمية إفضاء هذا التغيير الثورى إلى « حكم دكتاتورى » ، حتى حين تكون هذه الدكتاتورية مرحلة فى الطريق إلى الديمقراطية . بل وإلى اختفاء الدولة كلها كما يرى ماركس . .

لماذا لا يُفضى التغيير الثورى إلى ديمقراطية دستورية، سببا وهذا التغيير يهدف إلى إلغاء كل مظاهر الاستغلال والاضطهاد . .

هنا نواجه « موقفا فكريا » ، لماركس لا ينبغى أن يُدرس معزولا عن الظروف التى كانت تشكل عصر ماركس نفسه .

فى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا ، حيث كان ماركس يكتشف فلسفته ويصوغها ، كانت الديمقراطية فى كل بلادها مبهضة الجناح .

ومن الظواهر التي لها دلالتها أن معظم الاشتراكيين الذين نسعتوا
بالمثاليين أيام ماركس وقبيله ، كانوا هم الآخرين — عديمي الثقة
بالديمقراطية البرلمانية — وكانوا — إلا قليلا منهم — يسقطونها من
الحساب خلال بحشهم عن طريق للخلاص .. ١١

ذلك أن الديمقراطية في ذلك الدهر كانت تفتقد الكثير من الشروط
اللازمة لنموها وقوتها ، وكانت الرأسمالية الصناعية والتجارية النامية
المتسلطة تُقاومها بإصرار ، وتقلص نفوذها بكل سبيل . حتى إن
الانتخاب مثلا الذي هو أساس التكوين السياسي في الديمقراطية كان
يُحارب بغير هوادة ، وكان امتيازاً للأغنياء وحدهم في كثير من
الدول الكبرى ، كما أن سلطان الامبراطوريات والعروش وسياسة
التوسع والفتح ، كانت عاملا خطيراً في تركيز السلطة في أيدي حكام ،
بعضهم يمارس ديكتاتورية سافرة ، وبعضهم الآخر يمارس ديكتاتورية
مُتقنعة بديمقراطية وهنائة ... ١

كان « مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ » الذي انعقد في أعقاب هزيمة
« نابليون » قد طبع أوروبا كلها بسياسة رجعية متآمرة تجاهلت حقوق
الشعوب ، وقدست حقوق الملوك ، مما جعل السنوات التالية له سنوات
قلاقل وثورات في كل أوروبا ، حتى جاءت ثورات عام ١٨٤٨ ، فأنزلت
هزيمة كبرى بقرارات « فيينا » ود الحلف المقدس ، وما تلاهما من
مؤتمرات . . وسقط « لويس فيليب » عن عرش فرنسا ، وهرب
« مترنيخ » طاغية النمسا . . وسرت القومية كاللهب حاملة معها مبادئ
الحرية والديمقراطية .

كان ماركس أيامئذ يرى صوراً منفردة للسياسات والحكومات .
بل وللجماهير التي تعزو نفسها إلى الديمقراطية .

فرأى — مثلاً — الشعب الفرنسي يسقط الاستبداد الملكي مثلاً
في لويس فيليب في ثورة عارمة هي ثورة فبراير عام ١٨٤٨ ، فإذا
المجلس النيابي الممثل للديمقراطية البرلمانية ، ينادى بد كونت ، باريس
الطفل ملكاً ثم ينصب أمه وصياً على العرش مع أن صياح الجماهير
كان يرزق باريس هاتفاً «تحيا الجمهورية» ..!!

ثم رأى الجماهير تنكره المجلس النيابي على سحب قراره ، وتقوم
حكومة ائتلافية جديدة يشترك فيها الاشتراكي الثائر د لويس بلان ،
الذي قام بإنجاز بعض الاتجاهات الاشتراكية ثم أجريت الانتخابات
الحرّة النزيهة ، فإذا أكثرية النواب الذين انتخبهم الشعب بمحض اختياره ،
تجىء من البرجوازيين والملكيين حتى كان عدد الجمهوريين في الجمعية
التأسيسية المنتخبة بنسبة واحد إلى ثمانية .. وكان أول قرار لهذا البرلمان
الديمقراطي إلغاء المصانع الوطنية .. !!

ثم رأى هذا البرلمان الديمقراطي وانتخابات الشعب الفرنسي نفسه .
تجىء بـ د لويس نابليون ، فتجعل منه رئيساً للجمهورية في نفس العام
— ١٨٤٨ — ولايكاد د لويس ، هذا يباشر سلطته حتى يتفق مع أغلبية
أعضاء البرلمان على مقاومة المبادئ الدستورية ، فيغلق الصحف ، ويقبض
على ثلاثة وثلاثين نائباً من الجمهوريين المعارضين ، ويجرى في قانون
الانتخاب تعديلاً يحرم بمقتضاه ثلاثة ملايين من حق الانتخاب ، كما يسـ

تشريعات «برلمانية طبعاً» يقيد بها حرية الصحافة والرأى .. ١ (١)
وفي ألمانيا — مسقط رأسه — رأى شعب «بروسيا» يرغم
بشورته — فردريك وليم الرابع — على قهر سلطته الاستبدادية ، وتقوم
جمعية تأسيسية تهدف إلى إشاعة الأساليب الديمقراطية في الحكم ،
بيد أنها لم تسكد تبدأ جولتها الأولى حتى أصدر «فردريك» أوامره إلى
الجيش فدهم «برلين» وحل الجمعية التأسيسية .. ثم يعود فيمنح البروسيين
دستوراً يجعل السلطة قسمة بين مجلس الأعيان ، ويعين الملك وحده كل
أعضائه ، ومجلس النواب . وينتخبه الشعب .

ورأى «النمسا» بامبراطوريتها الشاسعة تقوم فيها ثورة عارمة يهرب
من بأسها طاغية النمسا «مترنيخ» ، ويتنازل الامبراطور عن كل حقوقه
الالهية المزعومة ، ويعد بتحقيق مطالب الشعب في الحرية بغير قيد
أو شرط .. ولكن حكومة للثورة تقوم وتصدر قانوناً بدعوة مجلس
نيابي منتخب يمثل شعوب الامبراطورية كلها ، ويتشكل المجلس ، ويجتمع
الأعضاء فيقوم بينهم من الخلاف والصدام ما يعيد الإمبراطور إلى
سلطته الأولى ، وتعود معه رجعية أشد وأنكى من رجعية «مترنيخ» ،
ويُعدم زعماء الثورة رمياً بالرصاص ، وتلغى جميع القوانين والإجراءات
الديمقراطية التي وضعت خلال الفترة القصيرة للثورة وللديمقراطية .. ١١٠٠
ومن الطريف أن كل هذه الوقائع والمتناقضات التي سردناها
حدثت معاً في عام ١٨٤٨ ، وهو نفس العام الذي أصدر فيه ماركس
وإنجلز ، ورفاقهما — البيان الشيوعي — ١١٠٠

(١) — راجع الفصل السابع من كتاب «العالم الحديث» للأستاذين : أنور الرفاعي
شاكر مصطفى

كذلك «رأى ماركس» في بريطانيا ديمقراطية مبتورة، يمكن أن تسمى «ديمقراطية الأغنياء».. ورأى الشعب الإنجليزي يهب مع بدء عصر «فكتوريا»، وفي أيام حكومة «بيسل»، فيطالب بحقوقه الانتخابية التي هي من أوليات أي نظام ديمقراطي، وترفض الحكومة.. فتتجمع الجماهير في الحركة المعروفة بـ «ميثاق الشعب»، الذي ينتظم مطالب ستة، ويحمل توقيعات خمسة ملايين من المواطنين، وكان ضمن هذه المطالب مساواة الفقراء والأغنياء في حق الانتخاب حتى يصير الاقتراع عاماً — وجعل الانتخاب سرياً — وتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية.. وأعلن ماركس وأنجلز تأييدهما المطلق لحركة الميثاق.. وبدلاً من أن يقر البرلمان والحكومة هذه المطالب رفضها مجلس العموم بأغلبية ساحقة. ولما قرر الشعب التعبير عن إصراره عليها بمظاهرة شعبية عبأت الحكومة قواتها الباطشة تحت قيادة «ولنجتون»، الذي هزم نابليون في معركة «ووترلو»، وسلطت قوات الجيش والبوليس على الجماهير المتظاهرة في سلام، أسلحتها القاتلة فجعلتها حصيداً ١١.

كذلك رأى «ماركس»، الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية يمزقها الصراع بين الإقطاعيين الزراعيين في الجنوب، والرأسمالين في الشمال — ذلك الصراع الذي أفضى عام ١٨٦٠ إلى حرب أهلية مدمرة بين الشمال والجنوب دار فيها أكثر من مائة معركة.. وقتل فيها أكثر من ستائة ألف، عدا المشوهين والجرحى.. وأنفق عليها أكثر من عشرة مليارات من الدولارات.. وراح ضحيتها أخيراً رجل من أعظم رجالات التاريخ، وهو أبراهام لنكولن ١١١.

وفي روسيا — كانت قيصرية غاشمة ..

وفي الشرق ، كانت سلطنة عثمانية مستبدة ..

* * *

هذا مشهد سريع للحياة السياسية ، وللديمقراطية أيام كان ماركس يكتب فلسفته ، ويحاول أن يكتشف القوانين التي يراها هو — دون غيرها — المنهج الوحيد للتغيير والخلع .

استبداد سافر ، واستبداد مقنّع .. ديمقراطية مضطّدة .. جماهير مغلوبة على أمرها وجاهلة .. دساتير يساء وضعها ويساء تطبيقها .. رأسمالية تنمو في عتو ، وتزحف في إصرار .. ١١

ولقد رأى ماركس كل هذا ، ووعاه ، ورأى البرجوازية تخون الطبقة العاملة أكثر من مرة ، وفي أكثر من ثورة ، وفي أكثر من دولة .. تتحالف معها حتى إذا تسنّمت ذرى الحكم تنكرت لها ، وحاربت حقوقها ، وراحت تنمي امتيازاتها الخاصة ، وأطاعها الجامعة .. ١٢

كما شاهد بؤس الكادحين في كل مكان نزل به — وكان يومئذ بؤسا يفوق الوصف ، ويجاوز التصوّر ..

ومن هنا لم يعتمد على الديمقراطية في إنقاذ المستغلّين والمستضعفين . إذ رآها عاجزة عن إنقاذ نفسها ، ورآها ألعوبة وشفقة في أيدي فريق من المغامرين والرجعيين من سياسة عصره . ورأى أعداء الشعوب يمكنون لأنفسهم ولعدوانهم بالقوة المادية .. قوة النار والدم ، فأنهى إلى أنه لا سبيل إلى قلب تلك القوة المادية ، إلا بقوة مادية نظيرها .. الثورة ، ثم دكتاتورية البروليتاريا ، حتى لا تعود الطبقة التي سقطت ، فتسرق الثورة ،

وتقيم نفوذها من جديد — كما رأى ذلك يحدث في دنياه وعصره . . .
في بروسيا .. وفرنسا .. والنمسا .. والروسيا .. وعلى نحو ما ، في بريطانيا .
وما من ريب في أن لهذه الوقائع الآلية والتجارب القاسية أثرها
الأكيد في تكوين الأحكام وصوغ الأفكار .

غير أن الذى يؤخذ على ماركس — فى رأينا المتواضع — أنه جعل
هذه التجارب « مصدر » تفكيره ، بدلا من أن يجعلها « موضع »
تفكيره . . .

وعندما نجعل حدثا ما ، أو تجربة ما ، « مصدر تفكيرنا » ، فإنها
تسيطر علينا ، وتقود نظرنا فى طريق مسدود يبدأ منها وينتهى إليها .
أما حين نجعل التجربة « موضع تفكيرنا » ، فإننا نسيطر عليها ، ونضعها
فى مكانها الصحيح الذى لا يزاحم الحقائق الأخرى ولا يسحب عنا رؤيتها .

ولقد كان على ماركس الذى لم يمنعه بؤس « البروليتاريا » وانهارها
وتفسخها ، من الاعتماد عليها والتنبؤ بمستقبلها الوافد .. نقول كان عليه
— بالمثل — ألا يحمله ضعف الديمقراطية فى عصره على رفضها كأداة
سياسية للتغيير الذى ينشده ، وألا يحمله اضطهاد الرجعية لها على اليأس
من إمكانية تفوقها ، كما كان عليه أن يتذكر — وهو بهذا جد خبير —
أن الديمقراطية ممثلة فى نضال الديمقراطيين ، ونضال الجماهير التى حملت
مبادئها ، هى التى — على الرغم من قسوة الظروف التى تعمل فيها —
قد حطمت كل رجعيات أوربا واستبدادها . . . وهى التى — بشهادة
التاريخ — فسخت تلك القوى الضخمة العارمة التى كانت تشكل « الحلف
المقدس » .

بل وهى التى أسقطت امبراطورية النمسا ، وفرطت عقدها رغم
ما كان لها من بأس وجبروت .

لم يكن ثمت — فى رأينا — ما يدعو ماركس إلى رفض الديمقراطية
الدستورية . .

قد يكون هناك ما يدعو إلى إجراء تعديل فيها يضمن لها التفوق
والاستمرار . .

أما رفضها رفضاً كاملاً ، ثم الاستعاضة عنها بـ « دكتاتورية
البروليتاريا » ، فذلك مالا نوافق عليه .

لقد كان من الخير للاشتراكية أن تعتمد بعد قيام سلطتها ومجتمعها
على الديمقراطية الدستورية .

فإذا قامت ثورة فى بلد ما ، لتقلب نظاماً مستبداً متعفنًا — كما حدث
فى روسيا مثلاً — فلا ينبغى أن يكون البديل « دكتاتورية
البروليتاريا » . . بل ينبغى أن يكون البديل « ديمقراطية كاملة » . .

صحيح أن « ماركس » يجعل من دكتاتورية البروليتاريا —
فترة انتقال .

بيد أن فترة الانتقال هذه عندما نواجهها داخل الفلسفة الماركسية
نفسها — نجدها مرحلة لا تكاد تؤذن بانهاء ، فالمهمة التى تنتظر
« دكتاتورية البروليتاريا » — عند ماركس — مهمة شاقة وطويلة تقوم
على تصفية آخر آثار البرجوازية ، وآخر معالم الطبقة ، بل تقوم على
تصفية الدولة كلها كنظام . .

يقول ماركس :

« في المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي بعد أن تختفي
التبعية الاستعبادية للفرد بسبب تقسيم العمل ، ويزول
التناقض بين العمل العقلي والجسماني ، ويصبح العمل
الضرورة الأساسية للحياة ، وليس مجرد وسيلة
للعيش ، وبعد أن تتفوق القوى الإنتاجية مصاحبة
التطور الشامل العميق للفرد ، وتتدفق أنهار الثروة
التعاونية — بعد هذا لا قبله . يمكن أن يختفي
تماما أفق البرجوازية ويزول ، وساعتئذ يستطيع
المجتمع أن ينقش على علمه هذا الشعار : « من كل
حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته » . . . (١)

فإذا كان ماركس يجعل مهمة « دكتاتورية البروليتاريا » ، إزالة
آخر سمات البرجوازية . وإذا كان يرى أن عملية الإزالة هذه سائرة
حتى المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي الذي عدد بعض أوصافها في الفقرة
السالفة ، فعنى هذا أن عهد هذه الدكتاتورية سيطول إلى الحد الذي
يخرجها عن الحدود المعقولة للألوف في فترات الانتقال .

وفي هذا المقام أيضا لا يغيب عن بالنا رأى « الماركسية » في الدولة
فهي تراها إحدى وظائف المجتمع القديم الذي جاءت لتهدمه ، وتصفها
بأنها « اللجنة التنفيذية للبرجوازية » ، وتعتبرها أداة الاضطهاد الطبقي . .

(١) البيان الشيوعي .

ومن ثم فحركة التاريخ — في رأيها — ماضية حتما إلى إلغائها بكل أجهزتها .. ومتى يتم هذا الإلغاء ...؟ إنه يتم عندما يبلغ المجتمع الشيوعى مراحله العليا .

يقول « أنجلز » ، فى كتابه « أصل العائلة ، والملكية الخاصة ، والدولة » :

« إن الدولة منظمة خاصة بالطبقة المالكه ، لحمايتها من الطبقة غير المالكه . . (١) »

ويقول أيضا :

« إن الدولة لم توجد منذ الأزل ، فقد كان ثمة مجتمعات استغنت عنها ، ولم تنصر الدولة ضرورة إلا فى مرحلة معينة من التطور الاقتصادى ، انقسم المجتمع خلالها إلى طبقات .

« ولكن هذه الطبقات ستقرض حتما . . وستنقرض الدولة معها حتما . . (٢) »

إن ماركس يعرف « ديكتاتورية البروليتاريا » بأنها « استيلاء على الديمقراطية لكسب الديمقراطية » أى أنها إجهاز على ديمقراطية « البرجوازية » لإحياء ديمقراطية « البروليتاريا » .

ومعظم النقاد الذين وجهوا تقديم لهذه النقطة فى الفلسفة الماركسية ركزوا وجهة نظرهم على أن استيلاء العمال على السلطة لا يمكن أن

(١) ترجمة الدكتور فؤاد أيوب — ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق — ص ٢٦٦ .

يكون عملاً ديمقراطياً ولا يمكن أن يفضى إلى حياة ديمقراطية ، لأن الديمقراطية هي حكم الشعب كله . . وهنا حسب فلسفة ماركس ، نجد طبقة واحدة هي العمال تتحكم في بقية الطبقات وتحاربها وتصفئها . .

يبد أن هذا النقد لا يبدو سليماً ، فهو أولاً : يتجاهل طبيعة الماركسية باعتبارها كما يؤمن مُصمِّمها أداة لتغيير حتمى وشامل . . وهو ثانياً : ينسى أن ماركس أكد أن الصراع الطبقي بلغ المرحلة التي يتحتم فيها على « البروليتاريا » كطبقة مضطهدة تريد تحرير نفسها ، أن تحررَ في نفس الوقت كل المجتمع من الاستغلال والاضطهاد .

فدكتاتورية البروليتاريا إذن ، وحسب ما رسمه ماركس لها من واجبات ، ليست تسلط طبقة العمال ، وإنما هي سلطة جديدة للسيادة مهمتها تحرير المجتمع كله لا تحرير طبقة البروليتاريا وحدها .

إذن ، فالت نقد — فيما نرى — لا يُوجه لماركس لأنه يقيم دكتاتورية طبقة بذاتها — هي البروليتاريا — بل لأنه رضى الدكتاتورية ذاتها كنظام ؛ حتى لو تكون دكتاتورية المجتمع بأسره . . ثم لأنه يرى في هذه الدكتاتورية الطريق المفضى لديمقراطية « فردوسية » تختفي فيها كل آثارٌ للامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . . . ١١

إن ماركس هنا ، يفرط في تفاوله . ويبدو وهو « المادى الجليل » ،
« مثالياً جليلاً » . . . ١١١

● فهو ينسى أولاً ، ما للدكتاتورية من ضراوة يصعب كبح جماحها حين يعظم سلطانها وتتفاقم قبضتها .

● وهو ينسى ثانياً ، أن النظم — سياسية كانت أم اقتصادية أم

اجتماعية ، لها طبيعة شبيهة بطبيعة الإنسان ، فعاداتها ومسالكتها تتحول مع الاستمرار والمثابرة إلى قوى متحركة تشبه الغرائز في سلطانها ، ولقد رأى هو عبر التاريخ كيف صمدت نظم كثيرة أمام مقاومات مستمرة ، ولم تسقط آخر الأمر إلا بثورات دامية ومدمرة .

● وهو ينسى ثالثاً أن الذين سيتولون مهام الحكم في دكتاتورية البروليتاريا ، ليسوا ملائكة ولا قد يسين — وإنما هم ناس يحملون تحت ضلوعهم كل غرائز الإنسان وطبائعه ، وأن السلطة مغرية أكثر وأعتى ما يكون الإغراء ، سيما حين تكون سلطة مطلقة ومستبدة ، وسيما — مرة أخرى — حين يكون استبدادها هذا عملاً غير مستنكر . بل يكون جزءاً من صميم الفلسفة ، والمذهب ، والنظام — بحيث يصير استنكار الاستبداد هو الخيانة ، وهو التخلف المهين . ١١

● وهو ينسى رابعاً أن النظم السياسية التي تحمل كل هذا القدر من الصرامة والتحكم ، إنما تخلق — في أعلى البناء — طبقة من الحكام المتعطرسين المستبدين ، وتخلق — في أدنى بناء — جماهير ذليلة مستعبدة قد تجد لقمته رغبة طرئية ، ولكنها تفقد حقها في الأمن النفسى ، وتفقد قدرتها على التفكير ، وتفقد سيادتها على مصيرها — الأمر الذى لا نشك في أن دماركس ، يراه ضرورياً للديمقراطية الخالصة التى يتنبأ بمقدمها .

● وهو ينسى خامساً ، أن الديمقراطية التى يروجها لمجتمع خلا من الطبقات لن تصبح عادة ونهجاً للمجتمع بقرار تصدره الدولة مُعلنة فيه أن دكتاتوريه البروليتاريا قد أدت مهمتها بنجاح . والآن أيها الناس ، هلموا إلى الديمقراطية .. ١١

أبداً — لا يكون ذلك كذلك .. وإنما الديمقراطية ، سيما بالمفهوم الهائل الذى يتنبأ به ماركس . تحتاج إلى تدريب طويل ، وسديد ، وشامل ، يصاحب هذا التدريب نظام حكم تختفى فيه كل مظاهر الامتياز السياسى وكل أسبابه ، ويؤكد إصرار إجماعى من الحكومة والشعب معاً على أن تكون الأمة هو المصدر الفعلى والحقيقى لجميع السلطات وجميع القرارات التى تنظم مجتمعها الاشتراكى الجديد .

سيقال : إن هذا هو ما أراده ماركس .. وقد يكون ذلك صحيحاً ، ولكن ما هى الضمانات التى وضعها ماركس حتى لا تتجاوز دكتاتورية البروليتاريا ميقاتها كفترة انتقال محدودة ، وحتى لا تتحول إلى نظام دائم للحكم .. ؟؟

إن ماركس الذى لم يذس وهو يضع قوانينه الاقتصادية احتمالاً من الاحتمالات ، ولا خاطرة من المخاطر . والذى صاغ كل تفاصيلها كمهندس يبنى بيتاً على الطبيعة لا على لوحة الرسم ، لم يضع ضمانات مذكورة تحول دون تفاقم دكتاتورية البروليتاريا .. !

وتبدو الخطوة الناجمة عن هذا الوضع وضوحاً ، حين نضيف إلى اعتماد ماركس على دكتاتورية البروليتاريا ، تشهيره الشديد بالديمقراطية البرلمانية ، وجعلها جزءاً من صميم البرجوازية يحب تصفيتها معها .

فهل الديمقراطية البرلمانية جزء من الكيان البرجوازى حقاً .. ؟ أم هى كما قلنا فى فصل سابق [طائرٌ يخلق مع غير سر به] وأن البراجوازية أحسن استغلالها ، وأن وطنها الحقيقى هو حيث تختفى الامتيازات الاقتصادية لا حيث تقوم هذه الامتيازات .. ؟؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ستساعدنا على الخروج من هذه المناقشة
بنتيجة عملية .

ولكن قبل البدء في الإجابة نود أن نشير إلى الدور العظيم الذي
لعبته الديمقراطية لصالح التقدم كافة ، ولصالح الماركسية خاصة — هذا
الدور الذي كان ماركس يفقهه جيدا ويحاول الإفادة منه ما استطاع .
ولقد أدرك ماركس في مطلع حياته الفلسفية حتمية الحرية الفكرية ،
وحرية النقد لكل تقدم سياسى واجتماعى ، ولطالما هاجم الرقابة
البروسية على الصحافة ، ولطالما هاجم عبث الملوك بالدساتير والبرلمانات .
ولقد رأى بنفسه كيف ألهب نشاط الديمقراطيين كل أوربا في
عامى ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، حتى لقد دعا الشيوعيين في عصره بالاتحاد مع
الديمقراطيين في نضالهم الثورى .

ولقد كتب زميله في الفكر والنضال « انجلز » عام ١٨٤٧ يدعو
إلى تأييد حركة « الميثاق الشعبى » البريطانى لدعم الديمقراطية فقال :

« لما كان الشعب الانجليزى لن يستطيع مساندة الصراع
الديمقراطى خارج بريطانيا ما لم يحصل بنفسه على
حكومة ديمقراطية .. ولما كان من واجب جماعتنا
تأييد الديمقراطية المكافحة في جميع البلاد ، وتأييد
جهود الديمقراطيين الانجليز من أجل الاصلاح
الانتخابى على أساس الميثاق ، فإن الجماعة تؤيد بكل
قوتها الدعوة إلى الميثاق الشعبى ، (١)

(١) — كتاب « بدلا من الخوف » ص ٢٠ .

وإن المجتمع الإنجليزى رغم ديمقراطيته القاصرة والمختلة أيام ماركس، هو الذى مكّنه من أن ينشر أفكاره، ويضع كتابه «رأس المال»، ويذيع نداءات الثورة فى أرجاء أوروبا.

إن ماركس نظر إلى الديمقراطية البرلمانية كأداة مرحلية ستمكن الطبقة العاملة المهيّئة للثورة من جمع شملها وتوجيه ضربتها، وتنتهى مهمة هذه الأداة بظهور بديلها «دكتاتورية البروليتاريا»، ...!!

وإن فقدان الثقة الذى كان يكنه ماركس للديمقراطية الدستورية ناجم عن اعتباره إياها جزءاً من الكيان البرجوازى وخادماً مطيعاً للبرجوازية.. وهذا يعود بنا إلى السؤال الذى ألقيناه من قبل ويدعونا للإجابة عنه، باحثين عن مدى علاقة الديمقراطية البرلمانية بالنظام الرأسمالى.

* * *

عندما نتتبع التاريخ كدليل، نجد أن الديمقراطية فى جوهرها وفى خصائصها، تمثل قوة تاريخية مستقلة بدأت عملها من أجل تحرير الناس قبل ظهور البرجوازية. بل وقبل ظهور الإقطاع بمفهومهما الفلسفى والتاريخى الحديث.

فى أثينا بدأت الديمقراطية. ولم يكن ظهورها مجرد صدفة تلقائية، بل كان ثمرة وعى وتفكير واختيار، فقد كان يصاقب أثينا امبراطورية فارس. ذات النظام السياسى الضخم القائم على السلطة المطلقة والاستبداد الطاغى، كما كانت تجاورهم إسبرطة؛ وكان مفكروا أثينا وزعماءها على علم بهذا النظام؛ فلم يقلدوه وإنما اختاروا لأنفسهم نظاماً ديمقراطياً.

ونبدأ فنقول : إن ديمقراطية أثينا كان لها قصورها ونقائصها، وفي مقدمة هذه النقائص نظرة المجتمع الأثيني للمرأة وموقفه من الرقيق .. ولكن علينا أن نتذكر أن هذه الديمقراطية كانت قبل الميلاد بخمسة قرون ، ورغم إقرارها الفوارق بين الحر والعبد ، وبين الرجل والمرأة ، فقد كان ثمة فلاسفة ومفكرون يدعون الديمقراطية إلى إنضاء هذا الوزر عن نفسها .

ولقد كانت ديمقراطية أثينا رغم قصورها الذي أشرنا إليه تعبيراً عن الوجود المستقل للديمقراطية كقوة تاريخية تستهدف تحرير الناس من كل ألوان العبودية — ولكنها لظروف نشوئها ركزت على الجانب السياسى من حياة الجماعة ونجحت في ذلك نجاحاً كبيراً .

ولندع « بركليز » ، يكشف لنا جوهر الديمقراطية في بلاده في إحدى خطبه المأثورة :

« إن هذا النظام الذى اخترناه بأنفسنا لأنفسنا ، اسمه الديمقراطية .. »

« وذلك لأنه لا يهدف إلى مصلحة الأقلية ، بل إلى مصلحة أكبر عدد ممكن من الشعب .. »

« وجميع المواطنين من الناحية القانونية ، يتمتعون بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية .. »

« أما عن تبوأ المناصب ، فالفاضلة بين الأفراد لا تقوم إلا تبعاً لما يمتاز به كل منهم من موهبة ، وليس لما ينتمى إليه بعضهم من طبقات معينة .. »

« وديمقراطيتنا لا تسمح بأن يحال بين شخص وخدمة
المدينة بسبب فقره أو عقيدته ، أو مكانته الاجتماعية
ما دام قادراً على النهوض بهذه الخدمة » (١)

ولقد كانت مظاهر التطبيق الديمقراطي في مثل هذا الطموح وهذه
القوة ، فقد كان من حق كل مواطن أن يذهب إلى الندوة البرلمانية
فيتكلم ويناقش وكانت هناك محاكم لا يعين قضاتها ، بل ينتخبهم
الشعب .. بل كان هناك ما يشبه المحاكم الدستورية العليا في عصرنا هذا
« أو مجلس الدولة » — وهو المجلس الأعلى ، ومهمته حراسة
الشرائع والقوانين

وكانت الديمقراطية تعمل لتحقيق مصالح الشعب ، فتصدر القوانين
التي تحمي هذه الحقوق والمصالح ، مثل قانون « الخبز بثمان زهيد »
وقانون « معاش ذوى العاهات » ، وقانون « إصابات العمل وأيتام الحرب » ،
وفي ظل هذه الديمقراطية وجد الفلاسفة الذين لا تزال فلسفاتهم
زادا للفكر الإنساني ، والذين اكتشف بعضهم في ذلك الزمن السحيق
كروية الأرض وحركتها ، وتحدثوا عن الذرة ، وتنبأوا بما تنطوي عليه
من طاقات عارمة رهيبة .. ١١

وفي ظلها نبغ الفن الطليق الحر . فكان « مسرح اريستوفان » يشبع
الساسة والزعماء والفلاسفة نقدا وتهكما . وهم هناك وسط النظارة
يصفقون إعجاباً وتحية .. ١١

وكما قلنا من قبل فإن ديمقراطية أثينا قصرت اهتمامها على الحقوق

(١) راجع كتاب « الديمقراطية » أبدا .. للمؤلف .

السياسية ولم تبلغ في ذلك كما لها ، بل كان لها نقائصها وقصورها ..
أما الديمقراطية الاجتماعية التي تنسق التوازن الاقتصادي في المجتمع
بحيث لا تحتكر طبقة واحدة مصادر ثروته ، فلم تلق إليها بالا ..

يقول « ديورانت » :

« وكان يطلب إلى القضاة أن يقسموا — عند توليهم
مناصبهم — بأنهم لن يطلبوا إلغاء الديون الخاصة ،
أو توزيع الأراضي أو المساكن التي يملكها
الأتينيون ، .. » (١)

وأظن أن قصور الديمقراطية الأثينية عن أن تحقق ذاتها اجتماعيا
في ذلك العهد الذي فصلنا عنه أكثر من أربعة وعشرين قرنا ، أمر
لا يسيء إليها ، على أن مخاوف أصحاب الممتلكات من أن ينتقص القضاء
أو القانون يوما من حقوقهم في التملك ، يرينا كيف كان أصحاب هذا
الامتياز ينظرون إلى الديمقراطية لا كريب لهم اصطفوه لحمايتهم ،
بل كقوة تاريخية تهدف إلى تحطيم الامتيازات كافة ، ومن بينها امتيازاتهم.
ولقد يذهب بعض المؤرخين إلى أن « الديمقراطية » هي التي قضت
على « أثينا » ، وتركتها لقمة سائغة لخصومها وغزاتها .

فلنستمع لمفكر كبير ، لم يكن من أنصار ديمقراطية أثينا على أية
حال .. ذلكم هو « انجلز » ..

إنه يقول في كتابه « أصل العائلة ، والملكية الخاصة ، والدولة » :-
« إن الذي سبب انهيار أثينا ، ليست هي الديمقراطية ،

(١) قصة الحضارة — ج ٧ ص ٢٩ ترجمة محمد بدران

كما يقول الاساتذة الأورييون الذين يتدلسلون أمام
الملكية ، بل العبودية التي دمغت بالاشمئزاز عمل
المواطن الحر ، (١)

فالذي سبب انهيار « أثينا » ، إذن كان نقص نفوذ الديمقراطية ،
ومقاومة توسعها وتطورها .

ولقد ألقت أثينا فيما بعد تأثيرها على روما في عهد الجمهورية . وعهد
الامبراطورية الأولى فسادت سياسة التسامح ، وحرية القول وحرية
الاعتقاد وظهر شيشرون ، وسينكا ، وظهرت التشريعات التي تكفل
المساواة بين الناس .

يقول ديورانت

« إن الفكرة الديمقراطية القائلة بقيام حكومة مسئولة
أمام المحكومين ، وفكرة المحاكمة على أيدي المحلفين ،
والحريات المدنية التي تشمل حرية الفكر ، والقول
والكتابة والاجتماع والعبادة . . كل هذه — في
روما — قد استمدت قوتها من التايخ اليوناني ، (٢)

وفيما بعد ، نرى السلطان الكنسي يلعب دورا مؤذيا ضد الديمقراطية
عندما أصبحت الكنيسة مركز الثقل في القوى السياسية نفسها . وتحالفت
مع الإقطاع وقوى السيطرة الاقتصادية . . واستشرى ذلك الانحراف
الخطير عن الديمقراطية طوال القرون الوسطى ، ولكن الديمقراطية
لم تعدم أبناءها البررة من ذوي العقول الرشيدة والضماير الحرة ، فكان

(١) ص ١٨١ .

(٢) قصة الحضارة ج ٨ ص ٢٠٦ .

هناك المفكرون والفلاسفة ينادون بالحقوق الطبيعية والدستورية للشعوب ، وتعالت أصواتهم الصادقة الشجاعة بوجوب الحد من سلطان الاستبداد السياسى والكنسى ، ورد الأوطان إلى شعوبها — وهكذا أهل عصر النهضة . وفى كلتا يديه ثمرات طيبة من كفاح القرون الماضية من بينها . وثيقة الماجنا كارتا ، التى اشترك الشعب الانجليزى كله — لا الإقطاعيون وحدهم — فى الثورة من أجلها ، والتى وضعت العرش وسلطانه تحت حكم القانون .

ومضت الديمقراطية البرلمانية تواصل نموها فى بريطانيا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وبلاد أوروبا كلها وسط تحديات عنيدة من أصحاب الامتيازات السياسية والامتيازات الاقتصادية .

ولما فرضت نفسها — كقوة تاريخية — قررت البرجوازية أن تحالفها لتضمن لنفوذها البقاء ، أو بتعبير أصح قررت أن تسيرها وتستغلها .

إن الذين قاومهم مفكرون من أمثال « لوك » ، و « توم بين » ، و « روسو » لم يكونوا من الشعب الكادح . بل من ذوى النفوذ السياسى والاقتصادى الذين يضعون نفوذهم ومصالحهم فوق الشعب وفوق القانون . .

وثورات الحرية التى قامت فى أمريكا ، وفرنسا وبريطانيا ، وأوروبا ، لم يقم بها سوى الشعوب والجمهير ، ولم تكن موجهة إلا ضد الملوك المستبدين وحلفائهم من ذوى السلطة الكنسية ، والسلطة الإقطاعية .

وكانت ثورات الحرية تلك ، تحمل آمال الشعوب وحقوقها . وهذا ينفي عن روح الديمقراطية التي كانت تقودها كل ظن بأنها الابن الشرعى للبرجوازية ..

إن الذى حدث لا غير ، هو أن البرجوازية عندما تسنمت ذرى السلطة أضلتها مصالحها الطبقية ، وانفصلت عن ماضيها ، وذهبت تستغل الديمقراطية لصالحها .. ومن ذلك العهد البعيد إلى يوم الناس هذا ، والصراع المنظور تارة ، وغير المنظور تارة أخرى يدور بينها وبين الديمقراطية .. بين امتيازات القلة التي تتشبث بها الرأسمالية ، وحقوق الكثرة التي تتشبث بها الديمقراطية ..

وهذا لا يبيح لأعداء الامتيازات الظالمة ؛ أن يتخلوا عن الديمقراطية بوصفها ثراثا برجوازيا ، بل يفرض عليهم — فى رأينا — مناصرة الديمقراطية فى أزماتها والاعتماد عليها كبناء سياسى رشيد للاشتراكية التي تريد تغيير الحياة إلى أفضل .

وحتى لو كانت الديمقراطية قد نشأت فى أحشاء البرجوازية ، فإن ذلك لا يبرر هجرها .. فلا اشتراكية بمفهومها الماركسى تكونت فى أحشاء الرأسمالية — أفكان ذلك مدعاة لنبذها .. ؟

إن الديمقراطية — كما رأينا من قبل — لم تكن علاقتها بالبرجوازية علاقة مسايرة . بل علاقة تضاد ؛ لأن البرجوازية همما جمع الامتيازات ، والديمقراطية غايتها دحض الامتيازات .

وإذا كان يؤخذ على الديمقراطية الدستورية أن البرجوازية استغلتها ولا تزال تستغلها لتمسك أطباعها .. فالبرجوازية استغلت أبشع استغلال ،

ولا تزال تستغل طبقة « البروليتاريا » .. فلماذا عملت « الماركسية »
على تحرير « البروليتاريا » ، ولم تعمل في نفس الوقت ، وانفس السبب
على تحرير « الديمقراطية » .. ؟

إن الماركسية تهاجم الديمقراطية البرلمانية ولكنها لا تستطيع
الاعتراض عليها إلا بأنها النظام السياسي الذي تستغله الرأسمالية لتواصل
دعم نفوذها واستعباد الكادحين .

أفتن استغلت الرأسمالية العلم لدعم نفوذها ، يكون العلم بضاعة
برجوازية ويتحتم بالتالي نبذُه والتخلي عنه .. ١٩
إن هذا ، مُساوٍ لذلك تماماً ..

فإذا كانت الرأسمالية تستغل الديمقراطية البرلمانية ، ومن ثم يجب
نبذها . ؛ فإن الرأسمالية أيضاً تستغل العلم أعظم استغلال؛ وإذن فيجب
نبذه هو الآخر .. ١١

وإذا كانت الديمقراطية البرلمانية تمكن — عن غير قصد منها —
لنفوذ طواغيت المال والصناعة ؛ فإن العلم يمكن — عن غير قصد منه —
لنفوذهم ، وينمى — عن غير قصد منه — أرباحهم وأطماعهم وعدوانتهم .

ولقد يقال : إن الماركسية تتوسل بدكتاتورية البروليتاريا إلى
تحرير الديمقراطية .

يبد أن للصورة وجهاً آخر مثيراً لا بد من تأمله طويلاً .

فالماركسية في مسيرها الطويل من ماركس إلى اليوم تتصور دكتاتورية

البروليتاريا ، تصوراً يثير إدراكه الخوف الشديد على قضية الحرية .
فقادة الماركسية ، ومفكروها ، من ماركس وإنجلز ولينين ، ومن جاء
بعدهم ، لا يجعلون ضمن واجبات الدولة الممثلة لدكتاتورية البروليتاريا —
حفظ الحرية أو الاهتمام بها .

ذلك لأنهم يرون أن الحرية غير ممكنة ما دام هناك دولة — أى
ما دام هناك فى المجتمع الإنسانى ذلك الجهاز السياسى المعروف بالدولة
والحكومة ، وأن الحرية الحقيقية لن تكون إلا بعد أن تختفى الدولة .
ومتى تختفى الدولة .. ؟ — بعد أن يصير المجتمع شيوعياً فى أعلى
مراحل الشيوعية —
يقول إنجلز : —

« طالما أن البروليتاريا بحاجة إلى دولة ، فإن الدولة
لن تكون من أجل الحرية ، بل لتحطيم أعدائها ..
« وعند ما يأتى اليوم الذى يستطيع فيه التحدث عن
الحرية ، فآنذاك لا تكون هناك دولة ، .. (١) » .

ويواصل « لينين » فلسفة سلفه فيقول :
« لن تنعدم الدولة ، ولن نستطيع التحدث عن الحرية
إلا فى المجتمع الشيوعى ، .. (٢) » .
أى أن وجود الحرية رهن بزوال الدولة .. وكلا الأمرين لن يكون

(١) نقلا عن كتاب « أصول الحرية » ص ١١٦ للمفكر الفرنسى الشيوعى :
روجيه جاردى — ترجمة د . بدر الدين السباعى
(٢) نفس المصدر ونفس الصفحة

له وجود إلا عندما يحىء المجتمع الشيوعى .
ولكن متى تندثر الدولة ، وعلى أية صورة .. ؟
يجيب « لينين » قائلا :

« (١) عندما يندثر الظلم الاجتماعى ، وهذا أمر نعرفه
— أما الصورة التى سيتم بها ذلك ، والدرجة التى
سيتحقق معها — فهذا أمر نجهله .. وكل ما نعلمه هو
أن هذا الظلم سيندثر ، وستندثر الدولة معه ، .. !!
ولئن كان « لينين » يتواضع فيقول : إنه لا يدرى ، فإن خليفته
« ستالين » يدرى .. »

— وما هو ذا يقول :

« هل ستستمر الدولة على بقائها فى مرحلة الشيوعية .. ؟
« نعم ستستمر باقية طالما لم يتحطم الطوق الرأسمالى ،
وطالما لم يقضَ على خطر عدوان عسكرى من
الخارج ، .. !! » (٢)

إذن فالدولة باقية حتى فى مرحلة الشيوعية مادام هناك فى العالم قوى
رأسمالية تناوئها ، ومادام هناك خطر عسكرى يهددها — أى أن المجتمع
الشيوعى الذى نختفى فيه الدولة لن يتأتى له أن يكون مجتمعا قوميا ،
بل لابد أن يكون مجتمعا عالميا ، أو على الأقل — مجتمعا — فى عالم —
تلقى فيه الرأسمالية سلاحها وتدعن لتفوق الشيوعية إذعانا كاملا .

(١) — المرجع السابق — ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨

(٢) — « » — ص ١١٩

عندئذ كما يرى — ستالين — في تقريره المقدم إلى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الروسي عام ١٩٣٩ — نقول عندئذ تختفي الدولة ، وما دام لا وجود للحرية حتى تختفي الدولة ، فإن على العالم أن يعيش بغير حرية حتى يزول الدولة وفق الشروط والظروف السالفة .. !!

ويقول المفكر الفرنسي الشيوعي المعاصر « روجيه جاردى » ،
« (١) ليس هناك حرية أو ديمقراطية بشكل عام . إن كل شكل من أشكال الدولة لون من ألوان الدكتاتورية .. !! »

ويقول أيضاً :

« إننا نستطيع في هذا العالم أن نميز بصورة عامة
نموذجين من الدولة دكتاتورية الرأسماليين . .
ودكتاتورية البروليتاريا ، .. !! » (٢)

ألا إنه لا يخفى علينا الغرض النبيل الذي يمكن أن يتضمنه هذا الاتجاه ،
حيث يريد أصحابه للبشر حرية سابعة يزول عنها بزوال الدولة كل ما تمثله
الدولة من بأس وتدخل وتوجيه .

بيد أن هذه الغاية رغم نبيلها العظيم تبدو في ضوء الوسيلة المختارة
لإنجازها حلاً مغرقاً في الطوبائية والمثالية . بل ، والوهم .. !
فإذا كان لا حرية إلا بعد أن تزول الدولة ..

وإذا كانت الدولة لن تزول إلا بعد قيام شيوعية كاملة لا يوجد
حولها أعداء يترصدون بها ..

(١) — المرجع السابق ص ١٠٥

(٢) — نفس المرجع — ص ١٠٦ ، ١٠٧

وإذا كنا في ضوء التطور التاريخي والسياسي لعالمنا منذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ حتى يومنا هذا ، نستطيع أن نتصور الأمد البعيد الذي تفصلنا متاهاته عن ذلك الغد المغيّب الذي ستملك فيه الشيوعية من مقادير المجتمع الإنساني ما يمكن لها في الأرض تمكيناً يتيح لها إلغاء الدولة — أفلا نستطيع والحالة هذه ، أن نقبأ بمستقبل الحرية . . ؟

بلى ، نستطيع ، فعندما يحين ذلك الغد البعيد لن يكون الناس في حاجة إلى الحرية . . لأنهم سيكونون قد نسوا تماماً شكلها ومذاقها ، وأهميتها ، وستجد ذاكرتهم صعوبة ومشقة في أن تستعيد طيف ذلك الشيء المنقرض الذي كان العالم يتحدث عنه ذات يوم في تيسٍ وسذاجة ، وكانوا يطلقون عليه ذلك الاسم الغريب — الحرية !

* * *

هنا تبدو مسئولية الفلسفة الماركسية عن أزمة الحرية داخل الفلسفة أولاً ، ثم داخل التطبيق الذي يستمد من هذه الفلسفة ثانياً . .

فدكتاتورية البروليتاريا ، لا تضع ضمن مسئولياتها الحرص على الديمقراطية باعتراف فلاسفتها وذويها — وإن كانوا يتصورونها في نفس الوقت تقدماً نحو الحرية والديمقراطية — أي تقدماً نحو الحرية التي يُطْلَبُ من العالم أن ينتظرها حتى تحتق الدولة .

و « دكتاتورية البروليتاريا » ، هي كما يعرفها لينين :

« السُّلْطَة التي تعتمد على القوة اعتماداً مباشراً ، (١) .

وهذا ينقلنا إلى متابعة الفكرة داخل تطبيقاتها .
إن « دكتاتورية البروليتاريا » ، إذن ، هي « سُلْطَة » ، ووسيلتها
« القوة » ..

إن هذه العبارة الشديدة التركيز التي عرف بها « لينين » ، « دكتاتورية
البروليتاريا » ، تكشف في وُضوح قصْدَهُ « لينين نفسه » ، عن طبيعة هذه
الدكتاتورية .

ويزيدها وضوحاً كلمات أخرى لـ « لينين » ، كتبها عام ١٩١٩ في
مقال عنوانه « تحية إلى عمال المجر » ، واستشهد بها « خرشوف » ، عام
١٩٥٨ ، وهو يتحدث عن موقف بلاده من أحداث المجر عام ١٩٥٦ .

قال لينين : (١)

« إن دكتاتورية البروليتاريا تفرض اللجوء إلى عنف
صارم لا هوادة فيه ، سريع وحازم ، بُغْيَة سحق
مقاومة المستثمرين الرأسماليين ، والملاكين العقاريين
وأذئابهم .. »

« ومن لم يفهم هذا ، فليس بثوري ، وينبغي طرده
من مركزه كقائد ، أو كاستشار للبروليتاريا .. »

ثم مضى قائلاً :

« ولكن ليس العنف وحده ، ولا العنف في المقام
الأول ، هو الذي يُشكِّل جوهر الدكتاتورية
البروليتارية .. »

(١) كتاب : خرشوف — الاشتراكية والشيوعية — الطبعة العربية .

« إن جوهرها الرئيسى يمكن فى روح التنظيم ،
والنظام ، والطاعة .. »

إن العنف الصارم إذن أداة ديكتاتورية البروليتاريا ، بيد أنه ليس
الأداة الوحيدة ، ولا الأداة الرئيسة .. إنما يُصاحب العنف أو يسبقه
فى الأهمية ، النظام والطاعة .. ١١

وكلتا النظام والطاعة ، عندما تترددان داخل نظام ديكتاتورى ،
حتى ولو كان اسمه « ديكتاتورية البروليتاريا » ، فإنهما يكتسبان دلالة
بالغة الخطورة ، ويصبح مفهوماً ومؤكداً أنه عندما تغيب « الطاعة » ،
فإن « العنف الصارم » يتقدم مُسرعا ليأخذ مكانها فوراً .. ١١

وهنا لفظة هامة تكشف عن جزء من أزمة الديمقراطية فى هذا النظام.
صحيح أنه لا بد من الطاعة ، كي ينتظم أمر الجماعة وتنمو علاقاتها ..
بيد أنه فى ظل الديمقراطية عندما تغيب الطاعة ، يتقدم القانون
ليردها بوسائله المشروعة إلى مكانها ..

أما هنا ، فى ديكتاتورية البروليتاريا ، فالعنف الصارم ، وليس
القانون هو الذى يقوم بهذه المهمة .. ١٠

أن جميع تصرفات « ستالين » التى شجَّبتْها الحزب فى روسيا بعد
وفاته ، والتى اعتبرت جرائم تستعصى على مغفرة البشر ، إنما استمدت
قوتها من هذه « الأيديولوجية » .. من هذه الفلسفة .. ١١

وربما يكون تركيبه النفسى والعقلى ، قد جعل منه شخصية عاتية ،
لا تُطبق الشورى ، ولا تنتظر القانون ، ولا تعبأ بالرحمة .. بيد أنه
لا مهرب من التسليم بأن هذه الطبيعة وجدت فى النظرية الماركسية عن

ديكتاتورية البروليتاريا فرصتها الذهبية التي أعطتها الحق في أن
تفعل ما تريد . . . !!

لأتى سأخلص من هذا — فيما بعد — إلى أن دكتاتورية البروليتاريا،
بصيغتها الفلسفية ، وفي شكلها التطبيقي ، إنما تمثل جوهر الأزمة .. أزمة
الحرية بكل أنواعها في المجتمع الاشتراكي الماركسي . . . وأنه لا بد —
إذا أُريد دعم الحرية حقاً من تطوير الماركسية — فكراً ، وتطبيقاً —
تطويراً ينفي عنها ديكتاتورية البروليتاريا .

لقاتل أن يقول : : إن « العنف الصارم والسريع الحازم » ، الذي
تحدث عنه « لينين » ، إنما هو أداة ديكتاتورية البروليتاريا لقمع من
وصفهم « لينين » نفسه بـ « المستثمرين الرأسماليين » ، والملاكين
العقاريين وأذئابهم .

ونحن رغم عزوفنا عن « العنف الصارم السريع الحازم » ، مهما
تكن وجهته ، فإننا إذ نبحث القضية هنا بحثاً علمياً ومُحايداً ، نعترف
بأن الماركسية — منطقية وصادقة مع نفسها حين تلجأ إلى العنف
الصارم تجاه مقاومة الرأسماليين والإقطاعيين لها ، فهي فلسفة لم تنكر
قط ثورتها ، ولا عزمها الكاسح على تغيير المجتمع تغييراً أساسياً
وفرض إرادة التاريخ كما تدركها في غير مُهادنة أو مُسائلة . . .

بيد أننا ننكر — داخل دائرة البحث العلمي المحايد أيضاً — أن
يُجاوز ذلك العنف ، الرأسماليين والإقطاعيين إلى الآخرين من الشعب ،
بل ومن البروليتاريا نفسها .

ولقد حدث ذلك على أوسع نطاق خلال جيل كامل أثناء حكم « ستالين » ، حيث كان « العنف الصارم السريع الحازم » ، سوطاً ألهب من ظهور الشعب الكادح ومن أعضاء الحزب الشيوعى وقادته أعداداً هائلة .

بل حدث — وإن يكُ على نطاق أضيق — « أيام لينين » ..
ويحدثنا « مكسيم جوركى » ، فى كُتُيبِهِ الصغِير — أيام مع لينين — وهو من المؤمنين بـ « لينين » ، أعظم إيمان ، كيف كان يزوره كثيراً ليشفع عنده لبعض الأبرياء والمخلصين الذين كانت تقتلهمهم الأجهزة البوليسية لتزج بهم فى السجون أو ترسلهم إلى المنفى ..

إن مجاوزة « العنف الصارم » ، أعداء النظام إلى غير أعدائه ، أمر يفرض نفسه ما دامت « ديكتاتورية البروليتاريا » ، تنهض على فلسفتها التى ذكرناها . وما دامت تمتلك باسم المذهب والتاريخ سلطة مطلقة قلَّ نظيرها فى التاريخ .

فمن الحقوق الشاملة التى خلعتها الماركسية على ديكتاتورية البروليتاريا واعتبرتها حقوقاً تاريخية لها ، نسجت هذه الديكتاتورية أجهزتها وطريقتها فى الحكم والسياسة على النمط الذى يدعم سلطتها الاستبدادية ، وليس على النحو الذى ينتقل وظائف الدولة إلى المجتمع كما يُريد التطور التاريخى فى رأى الماركسية نفسها .

وليس أدلّ على صحة هذا من « عملية الانتخاب » ، فى ظل نظام « ديكتاتورية البروليتاريا » .

هذه الدكتاتورية التي تسميها الماركسية أحياناً ، ديمقراطية البروليتاريا ، باعتبارها تعطى كل الحرية وكل الحقوق للشعب الكادح بينما هي دكتاتورية ، على البرجوازية لا غير ..

فن المعروف بداهة أن حق الانتخاب ، هو أبسط الحقوق السياسية للشعب في أى نظام ديمقراطى ، أو شبه ديمقراطى ..

والانتخاب معناه ، الاختيار ..

ولكى تختار ، لابد أن يكون هناك أشياء تختار أفضلها ..

أما إذا فرض عليك شيء ما .. شيء واحد لا ثانى معه ، فليس هناك أية فرصة للاختيار ..

فإذا دُعى « ناخبون » ليختاروا ممثلاً لهم ونائباً عنهم ، ثم جىء لهم بواحد لا غير ، وحُظِرَ على من سواه أن يتقدم للترشيح إلى جانبه ، ثم قيل للناخبين : اقترحوا ، فإن الأمر يبدو مُفْسرطاً في الغرابة .. !!

وهذا هو الذى يحدث في قلعة الاشتراكية الماركسية — الاتحاد السوفيتى .. !!

فبينما يعطى الدستور الناخبين حق إقالة النائب وعزله ، نجد النظام الانتخابى ، لا يعطيهم حق اختيار نائبيهم .. !!

فهنالك ، ليس من حق المواطن ، حتى عضو الحزب الشيوعى نفسه أن يُرشح نفسه للنياحة .. بل تُرشحه لجان الحزب ، أو الهيئات الأخرى

الخاضعة طبعاً لإشراف الحزب .. وبعد أن توافق الأجهزة المختصة في الحزب على ترشيحه ، يُقدم وحده إلى الناخبين دون وجود أى منافس معه ، ويطلب إليهم أن ينتخبوه .. ! !

صحيح أنه إذا لم يظهر المرشح بأغلبية مطلقة من أصوات الناخبين في دائرته ، يبطل انتخابه ، ويعود الحزب أو الهيئات الخاضعة له فتقدم مرشحاً جديداً ..

ولكن قلنا يحدث ذلك ، لأن الناس يعلمون أن الحزب حين يتقدم إليهم بمرشح واحد ليقرعوا عليه ، فعنى هذا أنه يريد منهم الموافقة عليه .. وإلا لتقدم إليهم باثنين أو أربعة أو أكثر وترك لهم حرية المفاضلة بينهم والاختيار منهم ..

إن هذه الطريقة الغريبة في الانتخاب في بلد يعترف بأنه لم يعد في ربوعه أى أثر للطبقات ولا للبرجوازية ، لتدعو إلى التأمل البصير ..
ولسوف نفهم سرها ومعناها حين نتأملها داخل إطارها السياسى — أى داخل نظام « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وهنا نعود إلى « لينين » مرة أخرى لنصغى إليه وهو يقول :
« إن طريقة مجالس السوفييت ، هي دكتاتورية البروليتاريا
« هذه الدكتاتورية التي حققتها البروليتاريا المنظمة في
مجالس السوفييت ، تحت قيادة الحزب الشيوعى ، .. (١) .

ونطالع أيضاً المادة الثانية من الدستور السوفييتى !

« الأساس السياسى للاتحاد السوفيتى ، هو سوفيات
مندوبى الكادحين التى قوى شأنها بتحطيم سلطان مالكى
الأرض والرأسماليين ، وبتحقيق دكتاتورية البروليتاريا .. »
فطريقة مجالس السوفيت — كما يقول لينين — هى دكتاتورية
البروليتاريا .

والأساس السياسى للدولة — كما يقول الدستور — هو ذلك الجهاز
الذى يستمد قوته من دكتاتورية البروليتاريا .

فكل العمليات الإدارية والسياسية إذن ، عليها أن تسير وفق
الخصائص الجوهرية لدكتاتورية البروليتاريا .

ولقد قرأنا من قبل أن دكتاتورية البروليتاريا — فى جوهرها —
مرحلة تدوم فى النظام الماركسى حتى تصفى الدولة كسلطة سياسية ،
ويبقى المجتمع بغير حاجة إلى حكومة ولا جيش ولا بوليس — وعندئذ
— لا قبائل — تتحقق الحرية ..

ومن ثم ، فإن مهمة « دكتاتورية البروليتاريا — كما قال « إنجلز ،
ليس دعم الحرية ، بل القضاء على أعداء البروليتاريا ، لأنه لا مشرق
للحرية إلا بعد غروب الدولة .

وإذن ، فلماذا تكون هناك انتخابات بالمعنى المفهوم للانتخاب .. ؟؟
ولماذا تكون هناك حريات سياسية ، وحقوق ديمقراطية ، ما دام
الوضع السياسى للبروليتاريا يتمثل فى دعم سلطانها هى ، وتوكيد نفوذها
هى .. وإرجاء مصير الحرية إلى ذلك اليوم البعيد الذى تزول فيه الدولة
كنظام ، وتختفى كسلطة .. ؟؟

إن الماركسية في هذا أيضاً — منطقية — مع نفسها ..

ولكن الذين يريدون الخير للحرية — أثمن ممتلكات البشر ..
بل ويريدونه للماركسية نفسها، ليس في وسعهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي
وصامتين لمجرد أن الماركسية منطقية مع نفسها .. إذ لا بد أن تكون
كذلك منطقية مع التجربة التاريخية التي كانت دليلاً للماركسية ذاتها
وهي تتكون كفلسفة ، ومنهاج .

وهذه التجربة التاريخية تقول — كما اكتشف ماركس نفسه — :
إن من الإجراءات الظالمة التي تنتهجها الرأسمالية لتعزيز سيطرتها
واستغلالها — إصرارها على المركزية السياسية ..

وهذه التجربة التاريخية تقول — كما اكتشف ماركس أيضاً — :
إن العمل التاريخي الذي سيتقدم لينهي استغلال رأس المال ومظالمه ،
سيقوم به للضطهدون لكي يلغوا الامتيازات ، لا لكي يحصلوا عليها ..
والتجربة التاريخية تقول — كما اكتشف ماركس مرة ثالثة — :
إنه عندما تسقط سيطرة رأس المال المستغل . فإن الديمقراطية تكتسب
عمقاً أكثر ، وتُحرز تفوقاً أكبر ..

والتجربة التاريخية تقول — كما رأى ماركس كذلك — : إن
الاتجاه السياسي ، لا ينفصل عن الاتجاه الاجتماعي أو الاقتصادي .

ما مغزى ذلك كله .. ؟؟

مغزاه أنه إذا قام نظام سياسي تقدمي على أنقاض نظام آخر
مُتخلف ، فيجب ألا يكون فيه مكان لنقائص سلفه الذي
هو وسقط .

● فالمركزية السياسية من نقائص التسلط البرجوازي ، وقد رأيناها تتمثل في دكتاتورية البروليتاريا على أوسع نطاق ..

● واغتصاب الامتيازات لقلّة من الناس على حساب حقوق الكثرة من خصائص النظام الرأسمالي ، وقد رأيناها تنتقل إلى الاشتراكية مع دكتاتورية البروليتاريا ، مع فارق واحد هو : أن الامتيازات في الدولة الرأسمالية ، اقتصادية .. بينما هي في الدولة الاشتراكية سياسية .

ولا نغني بأصحاب الامتياز السياسي في المجتمع الماركسي العمال أنفسهم — البروليتاريا — .. بل نغني الأفراد القلائل الذين يملكون سلطة السيادة والتنفيذ باسم دكتاتورية البروليتاريا ، .. والذين قد يتقاصون نفوذهم أيضاً وينتقل إلى فرد واحد ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي خلال حكم ستالين ، بأجمعه ..

● وسقوط سيطرة رأس المال المستغل ، تعني في نفس الوقت سقوط الحواجز التي كان يضعها في طريق الديمقراطية ، محاولاً وقف نموها والحد من نفوذها .. وفي دكتاتورية البروليتاريا تزداد هذه الحواجز ضراوة وارتفاعاً أمام الديمقراطية السياسية — مع أن الاشتراكية بمقدرتها على إقرار الديمقراطية الاقتصادية إذ تلغي امتيازات المال غير المشروعة ، تكون أكثر قدرة على إقرار الديمقراطية السياسية بإلغائها امتيازات الحكم والنفوذ السياسي غير المشروعة أيضاً .

● وأخيراً — وهي نقطة مُستمة للنقطة السالفة ، فإن الفلسفة التي لا تفصل بين الاتجاه السياسي والاقتصادي لا يصير من حقها

ولا من شيمتها أن تضع مكان دكتاتورية رأس المال ، —
دكتاتورية البروليتاريا .

فإن دكتاتورية رأس المال ، إذا كانت تعوق التقدم التاريخي
بواسطة امتيازاتها الاقتصادية ؛ فإن دكتاتورية البروليتاريا تعوق
التقدم التاريخي أيضاً بواسطة امتيازاتها السياسية . .

وليست رسالة الاشتراكية — تحرير الناس من استبداد المال
فحسب . . بل ومن استبداد الدولة أيضاً . .

وليست رسالتها تحرير الناس من الخوف على رزقهم فحسب ،
بل ومن الخوف على أمنهم أيضاً . .

وليست رسالتها إتاحة الفرصة للناس كي يشاركوا مشاركة فعالة في
توجيه اقتصادهم فحسب ، بل وأن يشاركوا مشاركة فعالة في توجيه
سياسة بلادهم أيضاً . .

وليست مهمتها أن تقيم حكومةً من صفوف الشعب الكادح فحسب ،
بل وأن تمكن الشعب الكادح نفسه من إقامتها ومراقبة أعمالها .

وليست رسالتها أن تضمن حق العمال فحسب ، بل وتضمن كل
حقوق الإنسان وتحمي جميع حرياته .

فهل — دكتاتورية البروليتاريا — بمفهومها الفلسفي الذي شرحناه
سابقاً ، تعنى كل هذا . . ؟ ؟

وهل — دكتاتورية البروليتاريا — في أشكالها المطبقة حققت
كل هذا . . ؟ ؟ — إذا كان علينا أن نجيب ، فالجواب — لا . .

ومن ثم فهي كما قلنا تستطيع أن تشكل عائقاً ضد التقدم التاريخي .. ذلك لأن التقدم التاريخي لا يتمثل في التفوق الصناعي والعلمي فحسب ، بل ويتمثل مع هذا — وربما قبل هذا — في إنسانية الإنسان ..

إن الكلمة التي قالها المسيح منذ عشرات القرون ستظل حقيقة خالدة.

تلك هي :

« إنما جعل السبت من أجل الإنسان ، .. »

« ولم يجعل الإنسان من أجل السبت ، .. »

فالقوانين والنظم والفلسفات ، وكل ما في الأرض من فكر وعمل ، إنما تريد ويجب ألا تريد سوى تحقيق إنسانية الإنسان ..

وإن دور الماركسية في عملية التحرير البشري ماهر وعظيم ، بيد أن ذلك لا يعني أنها نظام معصوم ، فلقد انطوت فعلاً على هذا الخطأ الذي تعالجه الآن ، والذي لانراه خطأ هينا بل نراه جسيماً ، وينبغي على الماركسيين أنفسهم أن يكونوا أكثر منا إدراكاً لخطره ، وعملاً على تفاديه

• • •

إن « ديكتاتورية البروليتاريا » كما هي في الماركسية — فلسفة وتطبيقاً — سلطة بالغة التركيز ، وعلى الرغم من البناء الهرمي الذي ينتظم في بلاد كالاتحاد السوفيتي صفوفاً طويلاً من مجالس السوفييت ، ومن النقابات ، والأجهزة السياسية ، فإن المركزية السياسية الهائلة والخيفة ينكرها حتى قادة السوفيت وزعمائهم .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٣٦ السوفيتي الذي وصفه « ستالين » بأنه « الدستور الديمقراطي الوحيد في العالم » ، والذي يحظى بتجميد خلفاء ستالين أيضاً .

نقول : على الرغم من أن المادة الثالثة منه تقول :

« إن الكادحين في المدن والقسرى بالاتحاد السوفيتي
يملكون بواسطة مجالس نوابهم سلطان الحكم كله .. »

فإننا نجد أن « سلطان الحكم كله » لم يكن للكادحين ، ولا لمجالس نوابهم ، بل ولا للجنة المركزية العليا والمكتب السياسي ، بل ولا للقادة والزعماء الأوائل .. وإنما كان « سلطان الحكم كله » لرجل واحد تركزت فيه دكتاتورية البروليتاريا ..

ومع تقدير جميع الأحرار في العالم للنقد الذي وجهه « خروشوف » لاستبداد « ستالين » ، ومع تقديرهم للشاعر النبيلة التي يُحِسُّونها تعتمل في ضمير خروشوف وكأنها تتلف شوقاً إلى ديمقراطية سياسية أكثر .. ومع تقديرهم للإجراءات التي ينتهجها في رفق وحذر ليدعم النفوذ السياسي لمواطنيه .. فإننا نرى — في تواضع — أن كل نجاح يمكن أن تحرزه الديمقراطية السياسية داخل المجتمع الماركسي ، سيما — الاتحاد السوفيتي ، حيث تقوم — دكتاتورية البروليتاريا — والصين الشعبية — حيث تقوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية » ، إنما يبدأ من نقطة واحدة ، هي : إعادة النظر في نظرية « دكتاتورية البروليتاريا » كلها ..

فهذه النظرية منبع لكل الإجراءات غير الديمقراطية .
وهي بوصفها مبدأ مقدساً من مبادئ الماركسية ، فإنها تعطي دائماً
إيحاءات ، بل وتفرض شروطاً للعمل السياسي يتفق مع طبيعتها .
ليس ذلك فحسب ، بل إنها لتفرض شروطاً فكرية لا يستطيع
المفكرون الماركسيون مبارحتها وهم يتحدثون عن الحرية .
فالعمل السياسي والعمل الفكري يستندان حتماً منجهما من التسليم
المبدئي والمطلق بدكتاتورية البروليتاريا ، وبما تتطلبه من ظروف وأوضاع ..
ولنضرب مثلاً بين التضامن بين العمل السياسي والقانوني
والفكري لدعم دكتاتورية البروليتاريا ، والتضامن بينها في استيلائها
دكتاتورية البروليتاريا ..

والمثل الذي نضربه ، خاص بحرية القول والنشر .

فالدستور السوفييتي يقول في مادته ١٢٥ : —

« وفقاً لمصالح الطبقة العاملة ، وتوطيداً لدعائم
النظام السوفييتي يضمن القانون لمواطني الاتحاد
السوفييتي :

(أ) حرية الكلام .

(ب) حرية النشر .

(ج) حرية الاجتماع وتشمل الاجتماعات العامة .

(د) حرية تأليف المواكب والمظاهرات في الشوارع .

فهنا يظهر « العمل القانوني » لحماية حرية القول والنشر ، هذه

الحرية التي يجب أن يُمارسها المواطنون وفقاً ، لمصالح الطبقة العاملة وتوطيداً لدعائم النظام . .

وليس ينكر أحد على الدستور، ربط الحرية بحماية مجتمعه الكادح ونظام دولته الأساسي ، فكل الدساتير في كل العالم تصنع ذلك بأساليب مُتفاوتة . . .

بيد أن هذه المادة لا يمكن عزلها عن المادة الثانية من الدستور نفسه والتي تنص على أن «الأساس السياسي للاتحاد السوفيتي هو مجالس مندوبي العمال والكادحين التي هي ثمرة قيام «دكتاتورية البروليتاريا» . فدكتاتورية البروليتاريا : هي القاعدة السياسية الوحيدة التي يقوم عليها النظام كله والحقوق كلها والحريات كلها .

فإذا جئنا «العمل السياسي» وجدناه يمضي وفق هذه القاعدة . . فالانتخابات كما ذكرنا من قبل ليست وسيلة لاختيار المرشح الأفضل من حيث وجهة نظر الشعب الناخب ، بل لاختيار «الأفضل» بالنسبة لمعايير «دكتاتورية البروليتاريا» .

من أجل هذا ، ولما كانت دكتاتورية البروليتاريا تتمثل في الحزب الذي هو طبيعتها الثورية ، فإن الحزب هو الذي يفتي إليه أمر اختيار «مرشح واحد» يُعلن اسمه على الناخبين في دائرته ليقولوا : «أجل» . هذا هو نائبنا . .

فإذا واصلنا «العمل الفكري» ، وجدنا المفكرين الماركسيين يربطون حتى حرية الكلمة ، وحرية الفكر بـ «دكتاتورية البروليتاريا» ، ربطاً وثيقاً . .

فاركس ، وإنجلز ، فيلسوفا الماركسية ..

ومن بعدهما — لينين ، وستالين ، وماوتسى تونج ، وخروشوف ،
عندما نقرأ لهم كفكرين ، لا لحكام — يضعون حرية القول والفكر
في خدمة دكتاتورية البروليتاريا ، وينعتونها إذا هي جاوزت هذا
الحد — بالحرية البرجوازية التي تستحق الرفض والمقاومة .

وإن كان الإنصاف يقتضينا أن نقول : إن «ماوتسى تونج» في كتاباته
التي أتبع لنا مطالعتها يبدو أخف وطأةً في هذا المقام من
رفاقه الآخرين .

وحتى المفكرين المتفرغين للفكر يسلكون هذا السبيل .

فالمفكر الماركسي الفرنسي «روجيه جارودى» يقول : (١)

« .. أما الطبقة الصاعدة التي هتف المستقبل لها ،
فليست بحاجة إلى فرض أى قيد على حرية التفكير ،
فالفكر الانتقادي الحر يتقصى بقوة أعظم ، تناقضات
النظام أو الطبقات التي تموت . وبالتالي فهو يخدم الطبقة
الصاعدة ، والقوى التقدمية المتحالفة معها ، .. »

فهو إذ يؤكد عدم حاجة البروليتاريا إلى فرض أى قيد على حرية
القول والفكر بعد انتصارها ، يعود فيحدد لهذه الحرية مجال نشاطها —
« الكشف عن تناقضات النظام والطبقات التي تموت ، بأسلوب يخدم
البروليتاريا كطبقة صاعدة . »

(١) — كتاب — أصول الحرية — ص ١٣٧ .

فإذا أرادت حرية القول أن تُجاوز الحديث عن الطبقات التي
تموت إلى إجراء مناقشات سياسية واسعة مع السلطة الحاكمة ولصالح
الطبقة الصاعدة أيضا — كما يريد المفكر « روجيه » ، فإذا يكون رأيه
وموقفه ... ؟؟

إننا نجد الجواب في هذه الفقرة من كتابه :

« . . . وتعتبر — دكتاتورية البروليتاريا — أعلى مثل
لديمقراطية ، فهي عندما قضت على استغلال الإنسان
للإنسان ، وما ينشأ عنه من أزمات ، وبطالة ،
وبؤس ، أوجدت شروطاً حقيقية للحرية ، (١)

وإذن ، فكل حرية حقيقية ، بما فيها حرية القول والفكر هي تلك
التي تساند « دكتاتورية البروليتاريا » بوصفها كما يقول المفكر الشيوعي
« روجيه » ، أعلى مثل للديمقراطية . . . ١١

إن ربط الحرية بدكتاتورية البروليتاريا ، ثم الجهر بأن هذه الحرية
هي وحدها الحرية الحقيقية ، الأمر يثير العجب حقاً . . . ١١

دكتاتورية تتمتع بسلطة مطلقة ، وأداتها العنف والطاعة ، وليست
فترة انتقال طارئة ، فهون أمرها . . بل هي باقية حتى تتحقق الشيوعية
وتُلغى الدولة . . ثم تكون المجال الحيوى للحرية ... ؟؟ ١١

كيف يتم هذا ... ؟؟

إننا في التطبيق الماركسي في كل دول الاشتراكية الماركسية ،
لا نجد أثرا للمعارضة السياسية .

لماذا . . ؟

لأن دكتاتورية البروليتاريا ، تفترض عدم وجود مُعارضة من
هذا النوع .. إن معارضة كهذه ليست إلا مخلفات برجوازية لا مكان لها
بجوار دكتاتورية البروليتاريا !..

ولقد نجم عن غياب المعارضة ، فقدان التوازن السياسي فازدادت
ضراوة السلطة الحاكمة .

إن دكتاتورية البروليتاريا تعني — كما قال لينين نفسه — «سيطرة
الحزب على الطبقة العاملة ، أي دكتاتورية الحزب ..

وهذه السيطرة تعني بدورها تفرد الحزب وعدم وجود أحزاب
أخرى معه ، وعلى الرغم من أن «ماركس ، لم يكن ينظر إلى الحزب
الشيوعي كتشكيل سياسي متميز ، بل كاتحاد جماهيري يتبنى إرادة التغيير
ويمضي أمام الطبقة العاملة على الطريق .

نقول : على الرغم من هذا ، فإن الانعكاس الحتمي لمبدأ دكتاتورية
البروليتاريا — على الحزب الشيوعي الروسي وغير الروسي ، جعل منه
أداة صارمة مستبدة ، أكثر مما هو جهاز سياسي ديمقراطي .

ولقد بررت — الماركسية اللينينية — حتمية الحزب الواحد بحجة
نصفها صواب ، ونصفها خطأ ..

أما نصفها الصواب ، فهو أن الطبقات اختفت تماما من المجتمع

الاشتراكي الماركسي، ومن ثم لم يعد هناك صراع ولا نزاع ولا تكتلات تحتاج إلى التشكل في أحزاب ..

وأما نصفها الخطأ، فهو إصرارها على أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون إلا بمثابة لطبقات ..

يقول مستر خرشوف (١):

« أحياناً يلوموننا ؛ لأنه لا يوجد في بلادنا إلا حزب واحد .

« ولكن لا يمكن أن يُوجَّه هذا اللوم إلا ذاك الذي لا يعرف الواقع السوفيتي، والذي يسيء إدراك مفاهيم أولية، كالطبقة .. والحزب .. والشعب ..

« لنفترض لحظة أنه ظهرت عندنا بضعة أحزاب ، فمن عساها تمسَّـل ؟؟.. وعن مصالح من ستُعبر ؟ .

« إن كل حزب كبير أم صغير لا يوجد في فراغ الفضاء ورحابه — بل هو يمثل هذه الطبقة ، أو تلك ، معبرا عن مصالحها ..

« ولكنه لا طبقات متناحرة في بلادنا ، وهذا يعني أنه لا مكان لتعدد الأحزاب عندنا .

« أجل — يوجد عندنا بالفعل حزب واحد ، هو

(١) — كتاب : خرشوف — الاشتراكية والشيوعية ص ٤٨ —
دار الطبع والنشر — موسكو .

حزب الشيوعيين . وهو يعبر عن مصالح الشعب
العامل كله . . .

ونريد الآن أن نضع بضع كلمات في مواجهة هذا الرأي الذي قرأناه
للرئيس « خروشوف » ، ثم نستخلص من هذه المواجهة رأينا في الموضوع
ونبدأ بسؤال نظري ، هو : أليس من الممكن ومن المفيد أيضاً
قيام أحزاب سياسية في مجتمع ماركسي خلا من وجود الطبقات ومن
صراعها . . ؟ ؟

إننا لن نستمد إجابتنا عن هذا السؤال من تجريدات نظرية ،
بل من الواقع الحي في المجتمع الاشتراكي الماركسي نفسه .

فبعد وفاة « ستالين » عرف الناس ، ومن الرئيس « خروشوف » ،
ذاته ، أنه كان هناك خلاقات ضخمة ، ووجهات نظر متعددة ، تدور
حول مسائل أساسية .

فكان هناك ما أسماه « خروشوف » — عبادة الفرد — بكل
ما تفرضه هذه العبادة من طقوس واستعباد .

وكان هناك التفرد بالسلطة ، بكل ما ينجم عنه من أنانية ، وتصفية
مستمرة للمعارضين ، وإلغاء لمؤسسات الحزب والحكومة ، واتخاذ
قرارات فردية حتى بالنسبة للعمليات الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية .
وكان هناك أخطاء جسيمة في السياسة الخارجية حتى ضد البلاد
الشيوعية الأخرى .

يقول خروشوف (١) :

(١) كتاب — خروشوف — الحركة العمالية والشيوعية الثورية — ص ١٥٦ —
دار النشر بموسكو .

« لقد اقترف ستالين أخطاء جديّة في قضية القوميات ،
لا في داخل بلادنا فحسب ، بل وفي العلاقات مع
بلدان الديمقراطية الشعبية ، وإن حزبنا قد ساط على
عبادة شخص ستالين انتقاداً صارماً ، وأصلح الأخطاء
التي ارتكبها ستالين ... »

هذه الكلمات قيلت ، وهذا النقد وجه لستالين بعد مماته طبعاً ..
بل وكان هناك أخطاء اقتصادية كثيرة (١) .

وكان هناك يومئذ كثير من الناس ، وكثير من أعضاء الحزب
الشيوعي وقادته ضد هذه الانحرافات ، ولكنهم لم يتكلموا ، .

فلو فرضنا أن النظام يسمح بقيام أكثر من حزب ، أفلم يكن هؤلاء
المعارضون سيجدون سبباً يشكلون به حزباً دون أن يكونوا ممثلين
لطبقة اقتصادية معينة ؟ ؟ ؟

بلّى .. فلو أتبع للسيد « خروشوف » والسيد « ميكويان » ، ورفاقهما
أن ينشروا يومذاك منهجاً جديداً يعلنون فيه اتجاههم الديمقراطي
— كما يرونه — واتجاههم التصنيعي ، واتجاههم في السياسة الخارجية ،
ثم أتبع لهم تشكيل حزب يتبنى هذه الرؤى الجديدة ، لوجد هذا الحزب
دواعي قيامه في مجتمع خلا من الطبقات .

(١) أثناء طبع هذا الكتاب ، أتى — خروشوف — خطاباً في اللجنة
المركزية للحزب الشيوعي الروسي يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قال فيه : « إن
« ستالين » كان يبيع القمح الروسي للخارج ، تاركاً الشعب يتضور جوعاً ، بل يموت
من الجوع ... !! »

بل لقد كشفت الأيام بعد انتهاء عهد ستالين أنه كان هناك بالفعل منهج متكامل يصلح أساساً لقيام حزب سياسى لا يمثل طبقة بل يمثل مصالح الاشتراكية نفسها .

هذا المنهج هو الذى تمثل فى النقاط الأربع التى أقرتها اللجنة المركزية للحزب — فى عهد مالنكوف — كأساس لسياسة جديدة بعد وفاة ستالين .

وهذه النقاط هى :

- ١ — التحول عن مبدأ زعامة الفرد وعبادته إلى الزعامة الجماعية .
- ٢ — تخفيض سلطات البوليس السياسى ، وضمان احترام القانون .
- ٣ — ضمان الحرية اللازمة للثقفين وذوى رأى .
- ٤ — الاتجاه فى الإنتاج إلى توفير المزيد من السلع الاستهلاكية .

* * *

والخلافاً للمذهبية الحادة الدائرة اليوم بين الاتحاد السوفيتى والصين — تزيد القضية وضوحاً . . . ؟؟

فكلا البلدين ، اشتراكى ماركسى ، يتجه نحو الشيوعية فى أعلى مراحلها .

ولقد تبادى الخلاف المذهبى بينهما إلى المدى الذى حمل الاتحاد السوفيتى على أن يقطع عن الصين معوناته ، ويحرمها النفط اللازم لها فى الوقت الذى تنهيا فيه أمريكا لتبيع القمح إلى روسيا . . . ١١

فعلام يدل هذا . . ؟

إنه يدل — فى بدايته — على أن الاشتراكية الماركسية كفلسفة

وكنظام ، تتسع لوجهات نظر متعددة وضاربة الجذور في أعماق هذه الفلسفة وهذا النظام .. فإذا ما تبلّورت وجهات النظر هذه في اتجاهين أو ثلاثة ، ثم تشكلت هذه الاتجاهات في أشكال سياسية داخل العقيدة الاشتراكية والإطار الاشتراكي للمجتمع ، كان ذلك عملاً طبيعياً .. ولم يعد من المقنع أن يُقال إن الأحزاب لا يمكن أن تقوم إلا في مجتمع طبقى متناحر ..

لقد قام ذات يوم صراع دام بين جبهة «تروتسكى» ، وجبهة «ستالين» ، كان الأولون ينادون بعالمية الثورة الشيوعية ، وتصديرها الفوري إلى آفاق الأرض .. وكان الآخرون ينادون بدعائها داخل روسيا .

كذلك قام صراع حول سياسة المزارع الجماعية ، وحق الأولوية بين الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستهلاكية التي تُلبّي احتياجات الشعب .
كذلك تبين أن السياسة الخارجية كانت في كثير من اتجاهاتها خلال العهد الستاليني كله موضع نقد من الكثيرين الذين لم يسمح النظام القائم لهم بإعلان وجهات نظرهم المغايرة .

إذن هناك — داخل العقيدة الاشتراكية والنظام الاشتراكي — ظروف مشروعة مذهبية ، واقتصادية ، وسياسية ، تتيح قيام أحزاب تتبنى اتجاهاتها المتنوعة التي تستمد وجودها رغم تنوعها من الاشتراكية وحدها ، وتعمل عن طريق المباراة الشريفة بينها على إخصاب الاشتراكية وتوسيع آفاقها ؛ وتحصر الخلاف في الرأي الذي لا بد من وجوده في كل مجتمع بشرى — نقول تحصره في دائرة العمل السياسى السلبى والقانونى ، وتحول دون تطرفه إلى صراع دام .

وخلال ذلك كله تتاح للشعب الاشتراكي كل احتياجاته من التربية السياسية ، ويستطيع متابعة مشا كله وقضاياها، ويعرف على رأى اليقين رأيه فى المنهج الأفضل الذى يؤثره على سواه .

إننا لا نستطيع أن ننكر أو تتجاهل الظروف القاسية، ولا المخاوف الهائلة التى صاحبت التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى لبنان نشوئها وقيام دولتها .. ولكننا نرى أن كل تلك الظروف قد ذهبت ولن تعود ، وبالتالى لم يعد للمخاوف ما يبررها ..

كذلك لا نستطيع أن نفعل عن أن الاشتراكيين الماركسيين بالغون كثيراً حين يظنون بأن تعدد الأحزاب داخل المجتمع الاشتراكي ، سيجعل كل نقائصه الموجودة فى المجتمع الرأسمالى .

كذلك ، لا نستطيع — فى ضوء الحجة التى سقناها — أن نسايرهم فى اقتناعهم بأن البيئة الوحيدة لتعدد الأحزاب ، لا تتمثل فى المجتمع الطبقي المتناحر ...

هذه كلمات نضعها تجاه كلمات الرئيس « خروشوف » ، وتجاه المنطق السائد الذى تبرر به الماركسية كلها رفض تعدد الأحزاب ، آملي أن تحدث هذه الكلمات السريعة توازناً فى الضوء المسلط على هذه القضية .

• • •

على أن ثمة اتجاهاً آخر تقتضى أمانة الفكر عرضه وجعله موضع الاعتبار .

ذلك أن الاشتراكية الماركسية لا تقول عن نفسها إنها نظام

للاقتصاد وحده ، بل نظام جديد للحياة كلها .. نظام لا يدعُ شأنًا من الشؤون الإنسانية إلا قال فيه كلمته ، وهياً له مصيره .

والذين قرأوا الماركسية جميعاً — حتى خصومها — يدركون في يسر أنها فلسفة تبنت كل قضايا الإنسان ، والطبيعة ، والتاريخ ، بل نبعت من تلك القضايا — وقالت في ذلك كله كلمتها ، وصاغت على أساس من إدراكها له منهجها الفكري والعمل .

إذن فمن أبسط حقوقها أن تختار النظام السياسى التى تراه ملائماً ، بل هى فى الحق تراه أكثر من ملائم .. تراه تطوراً تاريخياً محتوماً .

يبد أن هناك قىماً أساسية فى حياتنا الإنسانية، تحدد وجهة الصواب دائماً فى تفكير البشر وتطورهم .

من هذه القيم التى لم تنكرها — الماركسية ، بل قدستها — الحرية .. يقول ماركس :

« إن الحرية هى جوهر الإنسان .. وفقدان الحرية ما هو إلا خطر الموت الحقيقى بالنسبة للإنسان ..
« وحين يحقق الخطر بحرية ما ؛ فإن الحرية كلها ، وفى كل مكان ، تصبح موضع تساؤل وتهديد » .. (١)

والحرية حين تأخذ شكلها السياسى ، تصير ديمقراطية ..

والديمقراطية كذلك لم تنكرها — الماركسية — بل قالت إن كل أهداف العمل السياسى داخل المجتمع الاشتراكى يجب أن تتركز حول

(١) — ص ٩٤ من كتاب « أزمة الماركسية الراهنة » — تأليف : هنرى لوفافر — ترجمة : البير منصور ، وأحمد الزين .

تحقيق الديمقراطية الكاملة للشعب ، بل ويجب أن تهدف إلى إلغاء الدولة كلها كنظام ، لزيادة الحرية الديمقراطية نفوذاً وشُمُولا .

غير أن الديمقراطية التي تؤمن بها — الماركسية — وتعمل في سبيلها ديمقراطية أخرى — ديمقراطية مختلفة .. أو بتعبير أصح ، مختلفة وسائلها وأجهزتها ، ونظمها .. فهي — مثلاً — تعتمد أول ما تعتمد على « دكتاتورية البروليتاريا » التي سبق مناقشتها .

على أية حال ، فالحرية إحدى القيم التي قدستها الماركسية ، بل وأعلنت أن مهمتها هي رد الحرية إلى الإنسان ..

فإذا كان من حق الماركسية كفلسفة جامعة أن تختار طريقها كله ، ومنهجها السياسي بصفة خاصة ، فإن من واجبها أن يسير هذا النهج وفق القيم التي آمنت بها .

وعندئذ يجب أن تصبح الحرية السياسية — أي الديمقراطية ، معيار تنظيماتها السياسية .

وللديمقراطية خصائص ذاتية إذا انتزعت منها فقدت وجودها ومهما تختلف تطبيقاتها وتباين أشكالها ، فإن خصائصها باقية .

من هذه الخصائص أن يكون الشعب سيّد مصيره .

وتعبر هذه السيادة عن نفسها في أشكال وحقوق شتى لها أهمية السيادة نفسها ، لأنها ليست مظهراً طارئاً على الجوهر .. بل هي مظهر الجوهر ذاته خلال حركته وامتداده .

من هذه الأشكال والحقوق ، المجالس النيابية الممثلة للشعب — كذلك حق الشعب وممثليه في نقد الحكومة ، ومراقبة أعمالها ، والقدرة على

تغييرها إذا خانت مبادئه ، أو عملت ضد مصلحته ، أو انحرفت انحرافاً يهدد أمنه ومستقبله .

إذا سلمنا بهذه الحقيقة ، وهي — في رأينا — واضحة اليقين .. يصير من حقنا أن نسأل الماركسيين عن مكان هذا الحق في تنظيمهم السياسى إن تعدد الأحزاب ليس مقصوداً لذاته ، ولكنه مقصود لأنه — كما نشاهد بالتجربة — يتيح أكبر قدر ممكن من القدرة على نقد أعمال الحكومة ، ومراقبتها ، وتغييرها .

فإذا رأت الماركسية أن تعدد الأحزاب نظام لا يلائمها ، فسيكون من الممكن موافقتها إذا هي قدمت البديل الذى يحقق السيادة السياسية للشعب على النحو الذى ذكرنا .. فهل هناك بديل ؟.. سنرى ! .

والآن وقد بلغت هذه النقطة من الحديث ، فإنى لأحس أنى تحرّيت الأمانة ، والإنصاف ، والحقيقة بجهد صادق ، أحمد الله عليه . ومن ثم يفتح طريق القول أمامنا جميعاً — القراء والكاتب — لنقفوا مصير أزمة الحرية فى المجتمع الاشتراكى بعد أن حاولنا تبسيان فلسفتها .

عندما اتجه بنا الحديث إلى بحث مصير أزمة الحرية فى المجتمع الرأسمالى — فى الفصل الرابع من الكتاب — استشرّفنا مطالع هذا المصير فى ضوء إيماننا بقدرة الديمقراطية على التغيير وإن طال مداه .. وفى ضوء تفاؤلنا العميم بمستقبل المصير الإنسانى ، وفى ضوء

التبغات التي تُلقبها سَلامَة المجتمع على أفرادِهِ ، وقادته ، وحكومته ،
هذه التبغات التي تلخصت آنذاك بالنسبة للمجتمع الرأسمالي في أمرين:

(١) مناصرة الديمقراطية دائماً في نضالها ضد رأس المال
وطواغيته ، مُناصرة تُسمى نفوذها وتردُّ سُلطة السيادة
كاملة إليها وإلى أجهزتها كافة ، من برلمان ، ودستور ، وحكومة .

(ب) العمل بالوسائل الملائمة لظروف ذلك المجتمع ، لإعادة
توزيع التوازن الاقتصادي بحيث لا يبقى مركز الثقل في المال
والصناعة بأيدي قلة محتكرة تمكنها قوة المال والاحتكار من
بسط نفوذها السياسي على الدولة كلها ، كما تمكنها من تعويق
نفوذ الديمقراطية التي تعمل على تحويل امتيازات القلة إلى
حقوق للكثرة .

والآن ، ونحن نحاول استشراف مصير الأزمة في المجتمع
الاشتراكي ، فإننا في صَحبة تفاؤلنا المستمر بأن القافلة البشرية سائرة
على الدوام إلى أفضل ، نريد أن نقول : إنه إذا كان مصير الأزمة
في المجتمع الرأسمالي مرتبط بقدرة الديمقراطية على التغيير . . فإنه في
المجتمع الاشتراكي مرتبط بقدرة الديمقراطية على حماية ، التغيير . .
كما هو مرتبط بقدرة الاشتراكية على تخطي مخاوفها وحلِّ تناقضاتها ،
كما هو مرتبط — للمرة الثالثة — بتقبل التبغات الجليلة التي تفرضها
سلامة المجتمع الاشتراكي ومستقبله ، على جماهيره ، ومفكره ، وقادته ..

أما قدرة الديمقراطية على التغيير ، فأمر اعترف به ماركس وإنجلز
كما اعترف به لينين وخروشوف .

واعتراف « لينين » له قيمة خاصة ، باعتباره أول رجل في التاريخ
قاد ثورة اشتراكية ناجحة — بالمفهوم العلمي الماركسي للاشتراكية —
وحكم دولتها ، ونظم مجتمعا . . .
يقول « لينين » :

« ستصل جميع الأمم إلى الاشتراكية . .

« إن هذا لأمر محتوم . .

« ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة تماما ؛
فستحمل كل منها أمراً تنفرد به — في هذا الشكل
أو ذاك من أشكال الديمقراطية ... وفي هذا المظهر ،
أو ذاك ، من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا » . (١)

إن هذه الكلمات واضحة ، بقدر ما هي دالة على إيمان « لينين »
بقدره الديمقراطية بشئ أشكالها على تغيير المجتمع .

والديمقراطية التي لا بد وأن « لينين » ، يعنها بالحديث هي :
الديمقراطية البرلمانية .

أولا : لأنه وضعها مقابل دكتاتورية البروليتاريا .

ثانياً : لأنه لا يمكن أن يعنى بها الديمقراطية التي ستكون

(١) ص ٣٩ من كتاب : خروشوف — عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية .

المظهر السياسى للمجتمع الشيوعى ، لأن تلك الديمقراطية ، لن تجيء
حسب الاتجاه الماركسى نفسه إلا بعد أن يبلغ المجتمع الشيوعى أعلى
مراحله ، وتميل الدولة للغروب .

ويتحدث خروشوف عن قدرة الديمقراطية على فرض كلمتها فى
معاقل الرأسمالية ، فيقول :

« فى عام ١٩٦٠ اشترك فى الإضراب أكثر من أربعين
مليوناً ، أى ما يناهز ٧٣٪ من مجموع عدد المضربين .
« وقد أدت الحركات القوية التى قامت بها الطبقة
العاملة والجمهير الشعبية عام « ١٩٦٠ » ، إلى سقوط
الحكومات فى اليابان ، وإيطاليا ، وبولجيا ... » (١)
إن الحركات القوية التى يشير إليها « خروشوف » ، والتى مكّنت
العمال والجمهير من إسقاط حكومات البلاد التى ذكرها — إنما هى
عمرة الحقوق التى تعطىها الديمقراطية للجمهير — والتى تستخدمها
الديمقراطية فى إنجاز مسؤولياتها .
وتزداد هذه النقطة وضوحاً فى الفقرة التالية للسيد « خروشوف » ،
أيضاً إذ يقول : —

« ... وفى هذه الصدد ، تبرز قضية إمكان استخدام
السييل البرلماني أيضاً من أجل الانتقال إلى الاشتراكية ..
إن هذا السييل لم يكن وارداً بالنسبة للبلاشفة
الروس الذين كانوا أول من حققوا الانتقال إلى
الاشتراكية ...

(١) المرجع السابق ص ٢٥ .

ثم تواصل حديثه قائلا :

« ولكن منذ ذلك الحين طرأت على الوضع التاريخي تطورات جذرية ، تتيح تناول هذه المسألة بطريقة جديدة ..

« ففي العالم أجمع ، نَمَت قوى الاشتراكية والديمقراطية بما لا قياس له . بينما أمست الرأسمالية أضعف بكثير (١) ، ... !!

هذا نص صريح يحمل اعتقاد قطب الاتحاد السوفيتي وزعيمه بأن الديمقراطية البرلمانية أصبحت اليوم وسيلة ممكنة للتغيير .. بل وللتغيير الشامل الذي عبر عنه خروشوف بعبارة « الانتقال إلى الاشتراكية ..

فإذا كانت الديمقراطية قادرة على التغيير ؛ فإنها أكثر قدرة على حماية التغيير ..

وإذا كانت دولة القمصة في البلاد الاشتراكية الماركسية قد كُتِب عليها في الأمس البعيد أن تُحدث التغيير الشامل في وطنها تحت لواء « دكتاتورية البروليتاريا » بكل ما تمثله من عنف وتحكُّم ، فإن عليها اليوم أن تواصل تطورها في ظل الديمقراطية ، بكل ما تمثله من طمأنينة وحرية ..

إن الشعوب سيما في منطق الاشتراكية — هي القوى الحقيقية الدائمة .. هي الحارس العملاق العظيم للأوطان ومصائرهما ..

والتربية السياسية للجماهير ، هي أهم تبعات كل نظام رشيد .
والديمقراطية بما تكفله من حريات ، هي السبيل الأوحـد لهذه
التربية ...

وإذا كانت الاشتراكية تستطيع أن تجعل من الوطن المتخلف ،
وطناً كبيراً . . فان الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع أن تجعل من
سكان هذا الوطن الكبير ، مواطنين كباراً ..

ويجب على الناس أن يجدوا الشجاعة التي يواجهون بها هذه المفارقة
العجيبة .. !!

ففي المجتمع الرأسمالي الذي يعجُّ بالامتيازات الضاغطة ، نجد — كما
أسلفنا في الفصل الرابع — رئيس ولاية أمريكية يخطب جهاراً علناً
ضد رئيس دولته، ترومان ، وينقد أعماله ، بل ويطالب الشعب بإسقاطه
في الانتخابات التي كانت قد قرب موعدها ، ونجد صحافة تستطيع نقد
الحكومة على أوسع نطاق ، على الرغم من أنها ليست ملكاً للشعب ..
بل ملكاً للرأسماليين الكبار .. ونجد قاضياً يحاكم شوعيين حقيقيين ،
يرفض القضية كلها ، ويتهم الذين أعدوها بالتزوير والتلفيق .. !!

ثم نجد في المجتمع الاشتراكي الماركسي ، الذي انزاحت عن كاهله
سيطرة القليلة المحتكرة لاقتصادياته ، وأصبح الشعب هناك سيّد
مزارعه ومصانعه ومتاجره .. أقول نجد في ذلك المجتمع رغم هذه
الظروف المساعدة عجزاً تاماً عن كل نقد للحكومة .

فاذا طرد زعيم من الحزب أيام ستالين، أو أيام د خروشوف، لا يستطيع
أن يعقد الاجتماعات أو يلقي المحاضرات لينقد سياسة الحكومة .. ؟

لماذا . . ؟ مع أنه لن ينادى بعودة الرأسمالية ، ولا بعودة القيصريّة ،
إنه سينقد الحكومة داخل نطاق الإيمان الاشتراكي الذي يقده
كالآخرين . . ١١٤

والصحافة . لا تستطيع أن توجه نقداً فعالاً للحاكم سواء كان ستالين
أو خروشوف — مع أنها مِلك للأمة ، وللشعب الذي خلا من
الطبقات ومن صراع الطبقات . . ١١٥

إننا قد نجد سر هذه الظاهرة المؤسفة في الكلمات التالية للسيد
« خروشوف » . . —

« إن كقم مقاومة المستثمرين ليس الوظيفة الوحيدة ،
ولا حتى الوظيفة الرئيسية لـ « دكتاتورية البروليتاريا »
« فهي تقوم بدور تنظيمي ، و « تربوي » ، وإنشائي
هائل ، . . (١) »

فدكتاتورية البروليتاريا إذن ، التي عرفنا كثيراً عن طبيعتها في
الصفحات الماضية ، ليست أداة الدولة لقمع المستثمرين المحتكرين لحسب .
بل هي كذلك ، أدواتها لتنظيم الشعب وتربيته . .

فهل الدكتاتورية هذه ، أداة صالحة لتربية الشعب التربية الساسية
التي تجعل منه مراقباً لحكومته ، وسيداً لمصيره .

إن « خروشوف » ، يجيب ، في ختام الفقرة السالفة . قائلاً : —
« إن دكتاتورية البروليتاريا تسوّمن للطبقة العاملة

في جميع مراحل تطورها الديمقراطية الفعلية ، وسلطة
الشعب الحقيقية ، .

ونحن لن تناقش هذه القضية مرة أخرى ، لأن ذلك يعني أن نعيد
من جديد كتابة الصفحات السبعين أو الثمانين التي سلفت .. !!

لكننا نكتفي هنا بالقول للسيد خروشوف : إن الواقع المشاهد ،
لتجربة دكتاتورية البروليتاريا من عام ١٩١٧ حتى اليوم يقول : لا ..
إن دكتاتورية البروليتاريا غير قادرة على أن تؤمن للشعب : ديمقراطية
فعلية ، ولا سلطة حقيقية ، وإنما — فيما نرى — لا تقدر على التربية ،
وإنما تقدر على الترويض .. !!

وإن خير ما يصنعه مستر خروشوف ، اليوم ، كقائد للاتحاد
الشفوي — الوطن الأم — للماركسية ، أن يتخلى عن هذا الإطار
المستمر — دكتاتورية البروليتاريا ، . . وأن يحدث شعبه والعالم ،
حديثاً غداً عن الديمقراطية ، وأن يضع مع الحزب الشيوعي
الروسي الإجراءات الديمقراطية الصادقة موضع التنفيذ . .

وإن خير ما يصنعه المفكرون الماركسيون ، أن يكفوا عن تقديمهم
الواضح لدكتاتورية البروليتاريا . وأن يناقشوها — على الأقل —
في ضوء التطورات التاريخية الجديدة ، وأن يساعدوا بأفكارهم على دعم
الديمقراطية في دول الاشتراكية الماركسية دعماً حقيقياً صادقا .

إن الإنسان ليدعش لموقف المفكرين الماركسيين من دكتاتورية
البروليتاريا كجزء من الماركسية .

فبعضهم يمنحها ولاء « وثنيا ، عجيبا .. وبعضهم ، مع إيمانه بها
يتهيب مناقشتها .

ولعل أكثرهم جرأة في مناقشتها — بين من قرأنا لهم — ، هو :
المفكر الفرنسي الماركسي — هنري لوفافر ..

ومع هذا ، وعلى الرغم من ضيقه الواضح بها ، فإنه يعبر عن هذا
الضيق في اقتضاب وحذر .. !

فهو في كتابه « كارل ماركس ، يكتب بهذه العبارة :

« إن مبدأ — دكتاتورية البروليتاريا — قد يكون
إذن في ظروف معينة ..

« وهذا المبدأ صحيح في ظروف معينة ..؛ ولذلك فهو
لا يمكن أن يتحول إلى مبدأ جامد محتوم ، (١)

يقول هذا ، بعد أن يسبق هذه الفقرة بعبارة أخرى هي .

« ومن الخطأ رفض مبدأ دكتاتورية البروليتاريا
ببساطة ..

ثم ييخل علينا الأستاذ « لوفافر ، بتوضيح « الظروف المعينة ، التي
تكون فيها دكتاتورية البروليتاريا مبدأ صحيحاً .. وما إذا كانت هذه
الظروف لا تزال قائمة ، أم ولت أيامها ؟؟ ..

وهو في كتابه « أزمة الماركسية الراهنة ، ، يعود للوضوح
تحت وقع إلحاحه على ضميره الحر .. بيد أنه يكتب بتبرئة « ماركس ،

وإنجلز ، من التطورات المؤسفة التي صارت إليها «دكتاتورية البروليتاريا» ولا يخوض مع هذه النظرية ذاتها نقاشاً في مستوى قدرته العقلية ليكشف عن الضّرّ الهائل الذي أنزلته بقضية الحرية وقضية الاشتراكية معاً .

ومع هذا ، فقد كان «لوفافر» قويا ، وهو يسجل هذه العبارة التي ننقلها عنه :

« وإنه لأمر مؤسف محزن ، لأن المظلومين المقهورين والذين عملوا بحيوية ونشاط ، كانوا ينتظرون من ثورة شاملة أن تدخلهم تورا في الحياة الجديدة ..

« لقد قتلوا ، وقضوا ، يراودهم هذا الأمل الجامح ، وما ذلك إلا لأن التطلع إلى الحرية .. هذا التطلع المتجسد في الثورة بالمعنى الماركسي ، وفي اتجاهه ، قد قد استنفّر أقصى طاقات النضال ، بينما سار التاريخ الحقيقي ، تاريخ الثورة الذي استوحاه ماركس ، في سبيل لم تكن بالحسبان ، ... (١)

كذلك كان «لوفافر» موقفا وهو يقول في عبارة سابقة للفقرة السالفة :

« فالنظرية الأساسية في زوال الدولة — خلال المرحلة الانتقالية مع دكتاتورية الطبقة العاملة — بقيت دائماً دون تغيير أو تبديل ..

(١) كتاب « أزمة الماركسية الراهنة » ص ٩٤ ترجمة دكتور بدر الدين السباعي

« وماركس لم ينظر إطلاقاً إلى الديمقراطية السياسية ،
كظرف ثانوي ، أو كأداة تستعمل استعمالاً عرضياً
عابراً ، يمكن فيها بعد تجاوزها وتخطيها .

« وهو لم ينظر إلى الثورة في أى وقت من الأوقات
إلا لتحقيق الديمقراطية الاشتراكية هدف لها غاية ، (١)

ولقد ناقشنا على الصفحات السابقة من هذا الفصل — جوهر
المشكلة — التى تجنب الأستاذ « لوفافر » مناقشته فيما نرى ، ذلك الجوهر
المتمثل فى أن المهمة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا كما طالعنا من قبل
فى كلمات ماركس ، وأنجلز . ولينين وغيرهم ، إنما هى الوصول بالمجتمع
الاشتراكى إلى مرحلة الشيوعية ، بل وإلى المرحلة التى تحتفى فيها الدولة !!
وليس من مهام « دكتاتورية البروليتاريا » كما قرأنا لـ « أنجلز » من
قبل ، تحقيق الحرية ؛ لأنه — كما قال أنجلز ولينين أيضاً — ما دام هناك
« دولة » ، فليس تمت « حرية » ، . . . ! !

إن هذا المبدأ الفلسفى والمذهب الواضح . يخرج « دكتاتورية
البروليتاريا » عن اعتبارها فترة انتقالية . . وهو الذى أعطى ستالين
الحق المطلق فى السلطة المطلقة . . وهو الذى سيظل منبعاً عكراً لكل
الإجراءات المناهضة للديمقراطية فى كل بلد ماركسى . .

وعلى قادة الماركسية من مفكرين وساسة . أن يواجهوا هذه الحقيقة
ويواجهوا معها فى نفس اللحظة مسئولياتهم الكبرى عن تحقيق الديمقراطية

(١) نفس المرجع ص ٩٢ — والموضوع كله معروض على صفحات المرجع
المذكور من ص ٨٧ إلى ٩٤ .

السياسية في بلادهم كلها تحقيقا لا يجعل المواطن في بلاد الاشتراكية أقل نصيبا وأدنى مكانا في حرياته السياسية ، والفكرية . وفي أمينة النفس والسياسي ، من نظيره المواطن في بلاد الرأسمالية . . . ! !

إن هؤلاء القادة يعلمون أن ماركس . حتى وهو في قمة نضجه الفلسفي والثوري ، لم يكن يضع « دكتاتورية البروليتاريا » ضمن فلسفته .. حتى لقد خلا البيان الشيوعي نفسه من أي ذكر لها ، بل إنه في عامي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ — حيث كان يحض بكل قواه على الثورة الألمانية — رسم لهذه الثورة طريقها بعد نجاحها ، في إجراء انتخابات حرة ، وتصفية الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين ، ثم قيام دولة من العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار والطبقات الوسطى . لتتجه نحو الديمقراطية الاشتراكية .

لم تكن له كتابات البروليتاريا مكان في تفكيره ، وهو يقود الثورات بفكره تارة ، وبنفسه تارة أخرى ، في معظم بلاد أوروبا .

بل كان يقول يومئذ :

« نحن نقول للعمال ، سوف تجتازون خمسة عشر عاما ، أو عشرين عاما . أو خمسين عاما ، من الحروب الأهلية والعالمية ، لا لتغيير الظروف وتطويرها ، وتبديل شروط معيشتكم فحسب ، بل ولتطوير أنفسكم وجعلها صالحة للحكم انسياسي أيضا . (١) »

ولم يعتنق ماركس مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » إلا في عام ١٨٥٠

(١) كتاب « كارل ماركس » ص ٢٨٤ .

كما يحدثنا — لوفافر — نتيجة لتجاربه مع الثورات التي قامت بين عامي

— ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ — ..

ولقد تحدثنا من قبل حديثاً مسهباً عن الحركات والثورات التي تحالف فيها البرجوازيون والديمقراطيون مع الطبقة العاملة ، ثم تخلوا عنهم . وتنكروا لحقوقهم .

وكان ماركس يستبقي من كل تلك الهزائم والخيانات مرارة موجعة أجل . لقد شهد فشل ثورات أوروبا التي كان يعلق عليها آمالا عريضة . والتي اشترك في بعضها . بل وقاد مع انجلز بعض الفرق الثورية المسلحة فيها..

وبعد أن انطوى عام ١٨٤٨ على الخيانة والهزيمة . عاد - ماركس - يتنبأ لثورة العمال في فرنسا عام ١٨٤٩ بانتصار واسع . فكتب يقول :

« ثورة الطبقة العاملة في فرنسا .. ثم الحرب العالمية ..

« هذا ما ينتظره عام ١٨٤٩ .. »

ولكن عام ١٨٤٩ زاده مرارة ، وسخطاً ..

ثم علق آماله على أزمة اقتصادية ، تحتاج أوروبا عام ١٨٥٠ ، وتسبب اضطرابات سياسية شاملة ..

ولكن عام ١٨٥٠ ، لم يتجنب الأزمة المتوقعة فحسب ، بل وكان بداية فترة من الرخاء .. !!

كل هذا ، مضافاً إليه استغلال الرأسماليين والرجعيين في أوروبا للديمقراطية ، وضعف الديمقراطية آتخذ عن تحقيق مبادئها وسيادتها — تحمل ماركس ، على أن يفقد الأمل في إمكانية التغيير التاريخي

الذى يؤمن به إلا عن طريق ثورة عاتية ، تعقبها فوراً ، دكتاتورية صارمة ، هي « دكتاتورية البروليتاريا » ..

ولو أن الماركسية نظرت إلى دكتاتورية البروليتاريا ، كفترة انتقال وجيزة كتلك الفترات التي تعقب الثورات أحياناً ، لكان أمرها ..

ولكن « الماركسية » بدءاً من ماركس وانجلز ، إلى خلفائهما توسعت في أمر هذه الدكتاتورية ، وجعلت منها تلك النظرية الهامة التي تشكل جزءاً رئيسياً من صميم الماركسية ، ومن صميم التطور التاريخي كما تراه الماركسية .

وينبغي أن نلاحظ ، أن ماركس اعتنق في وقت واحد مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » ، ومبدأ « الثورة الدائمة » .

بيد أنه رجع عن مبدأ « الثورة الدائمة » عندما أخفقت نبوءاته عنها .

وظل متمسكاً بدكتاتورية البروليتاريا ، لأن الظروف التي أقنعت به كانت لا تزال قائمة — تلك الظروف التي أشرنا إليها الآن ، وفصلناها من قبل ..

وهذه الحقيقة جديدة بأن تشكل مدخلاً فسيحاً لتطوير الماركسية اليوم — سياسياً — حتى تنضو عنها كل آثار دكتاتورية البروليتاريا ، وحتى تتحول عنها إلى ديمقراطية تنبض بكل خصائص الديمقراطية .

فاذا لم يُسَوِّ الماركسيون الاقتناع بأن دكتاتورية البروليتاريا ، كانت من أساسها خطأ ...

فإننا نرجو أن يواتهم الاقتناع بأن الظروف التاريخية المحلية

التي اقتضت الإيمان بدكتاتورية البروليتاريا وقيامها، قد انتهت، وانتهى معها كل حق مشروع لقيام هذه الدكتاتورية .

وليس يكفي أن تختفى « دكتاتورية البروليتاريا » كبداً ، ونظام .. بل لابد من اختفائها كحافز ، ورمز ..

أجل ، لابد من اختفاء رُوحها التي توحى بالسلطة المطلقة وتبرر قيامها .

إنه إذا كانت الديمقراطية البرلمانية قادرة — كما قرأنا لخروشوف من قبل — على تحويل المجتمع الرأسمالي بكل أثقاله وتناقضاته إلى مجتمع اشتراكي ..؛ فإن الديمقراطية إذن أكثر قدرة على تحمل مسؤولياتها داخل المجتمع الاشتراكي الذي لم يعد فيه لقوى الاحتكار خطر .. ولا أثر . إن مصير الديمقراطية والحرية في المجتمع الماركسي ، رهن بإدراك هذا كله ..

فإذا أضفنا لقدرة الديمقراطية على تحمل مسؤولياتها في المجتمع الاشتراكي ، قدرة الاشتراكية نفسها على تخطي مخاوفها ، وحل تناقضاتها ، كما ترى الماركسية ذاتها ، تصبح مسئولية الاشتراكيين الماركسيين بكل قوادهم ومفكرهم وجماهيرهم .. مسئولية أعظم وأخطر من أن تتحمل أذن نكوص عنها ! .. !

هذه المسئولية التي تتمثل — حالياً — في العمل من أجل الديمقراطية والديمقراطية وحدها ..

ذلك ، لأن الاشتراكية ، قد توطدت تماماً في بلادها — سيما في

الاتحاد السوفييتي الذي فرضت علينا مكانته أن نجعله مركز الدائرة في مناقشتنا هذه .

وإن التفوق الباهر ، والمذهل أيضاً ، الذي حققته الاشتراكية في مجالات التعليم ، والتصنيع ، والصحة ، والاقتصاد ، وغزو الفضاء .

هذا التفوق الذي لا يحتاج إلى أرقام تدعمه ، ولا وثائق تمهره ، إنما يفرض على ذويه من تبعات الرشد الإنساني أكثر مما يفرضه أي تفوق آخر سواه .

والماركسيون — لا ريب — أذكى من أن يورطوا أنفسهم في القول بأن كل هذا التفوق الباهر كما وصفناه ، إنما تم في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، التي ندحضها ١٩٠٠

فإنهم لو فعلوا ، نجيبهم بنفس منطقهم ، أن د البروليتاريا ، نفسها نمت وترعرعت في ظل الرأسمالية ، التي تحاربونها ١١٠٠

ثم إن هناك في نصف الكرة الغربي ، تفوقاً مُثابلاً — نعم . وشراباً في ظل نظام سياسي ، ليس على أية حال من نوع دكتاتورية البروليتاريا ، ا

بل إننا حين نأخذ في اعتبارنا ، النقد الذي وجَّهه خروشوف لحكم ستالين ، نستطيع الحدس بأن هذا التفوق كان سيكون أعظم وأحكم وأسلم ، لو أنه لم يتم في ظل سلطة مستبدة ، استمدت استبدادها ، أو على الأقل ، أعانها عليه دكتاتورية البروليتاريا ، . .

ونود هنا أن نشير إلى أننا نوجه حديثنا هذا عن — دكتاتورية البروليتاريا — إلى — دكتاتورية الشعب الديمقراطية — أيضا ،

وهو العنوان والنظام اللذان اختارتهما الصين الشعبية نظاماً للحكم في بلادها — كبديل لـ « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وعلى الرغم من التفسيرات المسببة التي يُفسر بها السيد « ماوتسى تونج » ، هذا الاختيار ، فإن الوشائج الكثيرة بين دكتاتورية البروليتاريا — و — دكتاتورية الشعب الديمقراطية — تجعلهما ، أو بتعبير أدق ، تكاد تجعلهما طرازاً واحداً من الحكم .. هو ذلك الطراز الذى ناقشناه عبر الصفحات الكثيرة السابقة ..

* * *

إن مصير الديمقراطية في المجتمع الماركسى ، يمكن أن يستمد عوامل خلاصه من الماركسية نفسها كفلسفة ، مع استبعاد — دكتاتورية البروليتاريا — طبعاً .

فالفلسفة الماركسية ، تؤمن بدو وحدة الأضداد .. وهذه الفلسفة صاحبة أثر كبير في دفع الفكر الإنسانى إلى احترام التناقض الكامن في الأشياء والنظم .

وتناقضات الديمقراطية ، كتناقضات الاشتراكية تماماً ..

فكما أن تناقضات الاشتراكية ، لا تُبررُ جسود الاشتراكية ذاتها .. فكذلك تناقضات الديمقراطية ، لا ينبغي أن تبرر جسودها .

هذا ، أحد وجهى القضية ..

أما وجهها الآخر ، فسنضع « ماوتسى تونج » يحدثنا عنه

ها هو ذا ، يقول : —

« . . . والمتناقضات في مجتمع اشتراكي ، تختلف عن المتناقضات في المجتمعات القديمة ، كالمجتمع الرأسمالي مثلاً . . »

« فالمتناقضات في المجتمع الرأسمالي ، تعبّر عن نفسها بألوان حادة من الصراع والنزاع في تنافر طبقين عنيف ، لا يمكن أن يحله المجتمع الرأسمالي نفسه ، ولا يُمكن حله إلا بالثورة الاشتراكية . . »

« وأما المتناقضات في المجتمع الاشتراكي ، فهي على العكس ليست متناقضات عدائية — ويمكن حلّها ، الواحد تلو الآخر عن طريق النظام الاشتراكي نفسه . . » (١)

فيمَ تفيدنا هذه الكلمات . . . ؟

إنها واضحة الدلالة على أن المجتمع الاشتراكي — باعتراف واحد من كبار فلاسفته وقادته — أقدر المجتمعات قاطبة على حلّ تناقضاته بغير صراع .

والعمل السياسي بكل أنظمته وأجهزته ، يُشَلّ لا ريب في كل مجتمع إنساني — اشتراكياً كان أم رأسمالياً — ركناً هاماً من أركان المجتمع وهو بالتالي يحتوي على تناقضاته الخاصة ببنائه الذاتي ، وتناقضاته الناجمة عن علاقاته مع النظام الاقتصادي في مجتمعه . .

(١) ص ٣٧ — من كتاب « مسألة المتناقضات » لـ « ماوتسي تونغ » .

فإذا كان على الاشتراكية أن تواجه تناقضاتها في المجال الاقتصادي بحلول سلبية وقانونية بسبب اختفاء عوامل الصراع الحاد من بينها ، فإن عليها — كذلك — أن تواجه تناقضاتها في المجال السياسي بحلول سلبية وقانونية — وهذه هي الديمقراطية . . .

على أن هناك حقيقة بالغة الأهمية ، تفيها المعرفة والتجربة معاً . تلك هي : أنه لا شيء يعين الاشتراكية على حل تناقضاتها حلاً سلبياً وقانونياً ، أكثر من مرانها الدائب على حل تناقضاتها السياسية بالحلول السلبية والقانونية .

فمواجهة التناقضات السياسية المتعاقبة بأنظمة الحكم وأجهزته بروح القانون ، والشورى ، هي التي تُشكل قاعدة للسلوك السياسي ، والإداري والاجتماعي ، للدولة والمجتمع معاً . . .

أى أنه إذا أرادت الاشتراكية أن تحل تناقضاتها بغير صراع ، فليس أمامها سوى سبيل واحد لهذا هو : ديمقراطية الحكم .

ولقد رأينا خلال عرضنا لمظاهر الأزمة في المجتمع الاشتراكي ، كيف كانت الاشتراكية — أيام ستالين — تحل بعض تناقضاتها بالصراع المُروَّع . . ذلك لأن أداة تلك الحلول لم تكن ديمقراطية . .

* * *

وإذا صممت الاشتراكية على أن تكون لها ، ديمقاطيتها الخاصة فإن عليها أن تدرك تماماً أن للديمقراطية خصائصها التي تلازمها في أى شكل وعلى أية صورة .

وإننا لنسأل : ما هي أشكال الحكم في كل من الدول الرأسمالية
والماركسية ..

إن في كل منها حكومة .. وبرلمان .. ودستور ..
في كل منها . سلطة تشريعية .. وسلطة قضائية .. وسلطة تنفيذية .
بل وفي كل منها نظام حزبي ، يقوم على التعدد في بعضها ، وعلى
التفرد في بعضها الآخر ..

وليس هناك أي شك تاريخي في أن هذه الأشكال ، من حكومة
وبرلمان ، ودستور ، وأحزاب ، قد وجدت قبل الماركسية ..
ولقد كانت جميعها ، اللبنة التي صيغت منها الديمقراطية منذ
نشوئها ، والتي أخذت تتطور مع الزمان ..

والماركسية اليوم ، وقبل اليوم ، تجعل الديمقراطية نوعين :
— الديمقراطية البرجوازية ، وتعني بها ديمقراطية الدول الغربية .
— وديمقراطية أخرى ، وتعني بها نظامها السياسي .

ونحن لن نهتم بهذه التفرقة .. ولسكننا نعود إلى سؤالنا السابق ،
وهو : ما هي أشكال الحكم في كل من النظامين - الرأسمالي - والاشتراكي
إنها ، كما قلنا واحدة في معظمها .. فهي حكومة ، وبرلمان ، ودستور
وحزب هنا ، وأحزاب هناك .

فلماذا إذن هذه التسميات المتكررة للديمقراطية .. ؟
هل ديمقراطية الغرب «برجوازية» ، لأنها تعيش في وسط برجوازي ؟
ليكن ذلك كذلك ..

، فما هي الديمقراطية التي تحكم وتسود المجتمع الذي ليس «برجوازيًا»
المجتمع الذي خلا من كل صراع طبقي ، وأصبح الشعب فيه المالك
الحقيقي لمصادر عيشه ووسائل إنتاجه .. ؟؟

إن مواجهة هذا السؤال في ذمة وصدق ، تشكل في رأينا أقدس
واجبات المجتمع الاشتراكي اليوم .

* * *

لقد قلنا من قبل : إنه من الممكن احترام حق المجتمع الماركسي
في اختيار نظام « الحزب الواحد » — إذا استطاع نظامه السياسي أن
يجد بديلاً يُستَـجـب له التوازن السياسي الذي يُشـمـره تعدد الأحزاب
وتساءلنا آتئذ ، هل هناك بديل .. ؟

ونجيب هنا : ربما يمكن أن يكون ثمت بديل ، ألا وهو
« المعارضة في شكل قانوني » ..

إنه لا يكفي قط أن يقال للناس : انقدوا بحرية ، وعارضوا بحرية
بل يجب ما دام الأمر يتعلق بالنظام العام للدولة وللجـمـع ، أن يكون
للمعارضة السياسية شكل قانوني ، يجعلها دائماً قوة سياسية تعمل داخل
الولاء للاشتراكية نفسها ، وتكون قادرة دائماً على أن تكشف عن
وجهات النظر الأخرى التي يمكن أن تصحح تارة ، وتدحض تارة
أخرى ، وجهة نظر الحكومة نفسها ..

وكما قلت — أثناء مناقشتي مصير الأزمة في المجتمع الرأسمالي —
أعيد القول هنا : بأنني لا أزعم القيام برسم منهج تفصيلي للمستقبل
الديمقراطية في بلاد الماركسية الهائلة بإمكانياتها ، وقادتها ، ومفكرها

إنما أكتفى — لا غير — بالكشف من خلال وجهة نظرى عن
« الجوهر » الذى تدبىع منه وتتشكل حوله الوسائل اللازمة والمتنوعة
لهذا المستقبل — الأمر الذى حاولناه فى هذا الفصل من الكتاب ،
والذى يتلخص فى هذه النقاط :

(أ) التخلّى عن نظرية « دكتاتورية البروليتاريا »
فكرا ، وعملا .. فلسفة ، وتطبيقا ..

(ب) إيجاد « شكل قانونى » للمعارضة السياسية
يجعل منها قوة فعالة تخلق التوازن السياسى فى الدولة ،
وتساند الحقوق الديمقراطية للمجتمع ..

(ج) توفير الضمانات القانونية والقضائية للصحافة
حتى تستطيع أن تمارس حريتها وحققها فى نقد الدولة
والحكومة ، وفى تزويد الرأى العام بكل الأنباء
الصحيحة ..

(د) بث روح الديمقراطية بثا صادقا وعميقا فى كافة
أجهزة الدولة وتنظيماتها ، وإحياء خصائصها فى ضمير
المجتمع ، وإرادته ، وسلوكه ..

هذا هو جوهر العمل التاريخى الذى يتطلبه مصير الحرية فى المجتمع
الاشتراكى الماركسى بأسره .. أما التفاصيل ، فليس عسيرا إدراكها
على أننى حينما أتحدث عن موقفنا فى مصر من أزمة الحرية سيتبع
لى إلماى بواقعا السياسى والاجتماعى أن أتقدم ببعض المقترحات
التفصيلية .

وعلى الرغم من أن مصر ليست مجتمعاً ماركسياً ، إلا أنني أحسب أن المقترحات التي سأقدم بها — إن شاء الله — في الفصل القادم تصلح أن تكون موضع تفكير في بلاد الاشتراكية الماركسية ذاتها .

وقبل هذا ، وبعد هذا ، فإن على المسؤولين في المجتمع الماركسي أن يحملوا — تبعاتهم تجاه قضية الحرية والديمقراطية ، ذاكرين دوماً أن المهم ليس في التسميات ، وإنما في الجوهر .

إن دستور الولايات المتحدة — مثلاً — يمنح رئيسها من السلطات أضعاف ما يمنحه الدستور السوفييتي لرئيس الحكومة ..

ومع هذا نجد رئيس الحكومة في الاتحاد السوفييتي — أي رئيس — يستحوذُ على سلطة مطلقة ، لا يستطيع أن يملك معشارها أي رئيس للولايات المتحدة .. !!

والصحافة في بلاد الرأسمالية ، يملكها طواغيت المال .. وفي المجتمع الاشتراكي يملكها الشعب ..

ومع هذا . فلن نجد على ظهر الأرض منصف واحد ، يستطيع الزعم بأن صحافة الاتحاد السوفييتي مثلاً التي تملكها الأمة ، أقدر على نقد حكومتها وحكامها من الصحافة في بلاد رأس المال .. !!

والبرلمان الروسي ، من أضخم برلمانات العالم عدداً ..
« و مجالس السوفييت ، هناك التي تبدأ من القرية وتنتهي في العاصمة ، تبلغ من الكثرة ما يجعلها تكاد تكفي عشرين دولة ..

ومع هذا ، يستطيع الحاكم ، أو على أحسن الفروض — تستطيع القلة المسيطرة على الحزب أن تصنع ما تشاء .

إن الذين يرون في هذه الكلمات تشهيراً بالاتحاد السوفيتي، أو الجبهة الماركسية، لن يدلوا بسوء ظنهم هذا، إلا على أنهم أناس يفتقدون في حياتهم الإخلاص للحقيقة، ومن ثم، فهم لا يتصورون إمكان وجود ناس يخلصون لها...!!

لأقنى — والحمد لله وحده — أعالج قضية الحرية هذه، في أعلى مستوى أستطيعه، — من نزاهة القصد، وأمانة الفكر.

ويوم تبسط الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي نفوذها على المجال الاقتصادي ..

كذلك يوم تبسط الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي نفوذها على المجال السياسي، فإن ذلك اليوم سيكون لنا عيداً ...

ولقد قلنا في هذا الموضوع كلمات، نحسبها نافعة ..

قلنا ما .. والحاجة إليها أعظم ما تكون.

الفصل السابع

نحن ، والأزمة

تقف مصر من هذه الأزمة . . ٩٩

أين

ولكن ، ما شأن مصر بحديث قصصنا منذ بدئته إلى ختامه على الدول الكبرى في كل من المعسكرين - الرأسمالي ، والاشتراكي . . ٩٩

قد يحسب البعض ، عندما يبلغون هذا الموطن من الحديث أنني أحابي مصر ، فأتمس لها - على صفحات الكتاب - مكاناً بين دول القِسمَة التي تحدثت عنها . .

بيد أن هذا الظن تنفيه البساطة . . فدول القِسمَة ، التي تحدثنا عنها ، هي ما بين رأسمالية ، وماركسية .

ومصر اليوم ، ليست رأسمالية ، وليست ماركسية .

ولاذن ، فالحديث عنها في مجالنا هذا ، ليس مُحَابَاة لها .. إنما لم يكن من الطبيعي ، والكاتب يتحدث عن قضية الحرية في عالمنا كله ، ألاَّ يكون لبلاده من الحديث نصيب ..

هذا ، يحىء أولاً ..

وأما — ثانياً — فمصر اليوم شامت أم لم تشأ ، يُشكَلُ مَجْرَى الحياة فيها قُدُوة تُتْلَى على المنطقة التي حولها ، وفي حدودها البعيدة لا القرية ، تأثيراتها الحاسمة طَرْدًا وَعَكْسًا ..

فوقفها تَجَاهَ الحرية ، أَوْ تَجَاهَ أَىٍّ من القضايا الإنسانية ، لن يكون موقفاً لها وحدها — بل سيكون شامت أم لم تشأ — موقفاً لبلاَد كثيرة — قرية منها ، وبعيدة عنها ..

وهذا الموقف لا يأخذ صورة واحدة في تلك البلاد التي نعيشها .. في بعضها ، قد يكون قدوة مُقْسِنَة ، يتشكل في نهج مُسَائِلٍ لنهجنا ، وفي بعضها الآخر ، قد يكون تحدياً صارخاً تتشكل ردود فعله في مقاومة مُسْتَمِيتة ..

على أية حال ، فإن لمصر اليوم تأثيرها الذي لا مهرب منه ولا مفر .. ومن ثم ، فإن عليها تَجَاهَ الحرية تبعات كُبرى ، لا مهرب منها ولا مفر .. هي الأخرى ..

وثمَّت أمر ثالث ، هو أن مصر اليوم تولى وجهها شطر عهد جديد تريد أن تلتقي فيها وراء ظهرها كل بقايا فترة الانتقال التي طال أمدها — والتي كانت نتيجة ، لثورة ٢٣ يوليو ، غداة إعلانها .. ثم استأنفها الغزو الثلاثي لمصر .. ثم الوحدة بين مصر وسوريا .. ثم انفصال سوريا عن

مصر . . ثم التهيؤ لتحويل مصر — نهائياً — من مجتمع رأسمالى ، إلى مجتمع يعيش فى ظل نظام اشتراكى ، تنهض أسسه الاقتصادية على تأمين وسائل الإنتاج وأدواته .

وهى فى عهدهما الجديد هذا ، لابد أن تجد لنفسها نظاما سياسياً ملائماً .

نظاما يجعل من « مصر الاشتراكية » — « مصر الديمقراطية » ..

ويجعل منهما معاً ، أو بتعبير أصح ، يجعل من « مصر » وهى تحمل مشعل الديمقراطية يُسَمِّنها ، ومشعل الاشتراكية يَسْـمِـرها - المنارَ التاريخى الذى ينادى - فى سلام - الحائرين والمتعبين من حولنا .. ويؤاqqقُ أمانة الحياة فى ضمائر الأجيال القادمة من بعدنا .. وبين هذا وذاك ، يمنح الجيل الذى يحمله اليوم ويصوغه ، حاجته من السداد ، والأمن ، والعافية ، والانعتاق من كل حواجز التثييط والسلبية .

ونحن نعلم أن العلاقة بين النظام السياسى ، والنظام الاقتصادى لاية دولة ، علاقة وثيقة ومحكمة .

وعندما يسير الاقتصاد القومى لمجتمع ما ، وفق مبادئ العدل الاجتماعى . . ولا تصبح الثروة فيه امتيازاً للقلة ، بل حقاً للكثرة . . وعندما تصير الدولة بحكم وظيفتها التاريخية والسياسية ، الأداة التى تحقق سيادة المجتمع على مصادر ثروته ، وقوى اقتصاده . .

عندئذ ، تبلغ العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أى بين الوضع الاقتصادى والتنظيم السياسى ذروة الوثاق ، والإحكام ، والأهمية ، بحيث

ينجم عن أى إخلال بتبعات هذه العلاقة ، الكثير من الأخطار الصعبة فى نوعها ، والأكثر صعوبة فى عواقبها ..

وإدراك هذه الحقيقة ، لا يعنى أن مُدركيها يحملون « بصيرة » تاريخية ، فحسب .. بل ويعنى — إذا مضت إرادتهم وفق هذا الإدراك — أنهم يسرون بأقدام ثابتة فوق طريق الرشد والعافية . إن هذه الكلمات ليست من « زُخرف » القول .. وإنما هى من « حقائق العلم » .

وإن الفلسفة العلمية التى يُعالج بها العقل الإنسانى اليوم مشاكل العصر ، تجعل من هذه الحقيقة إحدى بدائها ومسلماتها ، كما أن التجربة التاريخية قديمها وحديثها تزكّيها ، وتدعمها

وفى هذا الضوء الصادق ، نستطيع أن نعرف دورنا فى أزمة الحرية ، وتستطيع مصر أن تختار مكانها .

وقبل أن نستطرد فى الحديث ، دعونى أقصص عليكم هذه الطرفة .

ذات يوم ، كنت مع بعض الأصدقاء فى « وار » ، ويبدو أن كلمة « مصر » ، ترددت على لسانى كثيراً خلال حديثى ، مما دفع أجدهم إلى مقاطعتى قائلاً : لقد أحصيت المرات التى نطقت فيها بكلمة « مصر » ، الآن ، ولقد بلغت اثنتى عشرة مرة .. ولم تقل — ولو مرة واحدة — الجمهورية العربية المتحدة ؛ كأنك لا تعترف بهذه التسمية .

ولأنه من الذين تخصصوا فى دراسة القانون الدولى ، أضاف قائلاً : بل وكأنك لا تعترف بـ « الوجود القانونى والدولى » لهذه التسمية !!

ولقد أجبته قائلا : — يا أيها السيد . إن الإنجليز يسمون بلادهم
— المملكة المتحدة ، وبريطانيا ، وانجلترا ..

والأمريكان يسمون بلادهم — الولايات المتحدة ، وأمريكا ..

والروس يسمون بلادهم — الاتحاد السوفيتي ، وروسيا ..
وسكان العالم كلهم ، يستعملون أيًّا من هذه الأسماء دون أن يكون في
ذلك تجاهل للأسماء الأخرى ، ودون أن يكون في ذلك إخلال
بما أسميته « الوجود القانوني والدولي ، لبقية الأسماء ... » !!

واقنع السيّد مشكورا ..

لأنني أضع هذه اللّفظة السريعة تحت أعين القراء الذين قد ينهض
في خاطرهم مثل ذاك التساؤل إذ يروني أردّد كثيراً كلمة « مصر ،
في هذا الفصل من الكتاب .

* * *

قلنا إن « مصر ، لم تعد مُجتمعاً « رأسمالياً ، .. كما أنها في تحوّلاتها
الاشتراكية لم تذهب إلى المدى الذي يجعل منها مجتمعاً « ماركسياً ، ..
نحن — اليوم — إذن أمام مجتمع جديد ، لا يقيد « رأس المال ،
خطواته .. ولا تحدّد له « المادّيّة التاريخيّة ، ، اتجاهاته ..

ولكي يكون حديثنا مُجدّياً عن تبعات مصر تجاه قضية الحرية
والديمقراطية علينا أن نعطي كل اهتمامنا لهذه المرحلة المائيّة التي تظهر
فيها — لأول مرة في التاريخ — مصر الاشتراكية ..

أى أننا لن ننفق الوقت في مناقشة الأوضاع السياسيّة التي سبقت

هذا للميلاد، والتي اعترف المسؤولون أنفسهم بإخفاق تنظيماتها — بل
مركز الفكر والقول معاً على النظام السياسي الذي يلائم — تاريخياً
ومنطقياً — المرحلة الجديدة من تطورنا .

كما أننا لن نناقش القوانين الاقتصادية التي نظمت تحولنا
الاشتراكي؛ فأنتم تذكرون أن هذا الكتاب معقود لغاية واحدة من
شأنها أن تقصر مناقشاته على الجانب السياسي وحده . . .

هكذا كان نهجنا ، ونحن نناقش أزمة الحرية في المجتمع الرأسمالي .
وهكذا كان ، ونحن نناقش الأزمة في المجتمع الاشتراكي الماركسي .
وهكذا هو الآن ، ونحن نناقش مسؤولياتنا تجاه هذه الأزمة .

وكما تحدثنا من قبل، نعيد القول هنا، بأن اتجاهنا هذا لا يعني عزل
السياسة عن الاقتصاد .. أو بحث جانب من المشكلة معزولاً عن الظروف
التاريخية والموضوعية للشبكة كلها .

أبداً .. ولقد أوضحنا ذلك غير مرة .. بل على العكس ، إن
إدراكنا الوثيق للعلاقة المحتومة بين الوضع الاجتماعي والوضع السياسي
في كل مجتمع ، هو الذي أغرانا بتسليط الضوء على الأوضاع السياسية
حتى نكتشف نقاط تلاقيها أو أسباب تخلفها عن قواعدها الاجتماعية
هذا . هو ما حاولناه مع دول القسمة في المجتمع الرأسمالي، ونظيراتها
في المجتمع الاشتراكي .

والآن ، تعالوا نبذل نفس الجهد من أجل أنفسنا .. ومن أجل
غيرنا ..

عندما وقف الرئيس « جمال عبدالناصر » يتلو الميثاق على أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، لم يكن يعلن ميلاد التحول الاشتراكى لمصر الحديثة ؛ فلقد بدأ هذا الميلاد مع « قوانين يوليو » عام « ١٩٦١ » ، إذا لم نذهب مسافة أبعد ، فنقول أنه بدأ يوم وقف الرئيس فى « الإسكندرية » ، يُعلن بصوت مرتفع ، أن مصر تضع كلتا يديها على « قناة السويس » ، وتؤمى ملكيتها للشعب الذى حفرها بأنامله الصلبة ..

أو لنقل : إن قوانين يوليو ، كانت بدء « الميلاد » الاشتراكى ..

وإن تأميم القناة كان بدء « الاتجاه » الاشتراكى ..

ولقد جاء الميثاق ليدعم التحول الاشتراكى ؛ ببيان فلسفته وحتميته التاريخية ، ثم ليحدد نوع « المناخ » السياسى والاجتماعى ، والفكرى الذى سيواصل المجتمع الجديد فيه حياته ، ويمارس خلاله حقوقه وواجباته ، ويحرك فى آفاقه قدراته ، وملكاته ..

ففى الجانب السياسى ، اختار الميثاق الديمقراطية نظاما للحكم .. وتحدث عن جميع الحريات الأساسية التى تستكمل الديمقراطية بها وجودها ..

لحرية الفكر .. وحرية القول .. وحرية الصحافة .. وحرية النقد ، وحرية الفرد فى صنع مستقبله ، وتحديد مكانه من المجتمع ..

كل هذه الحريات ، وضعها الميثاق بين نصوصه .

ومن ثم ، فنحن إذ نبحث لمجتمعنا الجديد عن الضمانات التى يتفادى بها أزمة الحرية ، فإننا سنشد الضمانات من روح تلك المبادئ نفسها .

يقول الميثاق : (١)

« إن الديمقراطية ، هي تأكيد السيادة للشعب . ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه . »

ويقول أيضاً :

« إن السؤال الذى طرح نفسه تلقائياً -غداة النصر العظيم فى السويس هو :

— لمن هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟؟..

« وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره ، هو :

— إن هذه الإرادة ، لا يمكن أن تكون لغير الشعب ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه ...

« إن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لى تضعها فى متحف التاريخ ، وإنما تستخلص الشعوب إرادتها ، وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية ، لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها ، ...

هكذا تحدث « الميثاق » ، عن « الديمقراطية .. »

ودعونا نل فى غير تردد : إنه إذا استطاعت « مصر الاشتراكية » أن تضع هذه الكلمات — لا غير — موضع التنفيذ الصحيح ، وأن

تصبها في الأشكال القانونية الملائمة ، فسترج الديمقراطية .. وترج الاشتراكية .. وترج المستقبل جميعه ..

إن هذه الكلمات ، تلتقى لقاءاً رشيداً مع جوهر الديمقراطية فالحكم الديمقراطي . ليس هو الذي يعمل لصالح الشعب فحسب .. كلا — إنما هو — أولاً وأخيراً — الذي يعمل وفق إرادة الشعب . هو الذي يكتشف بالوسائل الديمقراطية ، مشيئة الرأي العام وإرادة الأغلبية ، ثم يحولها إلى قانون ، ويسير بها في طريق التنفيذ .

ومن ثم ، فإن الشعوب لا تستخلص إرادتها لكي تحقق بها مطالبها فحسب .. بل [لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها] ..

ومن ثم أيضاً ، فإن الشعب المصري لم يستخلص إرادته من الغاصبين لتكون هذه الإرادة في خدمة أهدافه فحسب .. بل لتكون أولاً ، مظهر سيادته — [إن هذه الإرادة ، لا يمكن أن تكون لغير الشعب] ..

ومن ثم مرة ثالثة ؛ فالديمقراطية ليست تكريس الجهود لتحقيق الأهداف ، فحسب .. بل هي أولاً : [توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده] ...

هذه ، هي القاعدة الأولى ، فلندكرها .

● [الإرادة كلها للشعب والسيادة كلها له والسلطة كلها في يده]
وطبيعي أن هذه الإرادة والسيادة والسلطة لن يستخدمها الشعب ضد نفسه ، بل ستكون أدواته لتحقيق أهدافه .. وتحقيق أهداف أي شعب رشيد ، تعنى سيره على طريق التقدم .

يبد أن التقدم تختلف دوافعه ، فأحياناً يقوده التوجيه والضغط ..
وأحياناً تقوده الحرية والاختيار .. فمن أى الطرازين تكون دوافع
تقدمنا ؟

هنا يقول الميثاق : (١)

« إن الحرية وحدها ، هي القادرة على تحريك الإنسان
إلى ملاحقة التقدم ، ودفعه .. »

« والإنسان الحر ، هو أساس المجتمع الحر ، وهو
بناؤه المقتدر .. »

« إن حرية كل فرد في صنع مستقبله ، وفي تحديد مكانه
من المجتمع ، وفي التعبير عن رأيه ، وفي إسهامه الإيجابي
في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره ، وتجربته ،
وأمله ، حقوق أساسية للإنسان ، ولا بد أن تصونها
له القوانين ، .. »

فالحرية إذن ، لا التوجيه الضاغط ، هي التي عليها أن تقود مركب
التقدم في بلادنا ..

وهذا المركب لن يعتمد على كتل مرصوفة ، بل على الفرد الحر ،
وعلى [حرية كل فرد في صنع مستقبله . وتحديد مكانه من المجتمع] .

كما أن التقدم الذي ننشده ، لا نستمد وعينا به من قواعد تملى على
المجتمع . بل من إسهام الفرد الحر [بكل فكره ، وتجربته ، وأمله] .

وحق الإنسان الحر في الانتفاع وفي الإسهام بفكره ، وتجربته ، وأمله ، ليس منحةً عارضةً ، ولا منةً طارئة — إنما هي [حقوق أساسية للإنسان ، ولا بد أن تصونها القوانين] .
وهذه هي القاعدة الثانية ، فلنذكرها .

● (ب) [التقدم الذي نعقد العزم على بلوغه ، يستمد دوافعه من حرية الإنسان الفرد وتجربته]

ولكن مجتمعنا الجديد يتحول لأول مرة في تاريخه البعيد والقريب من مجتمع إقطاعي ورأسمالي — إلى مجتمع اشتراكي . . أفلا تتطلب ظروف هذا التحول إثارة التوجيه على الحرية ، وتفضيل الإرادة الجمعية الممثلة ، على حرية الإنسان الفرد ، وتجربته . . ؟ ؟

هنا يقول الميثاق : (١)

« إن فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالآخطار التي هي جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الآخطار كلها ، هو ممارسة الحرية ، وخاصة بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

« إن العمل الوطني كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلباً إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية . . .

إذن ، فنحن نختار الحرية رائداً ، والديمقراطية نهجاً ، مع علمنا بأننا نجتاز مرحلة من مراحل التغيير الكبرى ، ومع إدراكنا الشديد بأن خير ما يجنبنا أخطار هذه المرحلة هو [ممارسة الحرية] . .

وأن عملنا الوطنى لن يبلغ أهدافه فى سلام [إلا عن طريق الديمقراطية]..
وهذه ، — إذن — هى القاعدة الثالثة ، فلنذكرها .

[على الرغم من أن تقدمنا يجتاز الآن مرحلة تغير
كبير فإن الحرية والديمقراطية هما السبيل الأوحـد
للعمل الوطنى على جميع مستوياته]

ولكن إذا كانت الديمقراطية هى الأداة الوحيدة والمنهج الفريد
للعمل الوطنى على جميع مستوياته ، فما هى طبيعة العلاقات بين العمل
الوطنى ، والسلطة السياسية ، وما الغرض الذى ستعمل هذه العلاقة
المستبدالة لإنجازه .

هنا نلتقى بالميثاق يقول : (١)

« إن سُلطة المجالس الشعبية المنتخبة ، يجب أن تتأكد
باستمرار فوق سُلطة أجهزة الدولة التنفيذية ،
فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ،
ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطنى .
... كذلك فإن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار
وبالحاح ، سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات
الشعبية ؛ فإنها أقدر على الإحساس بمشا كل الشعب
وأقدر على حسمها ، .. »

إذن فالمجالس الشعبية التى ستجىء ثمرة الاقتراع الحر ، ومجلس

الامة على رأسها بطبيعة الحال ، ستكون صاحبة السلطة التي تمثل سيادة الشعب وتنظمها ، وتجعل [الشعب دائماً قائد العمل الوطني] . . .
ليس ذلك فحسب ، بل إن هذه السلطات الشعبية عليها أن تمارس واجباتها دوماً في المستوى الذي يجعلها الوارث التاريخي لسلطة الدولة ووظائفها . . .

وهذه إذن ، هي القاعدة الرابعة ، فلنذكرها .

● [العمل الوطني للشعب . متفاعلاً مع العمل السياسي للسلطة ، يجب أن يهدف دائماً ويمكن باستمرار من أن تكون سلطته فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية] . . .

وينبغي أن نلاحظ هنا أن الميثاق لم يقل : أجهزة الحكومة التنفيذية ، بل قال : أجهزة الدولة ، وبهذا تصبح الحكومة نفسها ، أو المجلس التنفيذي ، الذي يمثل مجلس الوزراء ، أحد أجهزة الدولة التي ينتظمها النص السالف .

أى أن سلطة المجالس المنتخبة ، يجب أن تكون فوق سلطة الحكومة نفسها . . .

وإذا كانت الديمقراطية ستضمن للعمل الوطني تحقيق سيادته عن طريق التنظيمات السياسية المنتخبة ، فإن الحرية يجب أن تكون الضمير المحرك واللسان المعبر عن هذا العمل ، وهذه السيادة .

وهنا يقول الميثاق :

« إن حرية الكلمة ، هي المقدمة الأولى للديمقراطية ،
وسيادة القانون ، هي الضمان الأخير لها .

« وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في أى
صورة من صورها .

« كذلك ، فإن حرية الصحافة ، وهي أبرز مظاهر
حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات...» (١)

كذلك يقول الميثاق أيضاً :

« إن ممارسة النقد ، والنقد الذاتى ، تمنح العمل
الوطنى دائماً فرصة تصحيح أوضاعه ، ومُلاءمته
مع الأهداف الكبيرة للعمل .

« إن أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها ، يدفع
ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى
التقدم...» (٢)

ولإذن فالحرية بكل صورها ، يجب أن تكون « ضمير » العمل
الوطنى — حرية الفكر .. وحرية القول .. وحرية الصحافة ..
وحق النقد .

وهذه الحريات جميعاً ، لا تعبر عن نفسها وفق قواعد متطفلة عليها
أو مضادة لطبيعتها ، بل هي تعبر عن نفسها وفق مضمونها الجوهرى
الذى يمثله الاختيار الحر ، للإنسان الحر ..

يقول الميثاق :

« إن حرية الإنسان الفرد ، هي أكبر حوافزه على
النضال .

« إن الإقناع الحر ، هو القاعدة الصلبة للإيمان ، (١) .

« إن حرية القيادات ، يجب أن تستمد حقها من حرية
القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس
عملها بالإكراه والتعصب ، .. (٢)

وهذه إذن ، هي القاعدة الخامسة ، فلنذكرها .

حرية الفكر ، والقول ، والنقد ، والاختيار ، حق
ثابت للفرد ، وللصحافة ، وللقواعد الشعبية ،
يمارسونها جميعا بعيدا عن كل اكراه .

* * *

أمام كل هذه الحفاوة بالحرية ، وبالديمقراطية . .

أمام كل هذه المبادئ والقواعد التي قرر بها الميثاق حق الشعب
الحر في الحرية ، تعالوا نتعاون في ذمة وصدق على كشف الطريق
المستقيم الذي تستطيع هذه المبادئ والحقوق أن تسير فوقه ، واقعا حيظ،
وعملا أميناً . .

ولنبداً بغرس حقيقة هامة في قلوبنا وعقولنا .

(١) — الباب السابع

(٢) — الباب الثامن

هذه الحقيقة : هي أن مشكلتنا مع الحرية لم تعد في وجودها .. بل في استخدامها .

ولقد قلنا من قبل في إحدى المناسبات : إن كنس الاستعمار البريطاني من بلادنا لم يكن إلا رصيда ضخما لحریاتنا ..

وإن إنهاء عهد الملوك والعروش ، ومولد عهد الجمهورية ، لم يكن إلا رصيда ضخما في حساب حرياتنا ..

وإن تصفية الإقطاع ، وتأميم القناة ، وتحرير اقتصادنا القومي من براثن الاستغلال الأجنبي ، لم يكن إلا رصيда ضخما في حساب حرياتنا ..

وإن ثورة الأفران ، والمصانع ، التي تؤسس مستقبلنا الصناعي والحضاري . ليست إلا رصيда هائلا لحساب حرياتنا .

ولكن استخدامنا الحرية لا يتناسب قط مع هذه الارصدة الهائلة ، والنو العظيم لها ... !!

والآن ، وبعد أن جاء الميثاق يدعو الشعب في إلحاح واضح لكي يمسك زمام حريته ، وسيادته ، ومصيره ، فإن هذه الحقيقة السالفة ، تعود فتفرض نفسها على التفكير والحس معا ..

إننا بعد التحول الاشتراكي الذي يحدث في بلادنا ، نواجه بتبعات الرشد ، قائلة لنا :

— يا سكان هذا البلد الجديد : ليست مشكلتكم مع الحرية أنكم لا تجدونها .. بل مشكلتكم مع الحرية أنكم لا تستخدمونها .. !!

إن الحريات التي هتف بها الميثاق ، كحرية الفكر ، وحرية النقد ،

وحرية الكلمة ، وحرية الصحافة ، لا يمكن أن تمارس بعد عزل الملك ، وإجلاء الاستعمار ، وتصفية الاقطاع ، وتحرير الحكم من كل سيطرة ، وتحرير الاقتصاد من كل تحكم واحتكار ، إلا في مستوى أعلى كثيراً وكثيراً من المستوى الذى كانت تمارس فيه قبل إحراز كل هذه المكاسب وإضافتها لرصيدنا من الحرية ..

فإذا مُورِسَتْ في مستوى أقل ، بل حتى في مستوى مماثل لمستوى ذلك العهد الذى كان فيه القصر والاستعمار والاقطاع والاستغلال قائماً ، فمضى هذا أننا عاجزون عن استخدام الحرية ، الأمر الذى يساوى فى التحليل النهائى له ، فقدان الحرية ذاتها .

وبعد أن أكد الميثاق نوع اشتراكنا — هذه الاشتراكية التى لا تنهض على فلسفة تفرض عليها الأخذ بتلك النظرية القاسية — « دكتاتورية البروليتاريا » ..

كما أنها لا تنهض على أسس محافظة أو مترددة ، قد تتمكن قوى الاحتكار والاستغلال من العودة ..

نقول : إن تحولنا الاشتراكي ، وقد نأى بنفسه عن التطرف الذى يصاحبه دائماً نقص فى نفوذ الحرية ، قد هباً لنا جميعاً — دولة ، ومجتمعاً — ، — حكومة ، وشعباً — كل الفرص العظيمة لاستخدام الحرية على أوسع نطاق ، وجعل وطننا الجديد حديقة تترعرع فيها وتزهر ، كل حقوق الإنسان .
هذا ، إذا أردنا ..

وإذا أوجدنا لإرادتنا الطريق ..

ولقد أعلن الميثاق هذه الإرادة — فمن الذى سيحماها ويمضى بها
قدماً على الطريق ..

إنه المجتمع الجديد كله ، بدءاً من الفرد الحر ، إلى حكومته ..
وهذه الإرادة لكي تعم — لن تكون تجريداً ، ولن تعمل في
فراغ ..

إنها ستتحوّل حتماً إلى أشكال قانونية وعلاقات فعالة ، تعمل وسط
قوى المجتمع ، ومواطنيه . ومؤسساته ، وتربط بين وسائله ، وغاياته .

ومن ثم ، فإن كل دعم لهذه الإرادة ، يعنى في نفس الوقت دعم
أشكالها القانونية ، وإفساح الطريق أمام علاقاتها النامية ..
وهذا يصلنا توجهاً بالمقترحات التي نودُّ تقديمها .

وهذه المقترحات كما قلنا من قبل — لا تُناقض مبادئ الحرية
التي ساءت .. بل هي تفسّر تلك المبادئ وتبحث لها عن أشكالها
القانونية ، في غير تكلف ، أو إبتسار .

وهذه المقترحات خاصة بـ :

- (أ) حرية النقد ..
- (ب) حرية الصحافة ..
- (ج) المجالس النيابية ..

لقد أعلن الميثاق أنه لا يرى في النظام الحزبي الأداة الصالحة للحياة

السياسية في هذه المرحلة الجديدة من تطور المجتمع ، وأن التنظيم الجماهيري الشامل بمجالسه النيابية المنتخبة ، هو الطريق الصحيح .

وعلى الرغم من اقتناعنا بأن الظروف التي تمكن المجتمع الاشتراكي من إقامة حكومة صالحة ، وبرلمان صالح ، ودستور صالح ، تستطيع أن تمكن أيضاً من قيام أحزاب صالحة ، تسهم في إخصاب الاشتراكية وتوسيع آفاقها ، كما تسهم في خلق التوازن السياسي الذي يحتاجه المجتمع الاشتراكي أكثر مما يحتاجه أي مجتمع آخر . .

نقول على الرغم من اقتناعنا هذا ؛ فإن الولاء الرشيد للحرية ، يستطيع أن يلهم الناس إجابات كثيرة على مشا كل التطبيق السياسي التي تفرضها ظروف يدركون أهميتها .

وهذه الإجابات التي مصدرها الولاء للحرية ، لن تكون تليقاً للحرية ، بل تنوعاً في وسائلها . —

ولقد قلنا في الفصل السادس من الكتاب : إن الأحزاب ليست مقصودة لذاتها ، بل لما تحدثه من توازن سياسي لازم بين السلطة الناجبة ، والسلطة الحاكمة .

فإذا اقتضت ظروف ما استبعاد الأحزاب ، فيجب ألا تستبعد وظيفتها هذه . . ويجب أن يوجد البديل الذي يحقق التوازن السياسي المنشود ، واللازم ، لتحقيق الديمقراطية . .

وهذا البديل في رأينا هو : « المعارضة المنظمة ، أي : « المعارضة في شكل قانوني ، « المعارضة ذات الكيان السياسي ، والبرلماني . .

فما هذا الشكل القانوني الذي يمكن أن ينتظم معارضة فعالة أمينة ،
تحقق التوازن السياسي من غير أن تصطبغ الصراع الحزبي معها .. ؟؟
دعونا نبدأ الإجابة بالحديث عن « حرية النقد » ..

ودعونا نبدأ الحديث عن « حرية النقد » بإعادة نص الميثاق
الخاص بها ..

« إن ممارسة النقد ، والنقد الذاتي ، تمنح العمل
الوطني دائماً فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها مع
الأهداف الكبيرة للعمل .

« إن أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها ، يدفع
ثمناً في النهاية ، فضال الشعب وجهده للوصول إلى
التقدم .. »

إن مبدأ « النقد » والنقد الذاتي ، أحد مبادئ الاشتراكية
التقدمية بشتى أنواعها .

والعطف هنا ، للبغاية ، لا للتفسير .. أى أن النقد ، والنقد الذاتي
ليسا شيئاً واحد تكرر لفظه لتوكيد أهميته ، بل هما شيئان متغايران ،
وإن كان كل منهما يكمل صاحبه ..

فالنقد المذكور أولاً ، هو النقد العام الذي ينقد به المواطن أخطاء
الدولة والمجتمع ..

والنقد الذاتي ، هو النقد الشخصي الذي ينقد به الموظف المسئول
أو العضو في أى تنظيم شعبي أخطاءه ..

والنقد العام ، عندما يكون موضوعه تصرفات الحكومة ، وسياستها الداخلية والخارجية ، وعندما يمارس داخل المجالس النيابية بصفة خاصة ، يسمى : معارضة . .

وواجب علينا ألا تهيب الكلمات ، أو نخافها — فكلمة «المعارضة» مساوية تماماً لكلمة «النقد» ، ما دام أسلوب كل منهما في العمل أسلوباً صحيحاً .

والنقد السياسي والعام — داخل المجالس النيابية ، سواء كانت المجالس الشعبية في المحافظات ، أو مجلس الأمة في العاصمة ، يعني كما قلنا «المعارضة» التي تواجه الأخطاء في التشريع وفي التطبيق ، وتسكب جراح السلطة التنفيذية إذا عنَّ لها الجموح .

عندما تعبر هذه المعارضة عن نفسها من خلال أفراد موزعين ، ليس لهم كيان قانوني أكثر من كونهم أعضاء في تلك المجالس فإنما ينجم عنها التردد والتهيب في إعلان النقد المشروع ، كما ينجم عنها التكرار والفجاجة في عرض النقد والتعبير عنه ، ونحن نعلم «المعارضة البرلمانية» إذا ظننا أنها ستكون جهازاً للشغب والتخريب . .

أبدأ لإنها في مجتمع اشتراكي متفاهم لا مكان فيه للصراع الطبقي ، لا يمكن إلا أن تكون عوناً رشيداً لسلطة القانون وسيادته .

إن أهم مزايا «المعارضة المنظمة» أنها ستشجع الأعضاء على إعلان آرائهم ، وتعاونهم على تنسيق هذه الآراء وإخراجها إلى الوجود الحي نابضة بالمعرفة والخبرة والفهم . . كما أنها ستقف وجهاً لوجه أمام «المجلس التنفيذي» لا موقف المتربص ، بل موقف الرقيب . .

مشكلة بقوتها القانونية ، قوة سياسية ، يدرك « المجلس التنفيذي » ، أن
في استطاعتها إسقاطه وأخذ مكانه في الحكم إذا هو لم يسر على جادة
الصواب . .

وبهذا يتحقق تلقائياً التوازن السياسى المنشود .

إنها ستكون قادرة على وضع تقاليد صالحة ونامية للنقد السوى ،
وقادرة على أن توضح لأعضاء المجالس النيابية وغيرهم من المواطنين ،
أنه ليس المهم أن يقول الإنسان ما يعتقد أنه الحق فحسب . . بل المهم
أيضاً ، الطريقة التى يقول بها هذا الحق . .

ليس المهم أن ننقد الأخطاء فحسب ، بل المهم أيضاً ، الطريقة التى
نمارس بها النقد . .

وقد يسأل سائل : لماذا تريدنا معارضة منظمة في شكل قانونى . ؟؟
والجواب هو أنه إذا سلطنا بأهمية النقد السياسى والمعارضة السياسية؛
فإن ذلك يقتضى أن يكون لها الوضع الذى يمكنها من أداء دورها .

ليس هناك حكومة ، بغير حكومة . . ولا برلمان بغير برلمان . .
أى بغير شكل قانونى للحكومة وللبرلمان . . فكيف تكون هناك معارضة
بغير معارضة . . أى بغير شكل قانونى للمعارضة . . ؟ ؟

إن أروع مزايا « المعارضة البرلمانية » ، التى تشكل قوة سياسية ،
وقانونية ، هى أنها بنشاطها وبمواقفها ، « تمحيى » فى المجتمع كله فضيلة
الشجاعة فى إبداء الرأى وتوقيه كل عواقب الكبت السياسى ، وتخرجه
من قواقع السلبية واللامبالاة .

وأمامنا أمم العالم قاطبة ، فلنتظر . .

حيث توجد في مجتمع ما ، معارضة برلمانية لها شكلها القانوني المهيّب ، توجد حرية الرأي ؛ وحرية النقد ، وشجاعة المواطن .

وحيث يفتقر من مجتمع ما ، هذا النوع من المعارضة ، يوجد الخوف ، والصمت .

والصورة التي أقترحها لهذه المعارضة المنظمة ، أي المعارضة في شكل قانوني ، بسيطة بساطة الحقيقة . .

وإذا اقتنعنا بها وطبقناها ، فإن مستقبلها مع التطبيق سيسمح لها بالتطور تطوراً يوسّع آفاقها ، ويوسّع معها آفاق العمل الديمقراطي الرشيد . .

ما صورة هذه المعارضة ، وكيف نظفربها . . ؟

عندما يجتمع « مجلس الأمة » . . . وعندما يقوم بانتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه ، يقوم في نفس الوقت بانتخاب « زعيم المعارضة » والتسمية هنا لا تهم كثيراً . .

فليكن لقبه « زعيم المعارضة » ، أو « ممثل المعارضة » ، أو « الأمين العام للمعارضة » .

وينتخب مع « ممثل المعارضة » ، أو زعيمها ، هيئة مكتب للمعارضة بحيث لا يقل أعضاؤه عن عشرين عضواً .

ويمكن أن يكون هذا الانتخاب سنوياً . . أي ينتخب المجلس في كل دورة من دوراته « زعيم المعارضة » ، وهيئتها لتلك الدورة ، ويمكن أن يكون للدة البرلمانية كلها ، بحيث يتجدد مع كل برلمان جديد . .

وقد يتعذر ذلك بالنسبة للدورة الأولى لمجلس الأمة القادم ، إذ لن يكون نشاط الأعضاء قد كشف الأعضاء الجديرين بتشكيل المعارضة ، وهنا لا نرى بأساً في أن تكون الدورة الأولى للمجلس ، دورة اختبار تتكشف خلالها المواهب الصالحة للقيام بهذه المهمة . .

وحين يصبح للمعارضة كيانه السياسي والقانوني ستتمكن من إمداد المعارضين داخل المجلس النيابي بمزيد من الحماية ، كما ستتمكن من تبني الآراء المعارضة .

ومع أنه سيكون من حق كل عضو برلماني أن يتقدم بسؤاله أو باستجوابه وحده ، إلا أن مثل هذا النائب ، سيجد من الخير له ساعته ، ولل قضية التي يخدمها أن يتصل أولاً بممثل المعارضة ، ويتفاهم معه في الأمر ، كما سيجد مكتب المعارضة في خدمة قضيته ، فيعدّ له جميع البيانات اللازمة . .

وقد تكون المآخذ التي يريد عضواً أن يجعلها موضع مناقشته تستند إلى وقائع غير صحيحة . . وعندئذ يستطيع مكتب المعارضة بعد أن يجمع البيانات اللازمة بشأنها أن يدرأ عن العضو ما كان سيلحقه من إحراج .

قد يقال : إن المعارضة البرلمانية على هذا النسق ، ستخلق تكتلات داخل مجلس الأمة . . ونجيب قائلين : وأي بأس في هذا . . إن التكتل من طبائع الأشياء . .

إن أفراد الأسرة الواحدة يكونون تكتلاً . . وجماعة الأصدقاء يكونون تكتلاً . . والجسم الإنساني في داخله عبارة عن مجموعات وكتل . .

والنظام الكونى ، يقوم على مجموعات شمسية ، كل مجموعة كتلة . . كل الأشياء فى كون الله متكسلة . ولكنه تكتل متفاعل متعاون متشابك .. ونحن لا نخاف أن تتحول المعارضة داخل البرلمان إلى كتلة ، ما دامت لا تستند إلى طبقة ، وما دامت لا تنمو داخل ظروف معادية أو مغايرة للظروف التاريخية التى يعيشها مجتمعنا .

إن الحكومة تشكل كتلة ، والبرلمان كتلة ، وكل وزارة هى بالنسبة لذاتها كتلة . . فهل يودى هذا التنوع إلى ضرر أو تمرد . . ؟ كلا ، وكذلك المعارضة التى تقترحها لن تفضى إلى ضرر ولا تمرد .

ويجب أن ينص الدستور المقبل على الكيان القانونى للمعارضة وعلى خصائصها وحقوقها .

وينبغى أن يأخذ زعيم المعارضة حق بالنسبة للبروتوكول مكانة لا تقل عن مكانة رئيس المجلس التنفيذى .

ويكون من حق زعيم المعارضة ، أن يحضر مناقشات المجالس الشعبية ، أو أن يخبرها بمثل للمعارضة فى أية ظروف تقتضى وتتطلب هذه المشاركة . .

إن هذه المعارضة لن تكون ممثلة لطبقة ، لأنه لا طبقات عندنا . ولن تكون ممثلة لحزب ، لأنه لا أحزاب عندنا . . كما أنها لن تتحول إلى حزب ، لأن قيادتها تتجدد مع كل عام ، أو مع كل مجلس جديد . . إنها ستنشأ وتنمو داخل الإيمان الاشتراكى ، والعمل الاشتراكى وستنمو معها كل خصائص العمل الديمقراطى من حرية الرأى ، وشجاعته ، ومن إشراف القانون ، وسيادته . .

ولانى لاتصور — وليس تصورى هذا من أحلام اليقظة بحال .
أقول : لانى لاتصور المعارضة ، تصول داخل المجلس النيابى ،
وتجسول .. نائخة من روحها فى صدور الرجال عزما وقوة .. !
بل لانى لاتصورها ، وهى تخوض مع الحكومة معركة نذيلة حول
أى من قضاياها السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية .
واتصور الخلاف الفكرى العظيم ، وقد بلغ أشده بين الحكومة
والمعارضة .. وخلال ذلك كله يعبر الرأى العام والصحافة عن وجهة
نظرهما فى الخلاف الدائر ، فيكشف الشعب عن حقيقة اتجاهه وإراداته .
ثم أتصور المعارضة ، وهى تهدد بطرح الثقة بالحكومة ..
ثم أتصوره رئيس الدولة ، يستدعى إليه رئيس الحكومة ، وزعيم
المعارضة ، وبعض النابهين من نواب الأمة ليجث معهم عن مخرج
من الأزمة ..
ثم أتصوره بعد بذل جهده النبيل هذا ، يترك للمجلس النيابى حق
الفصل النهائى فى القضية ..
لانى أتصور كل هذا — بل أكتب — الآن — كل هذا ، ودموع
الغبطة تبلل عيني ، وتستجيش أشواقى ، وأسأل نفسى :
أى عالم سعيد ، حر ، شجاع ، عظيم ، هذا الذى نقيمه لأنفسنا
ولمجتمعتنا الجديد ، لو استطعنا أن نعيش تجربة الحرية والديمقراطية
كاملة غير منقوصة .. !
إن ذلك لا يعنى أننا سنصير من هواة المارك .. ولا يعنى أن

المعارضة سيكون لها كل يوم معركة . . ولا يعنى أن معاركها ستكون ضارية أو قاسية . .

إنما يعنى أن التوازن السياسى والقانونى بين السلطة والامة ، قد وجد طريقاً صحيحاً يدعم به الحريات السياسية للشعب ، ويعزز الاتجاه نحو الصواب فى سياسة الحكومة ، ويرعرع بالتالى حرية الفكر ، وحرية القول ، وحرية الضمير ، لدى المواطنين جميعاً .

على أنه إذا قبل هذا الاقتراح ، ووضع موضع التنفيذ ، فلا بد أن ننحى عنه كل تأثير ، أو توجيه .

لا بد أن تتوفر لظروف نشوئه واستمراره ، كل أسباب الاختيار الحر ، وكل عوامل التكوين الطبيعى الصادق ، وعوامل النمو التلقائى الرشيد .

• • •

وننتقل إلى اقتراحنا الثانى ، الخاص بـ « الصحافة » .

إن الصحافة فى بلادنا مؤتمنة ، أو هى فى حكم المؤتمنة . .

ومعنى هذا أن وظيفتها الاجتماعية لم تعد خاضعة لسلطة أصحاب الصحف ومالكها . . بل صارت انعكاساً لنفوذ المجتمع الذى يملكها .

ولكن ، لما كان المجتمع — أى مجتمع — ينيب الحكومة فى إدارة أعماله ، فإن الصحافة المؤتمنة فى مجتمع اشتراكى ، تخضع — تلقائياً — لسلطة الحكومة .

وقبل الاستطراد في الحديث ، تعاكوا نستعيد نصر الميثاق عن
حرية الصحافة :

* * *

إنه يقول :-

« . . كذلك ، فإن حرية الصحافة ، وهي أبرز مظاهر
حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات ، .. »

فما هذه الضمانات التي يجب أن تتوافر لحرية الصحافة . . ؟ ؟
إنها في رأينا تتمثل أول ما تتمثل في « السلطة الرابعة » . . .

فما هذه « السلطة الرابعة » . . ؟ ؟

نحن نعلم أن السلطات في الدولة ثلاث — السلطة التشريعية ،
والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية .

ومبدأ « الفصل بين السلطات » ، أحد المبادئ الرشيدة في كل
ديمقراطية رشيدة .

وقد يبدو — أحياناً — أن الفصل بين السلطات مسألة نظرية
أكثر منها عملية ، لأن الواقع المشاهد أن السلطات متشابكة الأواصر
وأن السلطة التنفيذية تستطيع أن تؤثر في السلطين الآخرين . . .

أما أن السلطات متشابكة الأواصر ، فهذا حق ، وهو لا يعني أن
مبدأ الفصل بين السلطات غير عملي ، فهذا التشابك ليس إلا مظهراً
للتعاون القائم بين السلطات جميعاً .

فالسلطة التشريعية تصنع القوانين . . بينما للحكومة الحق أيضاً في
اقتراح القوانين ، ثم لها سلطة التصديق عليها . . .

كما أن الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، بينما البرلمان نفسه يشترك معها في هذه المسؤولية . .

والسلطة القضائية استقلالها ، بينما السلطة التنفيذية هي التي تنفذ أحكامها ، وتعين قضاتها — كل هذا ، لا يشكل تناقضاً في مبدأ فصل السلطات ، إنما يشكل التعاون الحتمي بينها . .

وأما أن السلطة التنفيذية قادرة على التأثير في كل من السلطة القضائية والتشريعية . . فهذا هو الخطر الذي وضع مبدأ الفصل بين السلطات ، من أجل تفاديه . .

إن مبدأ الفصل بين السلطات ، واحترام هذا المبدأ ، يشكلان أعظم ضمانات الديمقراطية والحرية .

ولقد بدأت تؤمن به — إلى حد ما — الدول القائمة على المركزية السياسية العارمة ، فالاتحاد السوفيتي — مثلاً — يكاد في دستوره الصادر عام ١٩٣٦ يعترف بمبدأ فصل السلطات ، ويُقرره ، حين تؤكد بعض موادّه ، استقلال القضاء استقلالاً كاملاً ، بحيث يحظر حظراً أكيداً أى تدخل في شؤنه ومسؤولياته من جانب السلطة التنفيذية ، حتى لقد جعل القضاء يُنتخبون ولا يعينون . .

إن الأثر العظيم لمبدأ فصل السلطات ، يتمثل في أنه يمنع التركيز المفضى إلى التحكم والسيطرة .

وفي تحولنا الاشتراكي الذي تنتقل فيه ملكية الاقتصاد ، ووسائل

الإنتاج كلها إلى المجتمع الذي تدير شؤنه الدولة والحكومة ، تصير الحاجة إلى « الفصل بين السلطات ، أكيدة ولازمة .. لأن هذا الفصل سيكون كما قلنا وسيلتنا الوحيدة لدحض التركيز والتحكم .. وبالتالي يكون وسيلتنا لدعم قواعد الديمقراطية والحرية ..

إذا فرغنا من هذه النقطة ، ننتقل إلى نقطة أخرى ..

نحن نقول : إننا لا نقلد أحدا ، وحسناً نصنع .. فالتقليد حَجَر غير مشروع على الرؤى الجديدة ، وعلى قوى الخلق ، والابتكار .

● تعالوا إذن ، نُقسِّم مجتمعنا الجديد على أربع سلطات ..

(أ) السلطة التشريعية .

(ب) السلطة التنفيذية .

(ح) السلطة القضائية .

(د) سلطة الصحافة ..

تعالوا ، نُتَوِّجُ دستورنا القادم بهذه المادة :

الصحافة سلطة مستقلة ، لا سلطان عليها في عملها لغير القانون ، وليس لأية سلطة أخرى التدخل في حريتها .

● وتعالوا ننشئ للصحافة مجلساً أعلى ، يختار أعضاؤه بطريق الاقتراع . ويكون هذا المجلس المشرف الوحيد على كافة شئون « السلطة الرابعة » ، الصحافة ..

فإجراءات التعيين ، والنقل ، والتأديب ، والتمويل ، لا تتم إلا بقرارات صادرة عنه .

وعليه أن يقف مع الدستور ، ومع المجتمع ، حارساً أميناً يقظاً
لحرية الصحافة ، فلا يسمح للسلطة التنفيذية أن تقتحم حماها . .

● وبعبارة واحدة ، يكون لهذه السلطة الرابعة التي سينص الدستور
على حقوقها وواجباتها — كل مزايا واستقلال السلطات الأخرى ،
بل وأكثر من تلك المزايا لو استطعنا . .

● وحين يقوم نزاع ما حول بعض حقوق سلطة الصحافة واختصاصاتها ،
فلا يفصل فيه سوى « المحكمة الدستورية العليا » التي اقترح تقرير
الميثاق تشكيلها ، والتي أصبحت جزءاً من الميثاق ذاته ، والتي نرى أن
قيامها ضمان آخر عظيم الأهمية ، للديمقراطية . .

لقد قلنا من قبل : إن الصحافة المؤمنة ، هي إلى حد كبير — شئنا
أم أبينا ، واقعة تحت سلطة الحكومة . . الأمر الذي يجعل الصحفي
يتلفث حواله عشرين مرة قبل أن يكتب كلمة ، أو ينشر خبراً . أو يحرر
نقداً . .

وما دمنا قد اعترفنا بحاجة المجتمع الجديد إلى حرية الصحافة .
وما دام الميثاق ، قد أكد قدسية هذه الحرية ، وطالب بوضع
ضمانات أكيدة لها ، فهذا الاقتراح في رأينا ، هو الضمان الأول لها . .

ولنا لئرى أنه إذا وضع هذا الاقتراح في بلادنا موضع التنفيذ
الصادق الصحيح ، فإننا سنهدى إلى كثير من دول العالم نموذجاً جديداً
لضمان حرية الصحافة في أي مجتمع اشتراكي يقوم على التأميم ، بل وربما
في المجتمعات الأخرى التي لا تأخذ بالتأميم . .

إن استقلال الصحافة، كسلطة لها كيائها يسير إلى أبعد مدى روح الاشتراكية الصحيحة .

ذلك لأن المجتمع الاشتراكي أكثر المجتمعات حاجة إلى النقد، وليس سبب هذا أن أخطاءه وتناقضاته أكثر من غيره عدداً . . بل لأن أخطاءه وتناقضاته أكثر إلحاحاً ، ووضوحاً . .

إن المجتمع الاشتراكي ، وقد زالت عنه مراكز الثقل التي كانت تعالج تناقضاتها وأطاعها بالتستر والزيغ ، لا يعود لاثقا به أن يهرب من تناقضاته التي ستفرض نفسها ، بل إن أسى واجباته هو مواجهة هذه التناقضات وهذه الأخطاء ، سيما ومواجهتها لن تحتاج إلى صراع تخشى عاقبته .

والصحافة من أهم وأقدر الوسائل التي ينتظرها هذا الواجب . ولا بد أن نضع في اعتبارنا ، أن حرية الصحافة لا تمثل في حرية الكلمة المسطورة فحسب ، بل وفي حرية الخبر المنشور — أيضاً . .

إن الأخبار الصحيحة غير المشبورة من أهم عوامل تكوين الرأي العام وإمداده ببصيرة يقظة يستطيع بهاملاحقة أحداث وطنه وعالمه .

وكما أن « حرية الكلمة » لا تعني المهاترة ، أو الإسفاف . . فإن « حرية الأنباء » لا تعني الكذب ، أو التلفيق . .

فالكلمة التي نريدها ، والخبر الذي نريده ، ونريد لها حرية لا حدود لها ، هما الكلمة ، والخبر ، اللذان يلقيان ضوءاً على القضايا

العامة، ويتحرران من أية رغبة هابطة في الإحراج الشخصي، أو الإساءة المفرضة . .

وهذا المبدأ لن يحتاج إلى قانون — خاص — يقول : هذه كلمة . وهذه مهاترة . . وهذا خبر ، وهذا تلفيق . . كما أنه لا يبرر أى تدخل غير مشروع في حرية الصحافة ؛ فالقوانين العامة، والذوق المهني، كفيلا ينسوية الأمور .

* * *

وننتقل الآن إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهي : المجالس النيابية ونحن نعني بالمجالس النيابية ، مجلس الأمة ، والمجالس الشعبية . ولنبدأ بالمجالس الشعبية .

لقد وضع الميثاق مبدأ قيام هذه المجالس ، وترك إلى القوانين التي لم تصدر بعد ، مهمة بيان تشكيلها ووظائفها . . وطبعي أن هذه المجالس ستكون خاصة بالمحافظات، فلكل محافظة مجلسها المنتخب والذي يمثل أعضاؤه إرادة المواطنين في مدن المحافظة وقراها . .

ونحن نرى في « المجالس الشعبية » هذه ، كسباً كبيراً للديمقراطية إذ أعطيت فرصتها ، ووسعت سلطاتها .

إن دوى أعمالها داخل الريف الذي تنشطه المحافظة ، سيكون عاملاً فعالاً في تربية الوعي السياسي لدى الفلاح ، حتى وهو في حقله ومرعاه .

وسيكون انعكاسها عليه أقرب ، وأوضح ، وأعمق أثرا من انعكاس
« مجلس الأمة » ذاته .

وهذا يكشف عن خطورة الدور الذى سيكون لهذه المجالس . .
إن الفلاح الذى سبرى أثرها فى حياته إيجاباً أو سلباً ، سيحكم على
نظام الدولة كله من خلالها ؛ فإذا رآها هائلة ، رأى أن الأمور كلها
هزل.. وإذا رآها جادة ، رأى أن الأمور كلها جد . وهذا يقتضى أن
نمنحها اهتماماً مضاعفاً .

ونحن نتصور هذه المجالس باعتبارها « برلمان المحافظة » ،
ومن ثم ينبغى أن يكون للمجلس الشعبى بالنسبة للمحافظة ، أكثر
الحقوق ، والسمات التى هى لمجلس الأمة ، بالنسبة للأمة . .
وبعد قيام هذه المجالس ، لا يجوز أن يشق مصرف ، أو تشاد مدرسة
أو يُبنى مستشفى إلا بعد دراسة وافية فى « برلمان المحافظة » هذا ، وإصدار
قرار منه .

إنك تستطيع أن تسمع فى الريف — من أية محافظة — شكايات
كثيرة حول بلاد استطاعت بنفوذ بعض أهلها أن تنشئ مدارس
أو مستشفيات متقاربة ، بينما هناك بلاد أخرى بعيدة وقاصية كانت
أحق ببعض هذه المنشآت .

فإذا أصبح « المجلس الشعبى » صاحب الحق الأول فى كل هذه
القضايا فإن ذلك سيكون أجدرَ ألا يتحكم النفوذ الشخصى فى مصائر
المواطنين هناك .

كذلك ينبغي أن تكون السلطة التنفيذية بالمحافظة وعلى رأسها المحافظ مسئولة أمام « المجلس الشعبي » في كل ما يتصل بشئون المحافظة ، وقضاياها ، وتعرض ميزانية المحافظة سنوياً على المجلس لمناقشتها وإقرارها .

ولابد من إدراك أن معظم أعضاء تلك المجالس ، سيكونون من المواطنين الذين لم يتمرسوا بمثل هذه المسؤوليات من قبل ، ومن الذين تحمل ضمايرهم الرهبة من السلطة أياً كان مستواها .

وليس علاج هذا — في رأينا — أن تهيئ تمكينهم من مسؤوليات أوسع ، بل العلاج أن يسخروا الدستور عليهم بأقصى قدر من المسؤوليات .

وفي هذا السبيل ، نقترح أن يشغل منصب المحافظ بالانتخاب ، لا بالتعيين .

والسبيل لهذا ، أن تتقدم الحكومة للمجلس الشعبي بأكثر من مرشح لمنصب المحافظ ، ثم يختار المجلس من بينهم من يشاء .

فإذا رفضهم جميعاً — أو لم يظفر أحدهم بأغلبية مطلقة — رُشحت الحكومة آخريين .. فإذا تكررت نفس الموقف ، لا يصير للحكومة الحق في الترشيح مرة ثالثة ، ويتولى المجلس وحده اختيار من يشاء .

كما يحسن أن يعطى « المجلس الشعبي » حق عزل المحافظ .. وفي هذه الحالة يمكن أن تفرق بين صدور هذا القرار بأغلبية الأصوات ، وصدوره بالإجماع .

ففي الحالة الأولى ، لا يصير القرار نافذا ، إلا بعد عرضه على مجلس الأمة وموافقته عليه .

وفي الحالة الثانية ، أى حين يكون بالإجماع ، يصير نافذا .

إن إعطاء هذا الحق للمجالس الشعبية — حق انتخاب المحافظ ، وحق عزله ، من خير السبل لنقل سلطة الدولة تدريجياً إلى المجالس الشعبية ، وقبل هذا ، لرفع مستوى المقدرة السياسية ، والثقة بالنفس ، لدى هذه المجالس .. ثم هو إجراء ديمقراطى سليم ، يضاعف من فاعلية المجالس الشعبية ، ويُقيم توازناً كيداً بين السلطة الشعبية والسلطة التنفيذية في المحافظة .

كذلك نقترح أن يكون هناك قدر كبير من الاختصاصات والمسائل التى يصبح قرار المجلس الشعبى فيها نهائياً — لا يحتاج إلى عرضه على مجلس الأمة ، ولا إلى موافقته عليها ..

وهذه الاختصاصات طبعاً ستكون من ذلك النوع الذى لا يؤثر تفرد المجلس الشعبى بإقرارها على مصلحة عامة ، للمجتمع والدولة ..

ولكى نتمكن أعضاء المجالس الشعبية ، من تنمية وعيهم وأداء مهمتهم لابد من أن ننشئ بكل مجلس — مكتباً للبيانات — تكون مهمته إمداد الأعضاء بكل البيانات التى يطلبونها ..

فاذا أراد عضو بالمجلس الشعبى لمحافظة الشرقية مثلاً أن يعقد مقارنة بين محصول القمح فى محافظته ، ومحصوله فى محافظة المنيا ، أو أسيوط ، ليصل بهذه المقارنة إلى نتيجة ما ، فلايس عليه آتئذ إلا أن يتقدم لـ « مكتب

البيانات، بالمجلس ويطلب إليه إعداد ما يطلبه من إحصاء وبيان، ويقوم المكتب من فوره بالاتصال السريع بالجهة الأخرى، ويحصل على البيانات المطلوبة.

ولا بد أن تنعقد جلسات المجلس الشعبي مرات كثيرة خلال العام بحيث يظل مواصلاً نقاشه حول شئون المحافظة، ومُتابعاً تنفيذ قراراته.

وعلى الرغم من أنه سيكون لهذه المجالس استقلالها الإقليمي، إلا أنه ينبغي أن تكون في الوقت نفسه بمثابة «رؤساء» لمجلس الأمة فتتخذ الوسائل التي تجعلها موصولة الأسباب دوماً بالمجلس النيابي في العاصمة، تدّء بمقترحاتها وآرائها.

إن هذا يُضعف من نشاط «مجلس الأمة»، ويؤسّح آفاقه كما يجعل منه في نفس الوقت «مركز الحيوية» في كيان الأمة والدولة. ويأحكام الصلة بين المجالس الشعبية ومجلس الأمة، يصبح أعضاء هذه المجالس جميعاً، وكأنهم أعضاء في مجلس الأمة الذي يتلقى منهم ويدرس في ضوء آرائهم المرفوعة إليه، القضايا والمشكلات.. كما أن مجلس الأمة نفسه، سيتسع مجالته، حتى لكانه يتكون من المجالس الشعبية جميعها..

هذا عن المجالس الشعبية.

أما مجلس الأمة، فإنه لا يحتاج منا إلى كلام جديد، إنما يحتاج إلى عزم جديد على لإنجاح مهمته.

لقد حدد الميثاق نسبة التمثيل في المجالس الشعبية للفلاحين والعمال
بخمسين في المائة على الأقل .

كما حدد نفس النسبة ، لمجلس الأمة ..

وعلى الرغم من عدم اقتناعنا بحاجة مجلس الأمة إلى هذه النسبة ،
خاصة بعد أن اتسعت المجالس الشعبية للفلاحين والعمال ، حيث
ستكون المجال الصالح لتدريبهم سياسيا ، وحيث ستكون المجالس
الشعبية ، كما شرحنا من قبل روافد تصب في مجلس الأمة ، وتغذي به
آراء أعضائه ، الذين سيكونون بهذه المثابة كأنهم أعضاء في مجلس
الأمة كما ذكرنا من قبل ...

نقول ، على الرغم من هذا ؛ فإن علينا أن نرقب التجربة في يقظة
لا بأن نقف منها موقف المتفرج أو المتربص ، بل الموقف الذي يفرض
علينا جميعاً بذل كل جهد صادق في سبيل لإنجاح التجربة ، والاحتفاظ
بالمستوى الموضوعى اللائق بمجلس الأمة ، باعتباره القوة الأولى
للتشريع والرقابة، في الدولة والمجتمع ..

وأداء هذا الواجب ، يتمثل قبل كل شيء في كشف أخطاء هذه
التجربة ، أولاً فاولاً ، والعمل لإصلاح هذه الأخطاء أولاً ، فاولاً .
إن هذا سيكون واجب كل مفكر أمين .. وكل كاتب أمين ، وكل
فنان أمين .. وكل صحفي أمين .. وكل مواطن أمين ..

ألا وإن سلوك الحكومة مع مجلس الأمة في هذه المرحلة بالذات ،
سيشكل إلى أبعد مدى حظ هذا المجلس من الحرية، والسيادة، والتوفيق .

فند اللحظة التي يباشر فيها المجلس مسؤولياته ، يجب أن يصير المصدر الوحيد للتشريعات والقوانين ..

يجب ألا تخفى عليه من أمور الدولة خافية، ويجب ألا تنقل الحكومة قدماً ، ولا تُنفق قرشاً ، ولا توقع وثيقة ، ولا تتخذ قراراً ، إلا بعد عرضه عليه ، ومناقشة له ، وإبرامه إياه ..

وحتى حين يكون الموضوع بالغ الخطورة ، ويقتضى السرية والتكتم ، فلا بد من عرضه على مجلس الأمة في جلسة خاصة .

إن شعور المجلس بأنه السلطة الحقيقية في التشريع ، وأنه القوة الفعالة في مراقبة السلطة التنفيذية ، خير وسيلة لبث الشجاعة والثقة في قلوب أعضائه .

وهذا الشعور لن يواتيه — وفي هذه المرحلة بالذات كما قلنا — إلا إذا احترمت الدولة حقوقه كلها ، وإلا إذا أخذت نفسها بضرورة الإصغاء لكلمته ، وتوقيع مشيئته .

و على أعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجالس الشعبية الذين سينتخبهم الشعب لحفظ مصيره ، أن يدركوا جلال الأمانة التي يتقدمون لحملها عليهم أن يدركوا أنهم بعضويتهم هذه ، لا يشغلون منصباً شرفياً يرضى عنهم جاها وزمناً ، بل إنهم — وفي هذه المرحلة بالذات — يحملون أمام الديّان ، الذي لا يغفل ، مسؤولية تتطلب منهم التبتّل ، والشجاعة ، والإخلاص .

عليهم ألا ينتظروا حتى يقال لهم : ماذا يجب أن يفعلوا ؟ ، ولا ماذا

يجب أن يقولوا ؟ — بل ليغرفوا بأنفسهم واجبههم ، وليستمدوا من
ضمائرهم ومسئولياتهم ، آراءهم ، وكلماتهم ، وقراراتهم .
إن لكل ذنب مغفرة .. أما حين يكون الذنب خيانة أمة ، فإن
القصاص يكون رهيباً ..

وليست الخيانة فقط أن تسلم أمتك لعدوها ، بل هي أيضاً أن
تضعك الأمة في أحد أبراج حراستها ، ثم تلهو عن الحراسة أوتنام ..
ألا وإن مقاعد البرلمان أبراج حراسة .. كل مقعد منها برج ..
وكل جالس فوقه حارس ..

وإن كل صمت أمام مشا كلها المعروضة خيانة ..
وكل رأى يتطلبه مصيرها ، يجب أن يبيده صاحبه وفق اقتناعه ،
وإن خالف الناس أجمعين ..

إن هذا ليس واجب أعضاء مجلس الأمة وخدم .. ولا واجب
أعضاء المجالس الشعبية وخدم ..
إنه واجبنا جميعاً ..

وانتذكروا أنفسنا دائماً ، بأن قدر هذه الأمة لن يغفر لنا
أى إخفاق جديد فى إقامة بنائها السياسى الذى تواصل من
خلاله ، نموها الحر .. وتطورها الرشيد ..

إن أروع المزايا المائلة فى تحولنا الاشتراكى ، هى مزية الشجاعة ..
فإذا فقدنا هذه المزية فى تحولنا الديمقراطى ، وتجاه
مسئولياتنا السياسية ؛ فسنخسر تفوقنا .. ونزج مخاوفنا !

وبعد ، فمع هذه الأيام الجديدة ، تعالوا تسير بقلوب
جديدة ، وصفاء جديد ..

تعالوا ، نُنشِّد رِياح الحرية ، لتهب علينا من الجهات الأربع
نقية ريانة ..

تعالوا ، نُطَاق سراح الغائبين ، .. الذين غابوا عن
مجتمعنا الجديد ، فلم يشهدوا ميلاده ، وقد كان لهم في سبيله
جهاد قديم ..

تعالوا ، تفكر في غير تردد ، وتناقش في غير تعصب ،
وتتعاون جميعاً على دحض الخطأ ، وبناء الصواب ..

تعالوا ، نجعل من أمتنا العظيمة الطيبة — مصر — وطناً كبيراً
لمواطنيها كبار ..

تعالوا ، نرفع مَرَاثِينَا ، ونُبْحِر في المياه الدافئة ..
نحو المصائر الأمانة الواعدة .. حاملين أمانة الحياة ..
ومُنفِذين مشيئة الله في أن يحقق الوطن لأهله كرامة العيش .
ويصونَ فيهم إنسانية الإنسان ..



الناسخ
مكتبة وثائق
١٤ شارع الجمهورية - بنها
تليفون ٥٠٢٢٢

الموقف

- | | |
|--------------------------------|---------------------------|
| ١ - من هنا .. نبداً | ١٠ - أفكار في القمّة |
| ٢ - مواطنون .. لا رعايا | ١١ - نحن البشر |
| ٣ - الديمقراطية .. أبداً | ١٢ - الوصايا العشر |
| ٤ - الدين، في خدمة الشعب | ١٣ - بين يدي عمر |
| ٥ - هذا .. أو الطوفان | ١٤ - في البدء، كان الكلمة |
| ٦ - لكي لا تخرثوا في البحر | ١٥ - كما تحدث القرآن |
| ٧ - لله، والحرية { أجزاء ثلاثة | ١٦ - .. وجاء أبو بكر |
| ٨ - معاً ، على الطريق | ١٧ - مع الضمير الإنساني |
| محمد ، والمسيح | ١٨ - كما تحدث الرسول |
| ٩ - إنه الإنسان | ١٩ - إنسانيّات محمد |

يطلب في الجمهورية العراقية من
مكتبة المثني — بغداد

الثمن $\frac{5}{20}$

Bibliotheca Alexandrina



0361473

100